المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 2،00 دراهم – ثمن النسخة عن السنوات الماضية : 3،00 دراهم – يرسل الجدول السنوى مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك: في المغرب – ستة أشهر	في المغرب – سنة	في الخارج
النشرة العامة	40 درهما	70 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها يمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب		60 درهما	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	40 درهما	70 درهما	
نشرة الترجمة الرسمية	35 درهما	60 درهما	

يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط – شالة

التليفون 650-24 — 650-25 — 651-79 — 654-13

حساب الشيك البريدى رقم 16–101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التى تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجارى بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

فهرست

صفحة

نصوص عامة

بنك المغرب. – تقرير عن السنة المالية 1981.

عرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1981 3

اتفاق متعلق بالنقل الدولى للمواد التى يسرع اليها التلف وبالآلات الخاصة المستعملة فى هذا النقل.

ظهير شريف رقم 1.81.287 صادر في 11 رجب 1402 (6 مايو 1982) بنشر الاتفاق المتعلق بالنقل الدولى للمواد التى يسرع اليها التلف وبالآلات الخاصة المستعملة فى هذا النقل ، الموقع بجنيف فى فاتح شتنبر 1970 44

الاسمنت. – أثمان البيع.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية رقم 57.83 صادر في 19 من ربيع الاول 1403 (4 يناير 1983) بتحديد أثمان بيع الاسمنت في مختلف مراحل التسويق 44

نصوص خاصة

الشركة المعدنية لبوكافر. – انشاء مستودع للمتفجرات.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1132.82 صادر في 27 من ذى القعدة 1402 (16 شتنبر 1982) بالاذن للشركة المعدنية لبوكافر فى انشاء مستودع دائم للمتفجرات على سطح الارض بالبليدة ، قيادة زاكورة ، دائرة زاكورة (اقليم ورزازات) 46

الحسيمة. – تاريخ افتتاح المحافظة العقارية.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى رقم 1427.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتعيين تاريخ افتتاح المحافظة على الاملاك العقارية بالحسيمة 46

رخص المعادن.

مقرر لمدير المعادن رقم 1378.82 صادر في فاتح رجب 1402 (26 أبريل 1982) يتعلق بالغاء رخص للبحث 47

مقرر لمدير المعادن رقم 1391.82 صادر فى فاتح رجب 1402 (26 أبريل 1982) يتعلق بالغاء رخص للبحث 47

مقرر لمدير المعادن رقم 1385.82 صادر فى 8 رجب 1402 (3 مايو 1982) يتعلق بالغاء رخصة للبحث 47

مقرر لمدير المعادن رقم 1386.82 صادر فى 8 رجب 1402 (3 مايو 1982) يتعلق بالغاء رخصتين للبحث 48

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقرر لمدير المعادن رقم 1381.82 صادر في 6 شوال 1402 (27 يوليوز 1982) يتعلق بالغاء رخصة للبحث 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1380.82 صادر في 21 من ذي القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) يتعلق بالغاء رخص للبحث 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1384.82 صادر في 21 من ذي القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) يتعلق بالغاء رخصة للبحث 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1383.82 صادر في 25 من ذي القعدة 1402 (14 شتنبر 1982) يتعلق بالغاء رخصة للبحث 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1390.82 صادر في 8 رجب 1402 (3 مايو 1982) يتعلق برفض طلب تجديد رخصتين للبحث والغائهما 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1382.82 صادر في 21 من ذي القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) برفض طلبات تجديد رخص للبحث والغاء الرخص المطلوب تجديدها 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1379.82 صادر في 25 من ذي القعدة 1402 (14 شتنبر 1982) يتعلق برفض طلب تجديد رخص للبحث والغاء الرخص المطلوب تجديدها 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1388.82 صادر في 25 من ذي القعدة 1402 (14 شتنبر 1982) يتعلق برفض طلب تجديد رخصة للبحث والغاء الرخصة المطلوب تجديدها 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1387.82 صادر في 28 من رمضان 1402 (20 يوليوز 1982) يتعلق برفض طلب لتحويل رخصة للبحث الى رخصة استغلال والغاء الرخصة المطلوب تحويلها 48

مقرر لمدير المعادن رقم 1389.82 صادر في 21 من ذي القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) يتعلق برفض طلب تجديد رخصتي استغلال والغاء الرخصتين المطلوب تجديدهما 48

قائمة رخص البحث المجددة خلال شهور : مايو وغشت وشتنبر 1982 49

قائمة رخص الاستغلال المؤسسة خلال شهر مايو 1982 50

قائمة رخص الاستغلال المؤسسة خلال شهرى غشت وشتنبر 1982 51

قائمة رخص الاستغلال المجددة خلال شهرى مايو وشتنبر 1982 51

قائمة طلبات رخص البحث المرفوضة خلال شهرى غشت وشتنبر 1982 .. 51

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.82.520 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتتميم المرسوم رقم 2.70.378 بتاريخ 21 من رجب 1390 (22 شتنبر 1970) المحدد للشروط التي يمكن بموجبها وضع جهاز هاتفي لحاجيات المصلحة في اقامة الموظفين السامين وبعض موظفي وأعوان الدولة 52

نصوص خاصة

وزارة العدل.

مرسوم رقم 2.82.395 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتغيير المرسوم رقم 2.78.556 الصادر في 27 من ذي القعدة 1398 (30 أكتوبر 1978) بتحديد مبلغ التعويض الاجمالي الممنوح لحكام الجماعات والمقاطعات وشروط منحه 53

وزارة التربية الوطنية.

مرسوم رقم 2.82.151 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يتمم بموجبه المرسوم رقم 2.74.589 الصادر في 14 من شعبان 1394 (2 شتنبر 1974) بتحديد مقادير وكيفيات أداء المنح ومصاريف الدراسة بالتعليم العالي 53

مرسوم رقم 2.82.657 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يغير ويتمم المرسوم رقم 2.70.622 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد لمقادير التعويضات عن الساعات الاضافية الممنوحة لرجال التعليم الثانوي والتقني 53

مرسوم رقم 2.82.658 صادر في 27 من صفر 1403 (13 شتنبر 1982) يغير المرسوم رقم 2.75.682 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لموظفي التعليم المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب بمؤسسات تعليم الطور الثاني .. 54

مرسوم رقم 2.82.659 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتغيير المرسوم رقم 2.75.683 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لرجال التعليم والتفتيش المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب بالمدارس الاقليمية ومراكز استكمال الخبرة التربوية 55

مرسوم رقم 2.82.660 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يغير المرسوم رقم 2.75.684 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لرجال التعليم والتفتيش المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب في المراكز التربوية الاقليمية 55

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1464.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات 55

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1465.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات 56

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1466.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات 56

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1467.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات 56

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1469.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات 56

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1460.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف خمسة (5) أعوان للخدمة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 57

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1461.82 صادر في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف خمسة (5) أعوان عموميين من الصنف الثاني بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط. 57

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1462.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف عون واحد (1) للخدمة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش 57

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1463.82 صادر في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف كاتب واحد (1) للادارة العمومية (فرع الادارة) بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش 58

كتابة الدولة في الشبيبة والرياضة.

مرسوم رقم 2.82.661 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يتعلق باقتناء ملابس العمل لبعض الموظفين والاعوان التابعين لكتابة الدولة في الشبيبة والرياضة 58

كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

قرار لكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 1405.82 صادر في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982) يقضي بترتيب المعهد الوطني للبريد والمواصلات قصد منح التعويض عن مزاولة المهام .. 59

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات 60

رواتب التقاعد العسكرية 61

اعلانات وبلاغات

القائمتان التكميليتان عن سنة 1982 لمهندسي القطاع الخاص ومقاولات مسح الاراضي 62

اضافية الى القائمة التكميلية عن سنة 1982 لمهندسي القطاع الخاص ومقاولات مسح الاراضي 63

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي عن السنة المالية 1981

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بيان ارفع لجلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق ل 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1981، وهي السنة المالية الثالثة و العشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لقد ظل الاقتصاد العالمي سنة 1981 يواجه نفس الصعوبات التي عرفها خلال السنة السالفة، بل وازدادت حدة البعض منها. فبغض النظر عن التوترات التضخمية التي خفت بعض الشيء، فان نسبة النمو لم تشهد اي ارتفاع، كما ازدادت حدة البطالة واستمرت اختلالات موازين الاداءات بصفة عامة وتفاقم عدم الاستقرار داخل اسواق الصرف، بينما ادت سياسات محاربة التضخم الى رفع معدلات الفائدة الدولية الى مستويات لم يسبق لها مثيل، الشيء الذي ساهم في الحد من النشاط الاقتصادي وفي تدهور وضعية الدول النامية المثقلة بالديون.

لم يتجاوز متوسط نسبة نمو الناتج الوطني الاجمالي للدول المتقدمة 1,2٪ بالاسعار الثابتة، وهي نسبة تعادل ما تم تسجيله سنة 1980 ولكنها تقل بكيفية محسوسة عن معدل سنة 1979 الذي بلغ 3,7٪. وعلاوة على ذلك يشمل هذا التطور الاجمالي وضعيات متباينة. ذلك ان نسبة النمو بلغت 3,7٪ في اليابان ولم تزد على 2٪ في الولايات المتحدة وعلى 0,5٪ في فرنسا، في حين ان النشاط الاقتصادي ظل قارا في ايطاليا، وانخفض بمعدل 1٪ في المانيا الاتحادية و 2٪ في المملكة المتحدة. اما نسبة ارتفاع اسعار الاستهلاك، فبالرغم من كونها بقيت مرتفعة بالمقارنة مع مستوياتها خلال السنوات السابقة، فقد نزلت من 12,9٪ سنة 1980 الى 10,6٪ هذه السنة. غير ان هذه النسبة المتوسطة تشمل معدلات جد مختلفة من بلد لاخر. وقد كانت اقل نسبة للتضخم هي 4,9٪ وسجلت باليابان، بينما بلغت 10,4٪ بالولايات المتحدة. اما داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تعتبر اهم شريك تجاري للمغرب، فقد وصل متوسط ارتفاع الاسعار الى 11,4٪ بدلا من 12,3٪ سنة 1980. وقد عرفت المانيا اقل نسبة في هذا المجال وهي 5,9٪، بينما شهدت ايطاليا احدى النسب العالية اي 19,5٪ في حين ان معدل الارتفاع بلغ 11,9٪ بالمملكة المتحدة و 13,1٪ في فرنسا. هذا ويرجع هذا التحسن النسبي في الجزء الاكبر منه الى السير البطيء للنشاط الاقتصادي والى انخفاض اسعار المواد الاولية ومواد الطاقة. كما يرجع ايضا الى صرامة السياسات النقدية التي اعتمد عليها اساسا لمحاربة التضخم، وبدرجة اقل الى زيادة محدودة في الاجور. وقد تم نهج هذه السياسة بالولايات المتحدة باكثر ما يكون من القوة والحزم، الشيء الذي ترتب عنه ارتفاع قوي في معدلات الفائدة مما تعين على البلدان الاخرى اتباعه في غالب الاحيان على حساب مستلزمات سياستها الاقتصادية الداخلية. فقد تفاقمت البطالة بنسبة 16,8٪ داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اذ اصبحت تشمل 25 مليون شخص ينتمي اكثر من 14 مليون منهم الى اوربا الغربية.

هذا وقد تضرر باقي العالم من الازمة اكثر من اي وقت مضى. فالدول الاشتراكية، ودول اوربا الشرقية بالاخص سجلت انخفاضا في صادراتها نحو البلدان الغربية، الشيء الذي ادى بالبعض منها الى تخفيض تمويناتها نظرا لمستوى مديونيتها. اما داخل البلدان النامية المستوردة للنفط، فقد استمرت حدة التضخم على الرغم من كون نسبة ارتفاع الاسعار نزلت من 33٪ الى 28٪، وقد اثر حجم تكاليف الطاقة وتزايد غلاء المواد الصناعية بنوعيها وضعف الطلب الصادر عن الدول الصناعية وكذا انخفاض اسعار العديد من المواد الاولية، كل ذلك اثر على مستوى نمو العالم الثالث الذي بلغ حوالي 5٪ اي نفس النسبة المسجلة في السنة السابقة. ولم يتم الحصول على هذه النتيجة الا بواسطة الزيادة في الاقتراضات الخارجية وتوسيع حجم الديون. وزيادة على ذلك، فان هذه النسبة الاجمالية تاخذ بعين الاعتبار عددا من البلدان السائرة في طريق النمو من جنوب شرق آسيا ومن امريكا الجنوبية التي سجلت من جديد نتائج هامة. اما داخل القارة الافريقية التي تضم معظم الدول الاكثر فقرا في العالم، فان نسبة النمو تباطأت، ونظرا لنسبة التوسع الديموغرافي، فانها لم تسمح سوى بتحسن طفيف في مستوى المعيشة.

عن ركود في حجم التجارة الدولية يسجل لاول مرة منذ ربع قرن. وقد كان من اثر هذا التطور الغير الملائم ان ادى الى تغيير ملموس في الحسابات الخارجية للبلدان الصناعية والبلدان المصدرة للنفط والى تدهور وضعيات باقي بلدان العالم الاخرى، وبموازاة ذلك، فقد تميزت اسواق الصرف بالتقلب، كما عرفت سوق الرساميل ارتفاعا قويا في معدلات الفائدة.

تتكون التجارة الدولية على وجه التقريب في حدود النصف من المواد المصنعة، والربع من مواد الطاقة والباقي من المواد الاولية. وقد تضررت التجارة العالمية هذه السنة من ضعف نسبي في الطلب ومن وفرة عامة في العرض وتزايد في حدة اجراءات الحماية المتخذة، حيث بلغت المبادلات الدولية ماينا هز 2.000 مليار دولار مسجلة بذلك تقلصا نسبته 1٪، كما ان حجمها بالاسعار الثابتة لم يشهد اي نمو يذكر وذلك للسنة الثانية على التوالي. ومع ذلك، فقد تم تسجيل تطورات جد متباينة حسب مجموعات المواد، سواء فيما يتعلق بالكميات التبادلة ام باسعارها وقد تمت هذه التطورات بصفة عامة على حساب منتجي المواد الاساسية و بالاخص مادة النفط التي يعرف تاثيرها على حجم التجارة العالمية. وهكذا، فقد شهدت الصادرات الدولية للمواد المصنعة نموا نسبته 30٪، كما شهدت ايضا تزايدا مطردا في اثمانها. اما استيرادات المواد النفطية فقد تقلصت بنسبة 14٪ من جراء ضعف مستوى النشاط الاقتصادي، والرغبة في اعادة التوازن على مستوى موازين الاداءات وكذا بسبب سياسات التقليل من استهلاك الطاقة والبحث عن المواد البديلة لها. اما اسعارها، فقد كانت تتجه نحو الانخفاض. وفيما يخص التجارة العالمية للمواد الاولية، فقد تقلصت بنسبة النصف فيما يتعلق بالمنتوجات المعدنية، وزادت بمعدل 30٪ فيما يرجع للمنتجات الفلاحية. وبالاضافة الى ذلك، فقد كان لاستمرار اجراءات الحد من الاستيراد، وتقويتها من طرف العديد من البلدان وفي بعض المناطق اثر سلبي خاصة على تيار مبادلات العالم الثالث الذي تضرر علاوة على ذلك من انخفاض قوي في الاسعار يناهز 13,5٪ بالنسبة لمجموع المواد الاولية و 16,5٪ فيما يخص المنتوجات الغذائية وحدها. وهكذا، فان الدول النامية كانت مضطرة لاستيراد المواد المصنعة بتكاليف جد مرتفعة ولتخصيص جزء هام من مداخيلها لتغطية مشتريات المواد النفطية، كما تحملت في آن واحد ارتفاع سعر الدولار ونسب معدلات الفائدة، مما ادى الى تقلص حجم تجارتها. وزيادة على ذلك، فان هذه المجموعة من الدول تواجه ديونا جد مرتفعة، فلا تستطيع بالتالي تنمية اقتصادها والقيام على المدى القصير بالاصلاحات الجدرية التي تصبو اليها.

وفي هذه الظروف فان فائض الاداءات الجارية للبلدان المصدرة للنفط نزل من 112 الى 96 مليار دولار. وقد سمح التوسع الهام في المبيعات لدول الشرق الاوسط، بتخفيض عجز البلدان الصناعية من 44 الى 30 مليار دولار. ومن بين هذه البلدان، فقد حصلت الولايات المتحدة على فائض بلغ 13 مليار والمملكة المتحدة على 12 مليار، كما استفاد اليابان من تكافؤ في ميزانه، بينما عرفت ايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية على النقيض من ذلك عجزا قدره على التوالي 9 مليارات و 7 مليارات و 6,5 ملايير. وفي نفس الوقت فقد خلفت موازين الاداءات الجارية للدول النامية الغير المنتجة للنفط رصيدا سلبيا يقدر بحوالي 97 مليار دولار وذلك بعد عجز قدره 82 مليار دولار سجل سنة 1980، مما جعل هذه الدول مرغمة مرة اخرى على الزيادة في استدانتها الخارجية، حيث بلغ حجم اقتراضاتها في نهاية 1981 ما قدره 524 مليار دولار وخدمة الدين 112 مليار منها 40٪ برسم الفوائد وحدها. وتعزى هذه الوضعية الى الارتفاع القوي في اسعار الفائدة خلال سنة 1980 وبالاخص سنة 1981، كما تعزى الى ارتفاع الحصة التي تمثلها الاقتراضات المبرمة بشروط السوق. وبذلك، فانه اصبح من اللازم تخصيص حصة متزايدة لتسديد الدين، بل لم يعد من الناذر ان تخصص الاقتراضات الجديدة برمتها لاداء الديون المستحقة.

اما داخل سوق الصرف، فقد انصب اهتمام العاملين بها على العديد من العوامل التي تتحور جميعها حول الثقة التي توحي لهم بها مختلف العملات. وقد كان الشأن كذلك بصفة خاصة بالنسبة لليان الياباني والدولار الامريكي الذي شكل ارتفاعه ال اهم ماتميزت به السنة والذي ازدادت صدارته قوة وتدعيما. اما قيمة اليان، فقد ارتفعت بفضل حيوية الاقتصاد الياباني وتحسن حسابه الجاري وضعف نسبة التضخم والبطالة في هذا البلد وكذا اهمية دخول رؤوس الاموال التي جلبتها اليابان خصوصا من الشرق الاوسط، وهذه العوامل كلها جعلت العملة اليابانية توازي ارتفاع الدولار بكيفية تكاد تكون منتظمة. وقد تأثر تسعير العملة الامريكية بالوضع الاقتصادي والسياسي العالمي وكذا بتوجيهات الادارة الامريكية الجديدة وبتحسن الحساب الخارجي للولايات المتحدة والمستوى العالي لمعدلات الفائدة الناتج عن السياسة الصارمة التي اتبعتها في محاربة التضخم. وهكذا فقد ارتفع الدولار بنسبة 21,8٪ بالمقارنة مع عملات النظام الاوروبي، والذي بدا سيره اقل فعالية من السنة الماضية بسبب تباين متزايد ظهر بين بلدان هذا النظام سواء فيما يتعلق بنتائجها

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاقتصادية ومستوى التضخم فيها، ام في يتعلق بقدرتها على التغلب على عجز ميزانيتها العمومية.وقد تعين على البنوك المركزية للدول الاعضاء ان تتدخل في اسواق الصرف بشكل واسع في اغلب الاحيان، بل تعين عليها ايضا في 4 اكتوبر ان تقوم باهم تغيير للمعدلات الاساسية منذ ان دخل هذا النظام حيز التطبيق في مارس 1979. وهكذا، فقد تم رفع قيمة المارك الالماني والفلوران الهولندي بنسبة 5,5٪ كما تم تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي والليرة الايطالية بنسبة 3٪ بعد ان سبق تخفيض الليرة بنسبة 6٪ في 22 مارس. وفي الاخير، فقد سجل الجنيه الاسترليني انخفاضا نسبته 20٪ مقابل الدولار. ويرجع السبب في ذلك بصفة رئيسية الى الضعف النسبي لمعدلات الفائدة بالمملكة المتحدة وبالاخص الى تدهور الوضع الاقتصادي في هذا البلد.

وقد فقد الذهب من جاذبة الثقة في العملة الامريكية، والمستوى العالي لمعدلات الفائدة داخل الاسواق الدولية، وامام ضعف الطلب واتساع العرض، فقد استمر سعر الذهب في الانكماش الذي ابتدأ خلال الربع الاخير من سنة 1980، اذ نزل من 600 دولار للاوقية في بداية يناير الى 391 دولار في 5 غشت، واستقر عند 400 دولار في نهاية السنة مسجلا بذلك انخفاضا سنويا بنسبة الثلث.

وقد حال استمرار عدم الاستقرار داخل سوق الصرف صندوق النقد الدولي على مواصلة هدفه الرامي الى تة حق السحب الخاص كاحد اهم موجودات الاحتياط والى تقديم منيحة جديدة في شهر يناير قيمتها 4 مليارات من حقوق السحب الخاصة. كما قام الصندوق باعادة النظر في مجموعة العملات المكونة لحق السحب الخاص اذ خفض عددها من 16 الى 5 كما رفع معدل الفائدة المتعلق بحق السحب الخاص.

امام الاختلال المتفاقم لموازين اداءات العديد من البلدان التي تواجه صعوبات متزايدة في مجال التمويل نظرا للمستوى الذي بلغته استدانتها وما يترتب عنه من ثقل بالغ للتحملات، فقد استمرت المنظمات المالية العالمية في وضع مسطرات جديدة لتدخلاتها، وفي زيادة مواردها بموازاة ذلك. غير انه من الواجب اعادة النظر في نشاط ودور هذه المؤسسات نظرا للضغوط المتزايدة عليها والمتناقضة في بعض الاحيان.

وهكذا، فان صندوق النقد الدولي، سيرا على نهج السنوات الاخيرة قد احدث سنة 1981 تسهيلة خاصة لفائدة الدول النامية التي تواجه صعوبات في موازين اداءاتها بسبب استيراد كميات ضخمة من الحبوب بصفة استثنائية. وقد تم ادماج هذه التسهيلة في اطار نظام التمويل التعويضي لعجز الصادرات. ويسمح كلا هذين الالتجائين بسحب ما يعادل 100٪ من حصة البلد الطالب مع حد اعلى قدره 125٪ من الحصة في حالة استعمال التسهيلتين معا. ويلتزم البلد المستفيد من موارد الصندوق باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلال كلما تجاوز استعماله 50٪ من الحصة المذكورة. وبهذه المسطرة المستحدثة من طرف الصندوق، فقد اصبح في امكان كل بلد ان يستفيد بما يعادل 600٪ من حصته مع امكانية رفع هذا السقف في بعض الظروف الاستثنائية. وقد كان من اثر الالتجاء الواسع لتسهيلات الصندوق وتدهور وضعية الاداءات الخارجية للعديد من البلدان ان انتقل حجم تسليفات صندوق النقد الدولي فيما بين 1979 و 1980 من 2,2 مليار الى 7,2 مليار من حقوق السحب الخاصة، كما وصلت التزامات الصندوق الى 13,8 مليارات سنة 1981 لصالح العالم الثالث بصفة رئيسية. ولمواجهة هذا التوسع، وفي انتظار مراجعة عامة جديدة لحصص البلدان الاعضاء، فقد قرر الصندوق اقتراض 4 ملايير من حقوق السحب الخاصة من لدن مؤسسة النقد للعربية السعودية، وبذلك تضاعفت حصة المملكة العربية السعودية اذ وصلت الى 2,1 مليار من حقوق السحب الخاصة. كما استفاد الصندوق من قرض قدره 1,1 مليار من حقوق السحب الخاصة وذلك من طرف ثلاثة عشرة دولة صناعية. هذا وقد عمد البنك الدولي هو الآخر الى توسيع حجم الالتزامات التي منحها سنة 1981 وذلك من 7,6 الى 8,8 ملايير، كما انتقلت المبالغ المدفوعة فعلا من 4,4 الى 5,1 مليار. وقد ارتفعت القروض الجديدة للمنظمة الدولية للتنمية في ظرف سنة من 3,5 الى 3,8 مليارات من الدولارات. غير ان المدفوعات نزلت من 1,9 الى 1,4 مليار.

ومهما بدت هذه التسليفات هامة،فانها تظل مع ذلك ادنى بكثير من مستلزمات تمويل اختلالات الاداءات، كما ان شروطها ومدتها وتكلفتها تنتقد حاليا بشكل حاد. وهكذا، فانه يؤخذ على صندوق النقد الدولي كون برامجه التصحيحية غير واقعية بما فيه الكفاية وبالاخص حين يتعلق الامر باصلاح وضعية جد متدهورة للمالية العمومية وذلك في ظرف مدة وجيزة جدا، وحين يتضمن البرنامج التصحيحي المذكور اصلاحات واسعة تشمل كلا من النظام الضريبي، ودعم اسعار المواد الضرورية وهيكل الانتاج، وكلها عناصر يمكن ان تهدد استقرار البلدان. كما ان تنمية العرض التي وقع التاكيد عليها في المدة الاخيرة قد تم العدول عنها على ما يبدو لفائدة التحكم في الطلب بشكل . واخيرا وعلى الرغم من كون شروط الصندوق اكثر اغراء وجاذبية من تلك التي توفرها السوق الدولية للرساميل، فانها تميل الى الارتفاع كلما ازدادت اهمية التمويل من موارد الاقتراض بالرغم من التخفيض الذي يمنح للدول ذات الدخل المحدود في اطار التسهيل الاضافي. وامام هذه المطالب، فانه ينصح على العكس من ذلك بانتقاء اكبر للمقترضين و بتقييم اكثر دقة للبرامج المقدمة، مما يعد نوعا من التراجع عن اجراءات تخفيف القيود التي تم اتخاذها مؤخرا في هذا المجال.

ومما يرثى له ايضا عدم كفاية تسليفات البنك الدولي، وشروط منحه لقروض التنمية، في الوقت الذي يوصى فيه اهم اعضاء هذه المؤسسة، بان يكون تدخلها محدودا في تمويل المشاريع المربحة والتي لا يمكن تمويلها بواسطة السوق المالية. ويعتبر هذا الاتجاه الجديد تحولا بالنسبة للقواعد التي تم انشاء هذه المؤسسة على اساسها.

ان اختلاف الآراء فيما يتعلق بالوسائل الكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية الحالية وتقريب وجهات نظر مختلف الاطراف المعنية وكذا انعدام توفر النيات الحسنة، كل هذه العوامل تسببت في الفشل النسبي لكل اللقاءات الدولية التي تمت سنة 1981 سواء تعلق الامر بقمة كانكون التي لم تسمح باعادة فتح الحوار بين الشمال والجنوب، او بمؤتمر الامم المتحدة حول قانون البحار والذي لم يتوصل الى اي مشروع معاهدة ملموس، او بمؤتمر باريز حول البلدان الاقل تقدما والذي لم يستطع سوى التعبير عن بعض التمنيات فيما يخص مستوى المساعدة الخارجية.

لقد تاثر النشاط الاقتصادي الداخلي في ان واحد من الوضع الدولي الذي تم ذكر مميزاته الرئيسية، كما تاثر ايضا من جراء المشاكل البنيوية التي ازدادت حدتها هذه السنة بسبب آثار جفاف خطير.

ذلك ان الانخفاض القوى الذي عرفه كل من الطلب والتجارة الدولية لم يفته ان يخلف سلبيات على اقتصاد واسع التفتح على الخارج كاقتصاد بلدنا الذي مثلت مبادلاته مع الخارج 45٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. ذلك انه على الرغم من نمو الصادرات بشكل ملحوظ، فانها لم تبلغ التوسع الذي كان مرتقبا لها، في حين شهدت الواردات وخصوصا منها استيرادات المواد الغذائية ارتفاعا ملموسا بسبب الجفاف، كما ازدادت كلفتها على اثر الزيادة القوية التي طرأت على قيمة الدولار. وفي نفس الوقت، فان الاداءات الى الخارج وبالاخص فيما يتعلق بالدين تاثرت من ارتفاع كل من قيمة العملة الامريكية ومعدلات الفائدة الدولية.

وفي هذه الظروف، فقد تفاقم العجز التجاري، واتسع الرصيد السلبي للحساب الجاري لميزان الاداءات، وازداد عجز الميزانية العمومية تحت تاثير المساعدات المقدمة للاستهلاك وكذا خدمة الدين العمومي. واخيرا، ارتفعت حدة الضغوطات على الاسعار، في الوقت الذي تقلص فيه النشاط الاقتصادي بشكل قوي فيما يرجع للقطاع الفلاحي، وبنسبة بسيطة فيما يتعلق بمجال القطاعات الاخرى. وبازاء انخفاض العرض هذا، فان الطلب ازداد على العكس من ذلك نتيجة لتوسع الاستثمارات، ولكن وبالاخص نتيجة ايضا لارتفاع الاستهلاك على اثر الزيادات في الاجور، الشيء الذي استلزم اللجوء بشكل واسع الى استجلاب السلع والخدمات من الخارج.

اما التحملات الاضافية الناجمة عن ارتفاع كل من قيمة الدولار ومعدلات الفائدة وما وجب خصوصا على السلطات العمومية من استيراد كميات هامة من المواد الغذائية وتدعيم اسعار المواد الاساسية لمواجهة آثار الجفاف بصفة مستعجلة، امام هذا كله، اضطرت السلطات ان تعدل بصفة مؤقتة عن مواصلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي شرع العمل به التي في نهاية 1980، وهو الذي كانت نتائجه تبدو غير مضمونة نظرا لان فترة العمل به التي حددت في البداية في ثلاث سنوات ظهرت وجيزة جدا لكي تسمح للاجراءات التصحيحية المتخذة بان تعطي النتائج المتوخاة منها لاسيما بعد حذف سنة منها. ومن جهة اخرى، فان الصعوبات الظرفية التي عرفها الاقتصاد حالت دون انجاز الجزء الاول من المخطط الخماسي 1981-1985.

وفي النهاية فان نتائج سنة 1981 تبدو ضعيفة بعض الشيء. فالانتاج الذي هو عادة غير كاف عرف تقلصا هذه السنة خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية، مما زاد من حدة الاختلالات الاساسية وجعل التغلب عليها في وقت قريب اكثر صعوبة.

الانتاج

تفيد الاحصائيات الموقتة بان الانتاج الداخلي الاجمالي وصل باسعار سنة 1969 الى 31.864 مليون درهم مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 1,6٪ لاول مرة منذ سنة 1966. وقد شمل هذا الانكماش مجموع القطاعات باستثناء قطاع الطاقة الذي سجل زيادة خفيفة، والقطاع الثالث الذى ظل راكدا وقطاع الادارات العمومية الذي ارتفع بصفة ملموسة (1).

(1) يرجع لجدولين الاحصائيين 1 و 2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لقد تضرر الانتاج الفلاحي من جراء الجفاف الاستثنائي الذي استمر طوال السنة، فشهد انخفاضا تناهز نسبته 22٪ بعد ما كان قد اتسع بمعدل 6،1٪ في السنة السابقة. ذلك ان محصول الحبوب تقلص بنسبة 54٪ حيث بلغ فقط ما يتجاوز قليلا 20 مليون قنطار. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة للقطاني والبواكير والحوامض، حيث شهدت كلها تقلصا ملحوظا وبدت غير كافية بازاء حاجيات الاستهلاك والتصدير. كما ان عدد الماشية التي تضررت من قلة الماء والمرعى انخفض بنسبة قوية تناهز 30٪. هذا وقد كان من اثر الاستيرادات اللازمة لتغطية العجز الفلاحي في كل من حجمها وكلفتها ان ضغطت على ميزان الاداءات، وميزانية الدولة والاسعار الداخلية.

وقد واجه نشاط الصناعات المعدنية صعوبات جديدة في مجال التسويق الى الخارج، فسجل انخفاضا نسبته 2٪. فباستثناء انتاج الزنك الذي تحسن بعض الشيء، فقد تقلص انتاج باقي المعادن الاخرى وبالاخص منها الفوسفاط والحديد والبيروتين. غير ان مبيعات المعادن ظلت تمثل كسنة 1980 حوالي 38٪ من المداخيل الكلية للصادرات.

وعلى الرغم من الركود الذي عرفه نشاط تكرير النفط، فقد ازداد انتاج الطاقة بمعدل 2٪ ليعود الى مستواه لسنة 1979 وذلك بفضل توسع انتاج الكهرباء بنسبة 8٪، وارتفاع انتاج الفحم الحجري باقل من ذلك.

وقد سجل الانتاج الصناعي لاول مرة منذ سنة 1965 انخفاضا بلغت نسبته 2٪ يعزى على الخصوص الى آثار الجفاف.

وقد شهد قطاع البناء والاشغال العمومية للسنة الرابعة على التوالي تقلصا نسبته 11٪ بالقياس للسنة السابقة، وما يقرب من الثلث بالنسبة لمستواه لسنة 1977.

اما انشطة القطاع الثالث التي سبق لها ان اتسعت بمعدل 4،5٪ سنة 1980، فقد عرفت شبه استقرار يشمل تقلصا في التجارة، وارتفاعا في النقل والمواصلات وباقي الخدمات الاخرى.

وفي الاخير، استمر قطاع الادارات العمومية في الارتفاع بمعدل يقارب نسبة السنوات السالفة اي 11،5٪.

اما الانتاج الداخلي المحسوب بالدراهم الجارية اي بتطبيق مقياس اسعار الانتاج الذي ازداد بنسبة 12،4٪ بدلا من 7،9٪ في السنة السابقة، فانه وصل الى 77.500 مليون مقابل 70.024 مليون مسجلا بذلك زيادة نسبتها 10،7 في نظير 12،9٪ سنة 1980. اما فيما يتعلق بالانتاج الوطني الاجمالي الذي يشمل علاوة على ذلك المداخيل الخارجية الصافية المقدرة بمبلغ 600 مليون، فقد انتقل من 71.146 مليون الى 78.100 مليون، فشهد بالتالي توسعا بمعدل 9،8٪ عوضا عن 12،1٪ في السنة السابقة (1).

الطلب

بلغ الانتاج الداخلي الاجمالي 77.500 مليون درهم، فزاد بذلك بنسبة 10،7٪ ولم يغط سوى 89،6٪ من النفقة الوطنية الاجمالية التي وصلت الى 86.500 مليون. هذا ويعزى ارتفاع النفقة المذكورة بنسبة 13،2٪ الى توسع حاجيات الاستثمار، واكثر من ذلك الى حاجيات الاستهلاك. وهكذا، فقد شهد هيكل النفقة الوطنية الاجمالية بعض التغيير، ولم يتم تحقيق التوازن بين العرض والطلب الا بواسطة مجلوب هام من الخارج في شكل سلع وخدمات، يقدر بمبلغ 9.000 مليون درهم بدلا من 6.380 مليون في السنة السابقة.

وقد وصل الاستهلاك الى ما مجموعه 68.800 مليون درهم اي بنمو نسبته 13،6٪ مقابل 12،1٪ سنة 1980 يشمل القطاع العمومي والقطاع الخصوصي بدرجة اكبر، ونتج بصفة رئيسية عن الزيادة بنسبة 12،5٪ في تكاليف المعيشة. وقد مثل الاستهلاك اجمالا 88،8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 86،5٪ في السنة الماضية، الشيء الذي اسفر عن تقلص في التوفير الداخلي.

واعتبارا لتوسع المخزونات بما قدره 900 مليون، فان نفقات الاستثمار ارتفعت الى 17.700 مليون، ووصل التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الى 16.800 مليون اي بزيادة نسبتها 13،8٪. وقد نتج هذا التوسع عن دعم التجهيزات في كل القطاعات وبالاخص القطاع الخاص والشبه العمومي. ومن ثم، فان معدل الاستثمار الذي يمثل نسبة الحاصل بين التكوين الاجمالي للرسمال الثابت والناتج الداخلي الاجمالي بلغ 21،7٪ اي بزيادة بسيطة.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 الى 5.

وقد تحدد التوفير الداخلي الاجمالي في 8.700 مليون، فانخفض بذلك بمعدل 8،1٪ بالقياس للسنة السالفة، كما بلغ التوفير الوطني الاجمالي الى 9.300 مليون اي بتقلص نسبته 12،2٪. هذا ولم يكن التوفير كافيا لتغطية نفقات الاستثمار، مما خلف عجزا في التمويل قدره 8.400 مليون او ما نسبته 47،5٪ بدلا من 33٪ فقط سنة 1980. وقد تمت تغطية العجز المذكور بتسليفات خارجية صافية بلغت ما مقابل قيمته 7.960 مليون درهم، وبواسطة اقتطاع مبلغ 440 مليون من احتياطيات الصرف (2).

العلاقات المالية مع الخارج

اسفر توسع الحاجيات من المواد الغذائية اثر النتائج الفلاحية السيئة الى جانب الارتفاع القوي لكلفة استراد الطاقة عن زيادة ملموسة في قيمة الواردات بلغت نسبتها 33،7٪. ولم ترتفع الصادرات سوى بمعدل 24،4٪، مما يرجع السبب فيه ليس فقط الى ضعف الطلب الخارجي، ولكن ايضا الى تقلص حجم تصدير المنتوجات الفلاحية. ولذلك، فعلى الرغم من تعزيز المداخيل السياحية وتحويلات العمال المغاربة المقيمين بالخارج، فقد وصل عجز ميزان العمليات الجارية الى مستوى لم يسبق تسجيله اي 9.630 مليون، يعزى جزئيا الى ارتفاع كل من قيمة الدولار ومعدلات الفائدة الدولية والذي كان له اثره على التسديدات سواء منها التجارية ام المالية، وخصوصا منها المتعلقة بخدمة الدين. وقد استلزم هذا الاختلال اللجوء الى التمويل الخارجي بشكل واسع. وبفضل هذه القروض وكذا تسهيلات صندوق النقد الدولي بما معادل قيمته 821 مليون درهم، فان ميزان الاداءات قد اسفر في النهاية عن عجز قيمته 447 مليون.

المالية العمومية

وصل مجموع تحملات الخزينة الى 30.763 مليون درهم اي باتساع نسبته 29٪ وذلك خصوصا على اثر الارتفاع القوي الذي عرفته خدمة الدين والمساعدات المتعلقة باسعار المواد الاساسية. اما الموارد، فعلى الرغم من كونها ازدادت بمعدل 16،8٪، فانها لم تبلغ سوى 17.914 مليون. ومن ثم فان العجز الاجمالي للخزينة بلغ 12.849 مليون اي ما يمثل 16،6٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، كما استلزم تمويله الالتجاء الى التسليفات الخارجية في حدود حوالي 72٪ منه، والى الوسائل ذات الصبغة النقدية بالنسبة للباقي.

النقد والسلف

ان التوترات القوية التي ظلت تضغط على التوازنات الاساسية ادت بالسلطات النقدية الى مواصلة العمل بتاطير السلف مع تشجيعها للقطاعات ذات الاولوية. فقد قامت هذه السلطات بادخال بعض المرونة على نسب نمو التسليفات الخاضعة للتاطير، وحافظت على القروض للاستثمار والتصدير خارج كل سقف كمي للتوزيع. وبذلك اتسعت المجموعة النقدية بنسبة 15،5٪ او ماقدره 4.769 مليون من نهاية سنة لاخرى وذلك في نظير 10،9٪ سنة 1980. وعلى النقيض من ذلك، فقد تباطأ نسق نمو الموجودات النقدية وشبه النقدية بالمتوسط السنوي حيث نزل من 12،4٪ الى 11،7٪، اي ما يفوق نسبة الناتج الداخلي الاجمالي ولكن ما يقل عن معدل نمو النفقة الوطنية الاجمالية. وتعزى السيولات الجديدة الى توسع الديون على الخزينة بمبلغ 3.021 مليون والقروض المقدمة للاقتصاد بما قدره 2.205 ملايين، بينما شهدت الموجودات الخارجية تقلصا قدره 440 مليون درهم.

الفلاحة

تكمن اهمية الفلاحة في كونها تقدم ما يناهز نصف وظائف الشغل وتوفر مداخيل ما يربو على 50٪ من السكان زيادة على كونها تمكن من جلب ربع عائدات التصدير، وتشكل الركيزة الاساسية لجل الانشطة الاقتصادية الاخرى. وللفلاحة تاثير واسع على العلاقات مع الخارج بسبب تزايد حصة المواد الغذائية ضمن المبادلات. كما انها تثقل كاهل ميزانية الدولة نظرا لضخامة الاستثمارات اللازمة لتنميتها وللتحملات الناجمة عن مساندة الاسعار.

وامام اتساع الحاجيات الناتجة عن النمو الدموغرافي وتحسن مستوى المعيشة، فقد زادت السلطات العمومية من عدد الاجراءات الرامية الى تنمية الانتاج. وقد تركزت جهودها على ميدان الري الذي اصبح يشمل حوالي 800.000 هكتار بفضل تشييد مختلف السدود. كما عملت ايضا على توعية الفلاحين وتلقينهم طرق العمل الناجعة، واهتمت بتوزيع الاسمدة والحبوب وشجعت على تكوين تعاونيات التموين وتسويق المنتوجات، كما قامت علاوة على ذلك بضمان اسعار الحبوب، والحليب واهم منتوجات الزراعات الصناعية وجعلتها

(2) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مجزية بما فيه الكفاية. وهكذا، فقد تم تحقيق تقدمات هامة في مجال البحث عن الوسائل الرامية الى توفير الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية. غير ان النتائج المحصل عليها لاتزال دون التطلعات في هذا الميدان. ومن ثم يمكننا ان نلاحظ ان تغطية الطلب بواسطة العرض المحلي لم تتم خلال الفترة ما بين 1978 و 1980 الا فيما يتعلق باللحوم، وفي حدود حوالي 72٪ فيما يخص الحبوب و 54٪ فيما يرجع للسكر و 50٪ بالنسبة للحليب و 18٪ فيما يتعلق بالزيوت.

وفي هذه الظروف، فقد تعين على الدولة منذ سنوات عدة ان تقوم باستيرادات ضخمة تثقل كاهل الميزان التجاري بشكل كبير، كما تؤثر على مستوى احتياطات الصرف وعلى الميزانية العمومية نظرا لاهمية النفقات المخصصة لتدعيم المواد الاساسية والتي بلغت خلال هذه السنة 1,9 مليار درهم.

ان تضرر نتائج سنة 1981 من جراء الجفاف الحاد يدل على ان الفلاحة لازالت تتاثر الى حد كبير بالتقلبات المناخية التي تشكل عنصرا دائما في كل سياسة فلاحية (1).

لقد انتقلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي على اساس اسعار 1969 من 4.317 الى 3.370 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 22٪. كما ان حصته ضمن الناتج الداخلي المجمل نزلت من 13,3٪ الى 10,6٪. وقد تبين ان اهم التغيرات التي حصلت في الانتاج قد سجلت بمناطق البور حيث يتم انتاج اكبر جزء من الحبوب، بينما استطاع الري ان يخفف من آثار التقلبات الجوية بالنسبة للحوامض والزراعات الصناعية والبواكير. هذا وقد اتضح ايضا من الوضعية السالفة الذكر مدى الضعف الذي تتميز به تربية المواشي التي تعتمد الى حد كبير على الطبيعة سواء فيما يخص التغذية او الشرب.

الحبوب

لقد تميز موسم الحبوب 1980-1981 على الخصوص بقلة ملموسة، وسوء توزيع للامطار في الزمان وفي المكان. فبعد الامطار المبكرة والمتوسطة التي سجلت خلال شتنبر واكتوبر والتي سمحت بزرع مساحة معادلة لما تم زرعه في الموسم السابق، فان الامطار التي نزلت خلال الشهرين الموالين كانت غير كافية، ثم اعقبها جفاف استثنائي هم معظم جهات البلاد باستثناء مناطق الشمال والشرق والتي استفادت من امطار كافية نسبيا. وفي المجموع، فان العجز في الامطار بلغ 50٪ بالقياس لسنة عادية، وقد حصل خلال فترات حرجة من نمو المزروعات لدرجة ان الامطار المتأخرة التي نزلت في شهر ابريل لم تستطع التخفيف من تضرر المحصول. ومن ثم، فان انتاج الحبوب الرئيسية الاربعة لم يتجاوز 20,2 مليون قنطار بدلا من 43,5 ملايين خلال الموسم السابق نتيجة انخفاض المردودات من 10,2 الى 4,8 قنطار للهكتار، واصبح يمثل بذلك احد النتائج الاكثر ضعفا خلال ربع القرن الاخير. وقد تقلصت المحصولات، بنسبة 73٪ فيما يخص الدرة و54٪ فيما يتعلق بالقمح الصلب والشعير و41٪ فيما يرجع للقمح الطري الذي لم يتعد انتاجه 2,8 ملايين قنطار او 14٪ من المجموع.

وامام تزايد الحاجيات من الفرينة التي مازال سعرها المدعم من طرف الدولة يقل عن سعر القمح الطري، فقد تعين استراد 26,5 ملايين قنطار عوضا عن 17,8 ملايين خلال السنة الفارطة، وذلك بتكلفة قدرها 2.390 مليون درهم اي بزيادة نسبتها 78,4٪.

ان تسويق الحبوب الدي يتم على يد الوسطاء المقبولين لدى المكتب المهني للحبوب والقطاني قد شمل ما بين مايو ودجنبر 1981 كمية قدرها 3,7 ملايين قنطار اي بانخفاض نسبته 25٪ بالقياس للفترة السابقة من سنة 1980. وقد جرى هذا التسويق باسعار تم رفعها من 125 الى 135 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب والقمح الطري ومن 92 الى 96 درهم فيما يتعلق بالشعير والدرة، وذلك طبقا للقرار الذى اتخذته السلطات العمومية قصد تعويض الزيادات التي طرأت خلال السنة بنسبة 50٪ على سعر زيت الغاز و20٪ على الاجر الادنى المضمون المؤدى لعمال القطاع الفلاحي.

اما محصول الحبوب الثانوية، فقد بلغ 817.000 قنطار مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 34٪ من سنة لاخرى. كما ان الصادرات المكونة بصفة اساسية من أشنة نزلت من 115.800 الى60.5040 قنطار اي بتقلص نسبته 48٪.

القطاني

ان غياب الامطار في فصل الشتاء وعدم كفايتها في بداية فصل الربيع قد اديا الى تخفيض المساحات المزروعة بنسبة 20٪ كما كان لها تاثير بالغ على محصول القطاني الذي يعتبر اقل محصول يسجل خلال العشرين سنة الاخيرة. فلم يبلغ الانتاج سوى 667.000 قنطار بدلا من 2,3 ملايين في السنة السابقة. كما ان المردودات لم تتجاوز قط 2,2 قنطار للهكتار في نظير 6 قناطير في الموسم الفارط. وقد تقلص محصول الفول الذي مثل 58٪ من مجموع الانتاج بنسبة 63٪، كما شهدت باقي الانواع الاخرى انخفاضا اكثر بروزا وصلت نسبته 97٪ فيما يخص الجلبان و86٪ فيما يتعلق بالحمص و71٪ فيما يرجع للعدس.

البواكير

ان اجتماع عدة عوامل كقلة الامطار وتعاقب فترات من الرياح الشرقية ومن الجليد والحرارة المرتفعة قد ادى الى تقلص ملموس في الانتاج الذي نزل في ظرف سنة من 430.000 الى300.000 طن، كما اضر بنوعية المنتجات. وقد انخفضت الصادرات من جهتها بمعدل 20٪ اذ لم تبلغ سوى 119.000 طن وذلك بسبب اهمية الاسعار الممنوحة بالسوق الداخلية، وبالاخص نتيجة الصعوبات التي واجهتها المبيعات ببلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي رفعت من السعر الاساسي بشكل قوي فدعمت بذلك اجراءاتها الاحتمائية. ان هذا التطور الذي جاء على عكس ما تم تسجيله في الموسم السابق يشكل حلقة جديدة في مسلسل الانخفاض المسجل منذ سنة 1975، مما حدا بالسلطات الى تشجيع نمو الزراعات المغطاة بغية تحسين نوعية الانتاج وجعله اقل ارتباطا بالتقلبات المناخية واكثر ملاءمة لفترات الاستيراد المحددة من طرف المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تشكل المنفذ الرئيسي للبواكير.

وعلى الرغم من تقلص حجم المبيعات، فان مجموع مداخيل الصادرات مسلمة بميناء الشحن بلغ 335 مليون اي نفس المستوى الذي وصله في السنة السابقة وذلك بفضل تحسن في متوسط الاسعار. هذا وتمثل الطماطم اهم منتوج يصدر، وقد انخفض حجم المبيعات منها بنسبة 12٪ اذ بلغ 85.000 طن، بينما نزلت صادرات البطاطيس من 43.000 الى 28.000 طن مسجلة بذلك تقلصا بمعدل 35٪. وتظل فرنسا والمانيا الاتحادية على راس الزبناء حيث استوعبتا 93٪ من مجموع صادرات البواكير.

الحوامض

لقد تضرر انتاج الحوامض بعض الشيء من الجفاف والجليد فلم يصل سوى 1.015.000 طن اي بانخفاض نسبته 6٪ اثر تقلص بمعدل 12,4٪ في محاصيل البرتقال التي بلغت 690.000 طن، في حين ان انتاج الفواكه الصغيرة انتقل من 272.000 الى 305.000 طن.

وقد بلغ مجموع الكميات المصدرة 690.000 طن مسجلا انخفاضا نسبته 10٪ من موسم لاخر. ويرجع ذلك بصفة خاصة الى نزول صادرات البرتقال من 577.000 الى 487.000 طن. وعلى العكس من ذلك، فقد بلغت مبيعات الفواكه الصغيرة 200.000 طن اي بارتفاع نسبته 5,3٪. هذا وما فتئت المجموعة الاقتصادية الاوروبية والاتحاد السوفياتي يشكلان المشتريان الرئيسيان اذ تلقيا على التوالي 49,5٪ و 31,7٪ من المجموع. اما مداخيل الصادرات المسلمة بميناء الشحن، فقد وصلت الى 1.170 مليون درهم اي الى نفس المستوى الذي بلغته في السنة الماضية، وذلك نتيجة لارتفاع متوسط الاسعار بنسبة 11,8٪.

وقد استوعبت السوق الداخلية كمية تم تقديرها ب : 321.000 بدلا من 265.000 طن في الموسم السابق. وقد تم استهلاك مايقرب من اربعة اخماس الكمية المذكورة في شكلها الطازج.

الزراعات الصناعية

لم يكن للجفاف سوى تاثير ضئيل نسبيا على الزراعات الصناعية وذلك بفضل وسائل الري. وهكذا، فعلى الرغم من تقلص المساحة المجنية بنسبة 10٪ من موسم لاخر، فان انتاج الشمندر بلغ 2.107.000 طن فلم ينخفض سوى بمعدل 3,7٪ في المردودات التي انتقلت من 34,5 الى 37 طن للهكتار.

اما المساحات المجنية بالنسبة لقصب السكر، فقد اتسعت بمعدل 80٪ بالقياس للموسم الفارط، بينما بلغ المحصول 621.500 طن اي بارتفاع نسبته 65,6٪ اذ نزلت المردودات بالهكتار من 93,3 الى 85,8 طن.

وقد زادت كميات السكر المستخرجة في ظرف سنة بمعدل 2,7٪ حيث وصلت الى 338.000 طن منها ما يقرب من 85٪ استخرجت من الشمندر. وبالمقابل، فان الاستهلاك الداخلي انخفض بنسبة 4٪ نظرا لتقلص نشاط بعض الصناعات الغذائية وبالاخص منها المشروبات الغازية ونظرا للزيادة في الاسعار التي طرأت في شهر يونيو. ومن ثم، فان

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 1 الى 10

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستيرادات لم تشمل سوى 310.000 طن في نظير 328.200 طن في السنة الفارطة وذلك بقية قدرها 1.054 مليون درهم.

لقد كان من اثر قلة الامطار وسوء توزيعها ان أتت على محصول القطن بمنطقة الحوز، كما تضرر منها بشكل كبير محصول كل من الغرب ودكالة، وفي المجموع، فقد وصل الانتاج سنة 1981 الى 187.400 قنطار عوضا عن 218.100 قنطار في السنة السالفة، فلم ينخفض بذلك سوى بمعدل 14,1٪.

زراعة الزيتون

لقد تسببت البرودة والجليد في تاخير نمو الزيتون وادت الى انخفاض المردودات. ولذلك، فان موسم الزيتون 1980-1981 لم يشمل سوى 277.000 طن بدلا من 440.000 طن في السنة السابقة، كما ان كميات الزيوت المستخرجة لم تتجاوز 23.000 طن اي بانخفاض نسبته 41٪.

اما محصول 1981-1982، فقد يناهز حسب التقديرات الاولية 350.000 طن، مما يسمح باستخراج حوالي 30.000 طن من الزيوت.

الحبوب الزيتية

على الرغم من توسع المساحات بنسبة 35,7٪ فان محصول الحبوب الزيتية عرف تقلصا ملموسا اذ لم يبلغ سوى 265.000 قنطار في نظير 402.000 قنطار في السنة الفارطة و 676.800 قنطار خلال موسم 1978-1979. ويعتبر الفول السوداني اهم الحبوب الزيتية المزروعة. وقد شهد انتاجه تقلصا بمعدل النصف بالرغم من ارتفاع المساحات بنسبة 20٪ وذلك نتيجة لنزول المردودات من 13،1 الى 5،6 قناطير للهكتار. وعلى النقيض من ذلك، فقد بلغ انتاج العباد 87.000 قنطار اي بنمو نسبته 62٪ وذلك بفضل ارتفاع المساحات من 7.900 الى 14.900 هكتار اي بتوسع سنوي نسبته 88,6٪.

زراعة الكروم

بعد سنتين من النتائج الجيدة، عاد انتاج الانبذة الذي بلغ 514.000 هكتوليتر الى مستوى سنة 1978 فانخفض بمعدل 44٪ من سنة لاخرى وذلك نتيجة للجفاف من جهة ولكبر سن الكروم من جهة اخرى. اما الصادرات، فقد استمرت في الارتفاع حيث شملت 507.000 هكتوليتر اي بزيادة تفوق نسبتها 70٪. كما ان مداخيلها وصلت الى 48 مليون درهم اي ما يزيد بنسبة 65,5٪ على مستوى السنة السابقة. هذا وقد نمت المبيعات بالسوق الداخلية من جهتها بمعدل 10٪ اذ انتقلت من 240.000 الى 264.000 هكتوليتر.

تربية المواشي

لقد كان لانعدام الامطار اثر سيء جدا على تربية المواشي التي تساهم بما يناهز الثلث في انتاج القطاع الفلاحي. وقد كان القطاع التقليدي اكثر من تضرر بظاهرة الجفاف اذ عانى من قلة ماء الشرب ومن ضعف التغذية بالمراعي، فاصبح بذلك عرضة للامراض. وقد كانت الخسائر كبيرة حيث قدرت في المجموع بنسبة 30٪، وهمت على الخصوص قطيع الغنم مع انه تم التخلي عن اضحية العيد هذه السنة.

وحسب الاحصائيات الرسمية، فان عدد الماشية من بقر وغنم ومعاز قد تم تقديره بما مجموعه 18,5 ملايين راس اي بانخفاض نسبته 29٪.

وعلى الرغم من زيادة بمعدل 20٪ في عدد الذبائح المراقبة، فان كمية اللحوم انتقلت من 142.600 الى 152.900 طن، فلم تزد بذلك سوى بنسبة 7,2٪، وعلى العكس من ذلك فان انتاج قطاع تربية الدواجن شهد حسب بعض التقديرات تقلصا نسبته 25٪ تقريبا.

اما انتاج الحليب، فقد قدر سنة 1980 ب: 780 مليون لتر بدلا من 730 مليون لتر سنة 1979 اي بزيادة نسبتها 6,8٪.

الصيد البحري

يعتبر موسم الصيد الحالي ملائما حيث بلغت الكميات المجلوبة 343.000 طن اي بزيادة نسبتها 15٪. وبموازاة ذلك، فان صادرات السمك الطري ومعلبات السمك والفرينة مثلت 104.000 طن فزادت بنسبة 64,2٪ كما وصلت مداخيلها الى 731 مليون درهم اي بارتفاع معدله 73,5٪.

وهذا وتبدو هذه النتائج بالطبع ادنى بكثير من الامكانيات التي تمنحها الشواطئ الغنية بالاسماك والبالغة 3.500 كيلومتر. ولذلك فقد تم اعطاء الانطلاقة لعدد من الاعمال وذلك خصوصا من اجل تجديد وتقوية اسطول الصيد بأعالي البحار ومن اجل تنمية وتجهيز موانيء الصيد وتدعيم التكوين المهني.

ومع ذلك كله، فانه ينبغي وضع برنامج شامل لتنمية الصيد لكي يساهم اكثر في التوازن الغذائي للسكان بتحديد افضل للاسعار ولكي يشارك بشكل اوسع في الصادرات.

المعادن والطاقة

ان القطاع المعدني الذي يتأثر بالوضع الدولي بشكل ملموس جدا، قد تضررهذه السنة من ضعف الطلب الخارجي. وهكذا، فان المقياس الخاص بنشاط هذا القطاع والذي لا يشمل سوى جزء من الانتاج المعدني سجل انخفاضا نسبته 2,7٪ بعد ان سبق له ان تقلص بمعدل 4,5٪ سنة 1980، غير انه على الرغم من الانخفاض البسيط الذي شهدته الكميات المصدرة، فان مداخيل التصدير زادت بشكل قوي وذلك نتيجة للارتفاع الهام في قيمة الدولار ولزيادة متوسط سعر بيع الفوسفاط.

وفي نفس الوقت، بلغ معدل نمو قطاع الطاقة 3,7٪ بدلا من 1,5٪ في السنة السابقة وذلك بسبب زيادة انتاج الكهرباء، بينما ظلت تصفية المنتوجات الفطية قارة. هذا ونظرا لتقلص العرض المحلي اثر انخفاض انتاج المحطات الكهربائية المائية، فان درجة توقف البلاد على الخارج ارتفعت من جديد، واثقلت كلفة المشتريات النفطية مرة اخرى كاهل الميزان التجاري. وقد نتج توسع الاستهلاك عن زيادة طلب كل من الشركات وباقي المستعملين الاخرين سواء من القطاع العمومي او الخصوصي.

(الاساس 100 في 1969)	1978	1979	1980	1981
مقاييس				
الاستخراج المعدني	149	156	149	145
إنتاج الطاقة	205	268	272	282

المعادن

انخفض حجم الانتاج المعدني بشكل خفيف اي بنسبة 2,7٪ نتيجة تقلص انتاج الفوسفاط الذي يحتل مكان الصدارة ضمن المقياس، وكذا بسب الانخفاض القوي الذي عرفه استخراج الحديد والبيروتين. ومع ذلك، فان حصة القطاع المعدني ضمن الناتج الداخلي الاجمالي لم تتغير من سنة لاخرى اذ ظلت محدودة في 2,9٪. غير ان القيمة الكلية للانتاج باعتبار المعادن في مكان الاستخراج (1) انتقلت من 3.738 مليون درهم الى 4.670 مليون مسجلة بذلك توسعا بنسبة الربع بدلا مما يزيد على 20٪ سنة 1980. ويعزى ذلك بصفة رئيسية الى الارتفاع الهام الذي عرفته قيمة الدولار والى الزيادة التي شهدها متوسط سعر الفوسفاط. ومن ثم، فقد وصلت قيمة انتاج الفوسفاط الى 3.898 مليون اي بتوسع نسبته 36,2٪ في حين ان حصة باقي المنتوجات الاخرى انخفضت على العكس من ذلك بمعدل 12٪ حيث نزلت من 877 الى 772 مليون. ويرجع ذلك اساسا الى التطور الغير الملائم الذي عرفه استخراج معادن الرصاص والكوبالت والفضة والنحاس. وفي النهاية، فقد انتقلت حصة الفوسفاط ضمن الانتاج المعدني من 76,5٪ الى 83,5٪ (2).

هذا ويمكن ملاحظة نفس الخاصية على مستوى الصادرات حيث يحتل الفوسفاط مكان الصدارة بحصة متزايدة تتجاوز 86٪ وبمداخيل ارتفعت بنسبة 21٪ على الرغم من تقلص الكميات بما يناهز 5٪.

وفي الاخير، فان المبيعات الى صناعات التحويل المحلية والممثلة بنسبة الثلثين من الفوسفاط قد انتقلت من 520 الى 865 مليون درهم، الشيء الذي يعكس أثار سياسة التقييم المحلي للموارد المعدنية.

الفوسفاط

بلغ استخراج الفوسفاط 21,9 مليون طن، اي بزيادة نسبتها 5,3٪. غير ان الانتاج القابل للتسويق وصل الى 16,6 ملايين طن، فانخفض بذلك بشكل خفيف بعد ان سبق له ان تقلص بنسبة 6٪ في السنة السابقة.

ان الكميات المصدرة الى الخارج والتي كانت قد انخفضت بمعدل 8٪ سنة 1980، بلغت 15,6 ملايين طن اي بتقلص نسبته 4,9٪. والسبب في ذلك هو توسع العرض مع ضعف في الطلب، في الوقت الذي طرأت فيه زيادة في الاسعار وارتفاع قوي في قيمة الدولار. ومن ثم، فان المداخيل وصلت الى 3.784 مليون درهم، (1) اي بزيادة نسبتها [illegible].

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن مستبعدا منه الثمن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والاعراج المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج الى ميناء الشحن.

(2) يرجع للملحقين الاحصائيين (أ) و (ب).

(3) الفوارق التي يمكن ان تظهر بين الارقام الواردة في هذا الباب والارقام المدرجة في الفصل المتعلق بالتجارة الخارجية الناتجة عن اختلاف طرق التسجيل المتبعة من طرف كل من مديرية المعادن ومكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا ولم يعرف التوزيع الجغرافي للصادرات اي تغيير ملحوظ. فقد قامت اروبا الغربية باقتناء نفس الكميات اي 10,2 ملايين طن،فانتقلت بذلك حصتها من64٪ الى 65٪. اما حصة الدول الاشتراكية، فقد ظلت تناهز 18٪ من المجموع، بينما انخفضت حصة باقي الزبناء الاخرين.

ومن بين اهم المشترين، استلمت اسبانيا 2,3 مليون طن، كما حصلت فرنسا على 2 مليون وبلجيكا على 1,5 مليون وبولندا على 1,3 مليون طن.

ان التحويل الداخلي للانتاج يرمي الى تقييم هذا الاخير ومحو آثار ما يستشعره من تقلبات السوق الدولية، وقد شمل التحويل المذكور 3,6 ملايين طن اي ما يمثل 18,7٪ من الانتاج الكلي مقابل 13٪ في السنة السابقة. وقد سمح ذلك بانتاج 738.700 طن من الحامض الفوسفوري و 430.200 طن من الاسمدة. وحسب احصائيات التجارة الخارجية، فقد تم تصدير 540.100 طن من الحامض و 270.000 من الاسمدة، وذلك بما مقابل قيمته 1.629 مليون درهم اي بزيادة تفوق نسبتها 72٪. وفي المجموع، فقد وصلت مداخيل مبيعات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط الى 5.456 مليون درهم، فاتسعت بذلك بمعدل 42٪ اي ما يقرب من 46٪ من مجموع الصادرات. وعلى الرغم من هذا النمو، فان المداخيل المذكورة تغطي فقط تكاليف استيراد المواد النفطية، بينما كانت تتجاوزها بما يربو على الثلث سنة 1978.

لقد واصل المكتب الشريف للفوسفاط الذي يتوفر على احتياطيات هامة من المعادن ذات الجودة العالية، دعمه لطاقة الانتاج والتحويل. وقد تقرر في هذا الاطار مضاعفة الاستخراج في مدة خمس سنوات، وذلك بفضل افتتاح مناجم جديدة بمدينتي خريبكة واليوسفية والبدء في استغلال مناجم سيدي حجاج ومسقالة. كما تم توسيع طاقة التحويل بالشروع في العمل هذه السنة في الشطر الخامس من المغرب فوسفور رقم 1 والذي اصبح في امكانه التزويد بكمية قدرها 660.000 طن سنويا. وعلاوة على ذلك، فقد تم الشروع في بناء المغرب فوسفور رقم 3 ورقم 4 بقرب الجرف الاصفر، كما تقرر تشييد المغرب فوسفور رقم 5 بالناظور في وقت لاحق.

هذا وقد تم من جهة اخرى القيام بتجارب لاستخراج مادة الاورنيوم من الحامض الفوسفوري، وبدات المشاورات مع اهم المنتجين قصد البحث عن استغلال صناعي لهذه المادة.

المنتوجات المعدنية الاخرى

لقد تم تقدير قيمة مجموع المعادن الاخرى باعتبارها في مكان الاستخراج بمبلغ 772 مليون درهم اي بانخفاض نسبته 12٪. كما نزلت مداخيل الصادرات من 667 الى 613 مليون مسجلة انخفاضا جديدا بمعدل 8٪ نتج عن التطور الملائم، الذي شهدته كميات وقيم مبيعات كل من البارتين والزنك والمنغانيز الكيماوي، وعن اتجاه معاكس لباقي المعادن الاخرى.

الرصاص

بلغ انتاج الرصاص 168.400 طن، فانخفض بذلك بنسبة 2,3٪. كما ان المبيعات الى الخارج وصلت الى 87.900 طن بمبلغ 205 ملايين، اي بتقلص يفوق 15٪ فيما يخص الحجم ويناهز 27٪ فيما يتعلق بالقيمة، وتعزى هذه التطورات للاتجاه الغير الملائم للطلب الدولي وخصوصا خلال النصف الثاني من السنة، الشيء الذي لم يفته ان يؤثر على الاسعار.

وقد تمت معالجة المعدن غير المصدر محليا مما سمح بانتاج 50.000 طن من الرصاص المصفى الموجه بصفة رئيسية الى الاسواق الخارجية. هذا وحتى يتسنى تحويل مجموع الانتاج محليا، ونظرا لما يرتقب من اعادة فتح منجم الرصاص الفضي بسيدي لحسن، فقد تقرر احداث معمل صهر جديد بناحية وجدة وذلك بغية تدعيم طاقة التحويل الموجودة بنقلها من 90.000 الى 140.000 طن.

البارتين

تستعمل مادة البارتين بصفة اساسية في التنقيب عن النفط. وقد كانت موضع طلب متزايد، مما جعل استخراجها يصل الى 463.900 طن اي بزيادة نسبتها 45٪، ويرجع الفضل في ذلك الى البدء في استغلال منجم زلو بمنطقة الشرق. اما الصادرات التي يوجه قسط كبير منها الى الولايات المتحدة، فقد بلغت 328.500 طن، فسجلت بذلك ارتفاعا بمعدل يناهز 50٪. وبموازاة ذلك، فقد تضاعفت المداخيل تقريبا حيث وصلت الى 92,4 ملايين مما نتج عن ارتفاع قيمة الدولار.

المانغنيز الكيماوي

لم تتجاوز الكميات المستخرجة من المانغنيز الكيماوي 109.600 طن اي بتقلص نسبته 16,1٪. وقد بلغت المبيعات الى الخارج 98.200 طن بقيمة قدرها 62 مليون اي بزيادة معدلها 14٪.

النحاس

اذا كان نشاط مناجم النحاس قد انخفض بنسبة 3,3٪ حيث تحدد في 23.300 طن، فان الصادرات بلغت 20.600 طن فشهدت على العكس من ذلك ارتفاعا ملحوظا نسبته 15٪. غير ان المداخيل استقرت في 47 مليون وذلك بسبب انخفاض الاسعار.

هذا وقد تمت اقامة معمل لاغناء معدن النحاس تبلغ طاقته الانتاجية 55.000 طن من مركز النحاس، وذلك بقرب منجم البليدة الذي تقدر احتياطاته بمليونين ونصف مليون طن. ومن جهة اخرى، فقد تقرر ابتداء من سنة 1982 فتح اهم المناجم المنتجة للنحاس الفضي ببوكافر، وتزويدها بوحدتين لتقييم معادنها. ويبلغ الانتاج السنوي المنتظر حوالي 2.600 طن من النحاس المركز.

المعادن الاخرى

عرفت المعادن الاخرى تطورا غير ملائم سواء فيما يتعلق بالاستخراج ام بالمبيعات الى الخارج حيث تقلص الاول بنسبة 22,9٪ وانخفضت الثانية بمعدل 25,5٪. اما مداخيل الصادرات التي سبق لها ان تضاءلت بنسبة 4,4٪ في السنة السابقة، فقد سجلت تقلصا جديدا بمعدل 13,3٪ اذ نزلت من 238 مليون درهم الى 206 ملايين. ويرجع ذلك اساسا الى الانخفاض الذي عرفته المداخيل المتاتية من الكوبالت والفضة. وبذلك يكون الزنك والفليورين وحدهما اللذين شهدا نموا فيما يتعلق بالاستخراج وبالمبيعات.

لقد سجل انتاج الكوبالت الذي يصدر في مجموعه الى الخارج انخفاضا جديدا حيث نزل من 6.700 الى 6.200 طن وذلك على اثر النفاد المتزايد للاحتياطيات، اما المداخيل المقابلة، فلم تتعد 93,5 ملايين اي بانخفاض تفوق نسبته 32٪ من سنة لاخرى. ويعزى ذلك بصفة رئيسية الى تدهور الاسعار.

كما ان استخراج وصادرات معدن الفضة عرفا تقلصا بنسبة 16٪ و18,4٪ على التوالي، غير ان المبيعات جلبت مع ذلك 35 مليون درهم.

ان ضعف مستوى الاحتياطيات والصعوبات التقنية بالاضافة الى منافسة الكبريت، كل ذلك ادى خلال السنة الى اغلاق منجم البيروتين بقطارة الذي لم يتعد انتاجه 76.200 طن بقية قدرها 6 ملايين درهم.

ونظرا لوجود مخزون من معدن الحديد يناهز 300.000 طن، فان الانتاج كان محدودا في 50.000 طن، بينما انخفضت الصادرات باكثر من النصف سواء من حيث الحجم او القيمة، اذ بلغت 70.000 طن تقريبا بقيمة قدرها 5,6 ملايين.

وعلى النقيض من ذلك، فاعتبارا للانخفاض المستمر للعرض العالمي والذي ازدادت حدته بصفة مؤقتة من جراء الاضطرابات الاجتماعية باهم المناجم، والارتفاع القوي للطلب الصادر عن الولايات المتحدة والدول الاشتراكية، فان اسعار الزنك ارتفعت بشكل قوي. وفي هذا الاطار، فان الصادرات اتسعت بنسبة ملحوظة حيث شملت 16.800 طن، مما سمح بجلب 21,6 مليون درهم.

اما استخراج الفليورين، فقد بلغ 66.700 طن فسجل ارتفاعا بسيطا، وجلبت الكميات المصدرة 44 مليون اي باتساع معدله 30٪.

الطاقة

وصل انتاج الطاقة الى 797.000 من « الاطنان المعادلة للنفط » بدلا من 813.000 طن في السنة السابقة، وبذلك يكون قد تقلص بما يناهز 2٪ بسبب انخفاض بنسبة الثلث في انتاج الكهرباء من اصل مائي. الا انه في المجموع، لم تشهد حصة الموارد الداخلية ضمن الاستعمالات الكلية سوى انخفاض طفيف حيث نزلت من 17,3٪ الى 16,9٪.

اما من جهة الاستهلاك، فقد تم تقديره ب: 4.703.000 من « الاطنان المعادلة للنفط »، فلم يزد بذلك سوى بنسبة 0,4٪ في نظير 0,9٪ سنة 1980 ويعزى ذلك ارتفاع مبيعات الفويل والغازات السائلة، وكذا الى تقلص مبيعات البنزين، في حين ان مبيعات زيت الغاز ظلت قارة. ومن ثم، فان حجم عجز ميزان الطاقة لم يزد سوى بشكل بسيط، بينما ظلت نسبة توقف البلاد على الخارج في هذا المجال تناهز 83٪ (1). ومع ذلك، فقد تعين الرفع من استيراد المنتوجات النفطية بنسبة 12٪، بينما اتسعت تكاليف هذا الاستراد باكثر من 57٪ على اثر الارتفاع القوي للدولار.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 24 الى 43.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وكما كان الشان في السنوات السابقة، فقد قامت السلطات العمومية بالرفع بشكل قوي من اسعار بيع المنتوجات النفطية والكهرباء والفحم وكذلك بغية التخفيف من ثقل تحملات صندوق الموازنة الناجمة عن غلاء سعر النفط. كما واصلت ايضا مجهودها في اطار التنقيب عن النفط، وتقييم الصخور النفطية والبحث عن مصادر اخرى للطاقة.

المنتوجات النفطية

انتقل استخراج الغاز من 66 الى 85 مليون من الامتار المكعبة، كما انتقل استخراج النفط من 13.800 الى 17.500 طن فسجلا بذلك ارتفاعا، ومثلا 81.000 من « الاطنان المعادلة للنفط » اي ما نسبته 10٪ من الموارد المحلية ولكن 1٪ فقط من الطلب الكلي.

وصل استهلاك المواد المصفاة الى 3.894.000 طن اي بزيادة نسبتها 0,7٪ فقط. اما مبيعات الفويل والغاز السائل، فقد ارتفعت بنسبة 4٪، بينما سجلت مبيعات المواد الخفيفة انخفاضا بمعدل 3٪. ذلك ان استعمال البوطان والبروبان ظلت قارة، في الوقت الذي زاد فيه الطلب على الفويل بنسبة 4,5٪تحت التاثير المزدوج لتوسع حاجيات المحطات الحرارية بما يناهز الثلث، ولتقلص حاجيات المستهلكين الاخرين بمعدل 9٪. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت مبيعات البنزين انخفاضا جديدا بنسبة 5,4٪ بعدما كانت قد تقلصت بمعدل 7,4٪ في السنة السابقة، وذلك على اثر الزيادات الهامة في اسعار البيع. اما فيما يتعلق باستغلال زيت الغاز،فقد ظلت قارة. واخيرا، عرف استهلاك بترول المصابيح المستعمل للانارة داخل البيوت انخفاضا جديدا تفوق نسبته10٪.

هذا وبموازاة ضعف نمو الاستهلاك، فان نشاط التصفية شمل 4.172.000 طن، فبقي بذلك شبه قار في مستواه في السنة الماضية. اما ات النفط الخام التي تمت بنسبة 87٪ من منطقة الخليج ومن الاتحاد السوفياتي بالنسبة للباقي، فقد اتسعت بمعدل 12٪ حيث بلغت 4.477.000 طن بقية قدرها 5.625 مليون درهم، باعتبارها مسلمة بميناء الشحن اي بارتفاع نسبته 57,2٪ بالقياس للسنة الفارطة و 131٪ بالنسبة لسنة 1979. ويرجع السبب في هذا الى ارتفاع الاسعار والى التحسن القوي الذي طرأ على قيمة الدولار. وقد مثلت المدفوعات بهذا الرسم ما يعادل ربع الاستيرادات الكلية، وما يزيد على 46٪ من الصادرات.

وحتى يتسنى تخفيض حجم المساعدات، فقد قامت السلطات العمومية مرتين في 12 ابريل و23 اكتوبر برفع اسعار بيع كل المنتوجات النفطية باستثناء اسعار البوطان. وفي المجموع، وصلت نسبة الزيادة من سنة لاخرى 51,7٪ و 29,7٪ على التوالي فيما يخص الفويل وزيت الغاز واللذان يشكلان ما يقرب من ثلاثة ارباع الاستهلاك الكلي، كما وصلت الى 23,2٪ فيما يتعلق بالبنزين العادي و 22٪ فيما يرجع للبنزين الممتاز و 17,1٪ بالنسبة للبروبان.

الكهرباء

يتم انتاج الكهرباء في حدود 90٪ على يد المكتب الوطني للكهرباء. وقد قدر صافي هذا الانتاج بصفة مؤقتة ب: 5.326 مليون من الكيلواط الساعة بدلا من 4.937 مليون، اي بزيادة نسبتها 7,9٪ في نظير 8,3٪ في السنة السابقة. وقد نتج هذا التطور عن توسع الانتاج من اصل حراري وتقلص ملحوظ للانتاج من اصل مائي والذي تاثر للسنة الثانية على التوالي من ضعف الامطار. ومن ثم، فان انتاج السدود كان محدودا في مليار واحد تقريبا من الكيلواط الساعة، متقلصا بذلك بما يناهز الثلث بالقياس لمستواه في السنة السابقة، فلم يساهم اذا سوى باقل من 19٪ في انتاج الكهرباء، ولم يغط سوى 6٪ من الاستهلاك الكلي للطاقة بدلا من 8٪ سنة 1980. وعلى العكس من ذلك، فقد زاد انتاج المحطات الحرارية بمعدل 25,3٪.

وفي هذه الظروف، فان المعامل الحرارية التي تم تدعيمها بافتتاح محطة القنيطرة في يناير والمجموعة الاولى بالمحمدية في نونبر قد استعملت بطاقتها القصوى التي ارتفعت الى 948 مكاواط، بينما بلغت طاقة المحطات المائية 607 ميكاواط.

اما الاستهلاك، فقد تم تقديره ب: 4.784 مليون كيلواط الساعة عوضا عن 4.434 مليون، اي بزيادة نسبتها 7,9٪ وهي نسبة تقل عما سجل في السنة السابقة. وقد صاحب هذا التباطؤ ارتفاع في اسعار البيع تتراوح نسبته ما بين 15 و29٪، والذي جاء في اعقاب الزيادةبمعدل 30٪ التي طرات على الاسعار في شهر شتنبر 1980.

الفحم

بموازاة نمو حاجيات المحطات الحرارية بلغ الانتاج الوطني للفحم الحجري 703.000 طن فزاد بنسبة 3,4٪، بعدما كان قد انخفض بمعدل 4,2٪ في السنة السابقة. وفي نفس الوقت اتسعت استيرادات الفحم الدسم بما يناهز النصف حيث انتقلت من 28.600 الى 42.600 طن.

وقد وصل الطلب الداخلي والخارجي الى 803.400 طن اي بارتفاع نسبته 11,7٪، وتمت تغطيته في حدود 100.000 طن خصوصا بواسطة استعمال المخزونات. ففي الوقت الذي كان فيه حجم الصادرات محدودا في 60.700 طن اي بتقلص معدله 32,2٪، فقد وصل الاستهلاك الوطني على العكس من ذلك الى 742.700 طن مسجلا بذلك توسعا نسبته 18٪، مما يرجع السبب فيه الى التزايد الملحوظ لحاجيات المحطات الحرارية التي تستوعب 93٪ من المجموع.

ان التوسع المستمر للحاجيات من الطاقة وما صاحبه من ارتفاع في اسعار المنتوجات النفطية، كل ذلك حدا بالسلطات الى تقوية اجراءات الحد من الاستهلاك والى تقييم الموارد الوطنية والبحث عن مصادر اخرى للطاقة.

وهكذا، فقد تم احداث المكتب الوطني للابحاث والاستغلالات النفطية. وقد قام المكتب باشغال تنقيب افضت على الخصوص الى اكتشاف منجم للغاز بمنطقة الصويرة. ويجري الان تقدير احتياطيات هذا المنجم. كما تم الشروع في انجاز وحدة لانتاج مواد التزييت بطاقة انتاج قدرها100.000 طن سنويا، وتجهيز ميناء المحمدية لجعله قادرا على تلقي بواخر نفطية تصل حمولتها الى 150.000 طن.

وقد توبعت في نفس الوقت اشغال تجهيز المحطة الحرارية بالمحمدية، وتم الاعلان عن مباراة اولية لاختيار من سيقوم ببناء وحدة حرارية طاقتها 1.000 ميكاواط تستعمل الصخور النفطية لتحضيت كمادة اساسية.

وفي الاخير، فقد تواصلت الدراسات الرامية الى انشاء وحدات تجريبية لاستخراج الزيت الثقيل من الصخور النفطية لمناجم طرفاية وتحضيت والتي تصل احتياطياتها الى 220 مليار من الاطنان.

الصناعة ـ السياحة

الصناعة

ان نشاط صناعة التحويل الذي كان قد اتسع سنة 1980 بنسبة 5،4٪ شهد ركودا هذه السنة حسب المقياس الرسمي (1) .اما القيمة المضافة لقطاع الصناعة الحديثة والتقليدية، فقد وصلت بالاسعار الثابتة الى 5.410 ملايين درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بمعدل 2٪. غير انها مثلت كالسنة السابقة 17٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وتشمل هذه الوضعية الاجمالية زيادة قوية في فرع « المصنوعات المعدنية » وتقلصا ملموسا في فرع « الجلد والاحذية » وفرع « المنتوجات من المطاط والبلاستيك »، وتغيرات محدودة فيما يخص باقي الفروع الاخرى. وفي المجموع فقد عرفت مواد التجهيز والمواد الوسيطة تطورا ملائما، بينما سجلت مواد الاستهلاك اتجاها نحو الانخفاض.

وقد كان من المحتمل ان يكون تطور الصناعة افضل لولا استثناء بعض الفروع الهامة من المقياس، وهي فروع حديثة العهد وتعرف نموا مطردا كصناعة الملابس الداخلية وصناعة الملابس الجاهزة وصناعة المواد الصيدلية، وكذلك لولى الاهمية البالغ فيها والتي تمنح لبعض الفروع الاخرى كصناعة المشروبات والتبغ. وعلاوة على ذلك، فان اقدمية المقياس الذي يعود تاريخ اساسه الى سنة 1969 تقلل من صبغته التمثيلية ولو فقط من حيث ان الشركات والمواد التي ظهرت منذ ذلك الحين لم تؤخذ بعين الاعتبار. ومن ثم فان المقياس الحالي يظهر تطورات متباينة فيما يتعلق ببعض الفروع. فقد تم على الخصوص هذه السنة تسجيل زيادات ضعيفة فيما يرجع لصناعات النسيج والكيمياء في حين ان كل المعطيات الاحصائية او النوعية المنتقاة من مصادر اخرى تتفق على كون هذه الصناعات نمت بشكل ملحوظ.

لقد ظل الانتاج الصناعي مستقرا عند مستواه للسنة الماضية بسبب الطلب الداخلي الذي تاثر من سوء النتائج الفلاحية وكذا بسبب الوضع الاقتصادي الدولي الذى لم يكن مشجعا للغاية، وهكذا فباستثناء بعض القطاعات، فان الصادرات لم تشهد النمو المرتقب لها، كما ازدادت حدة التضخم المستورد، وارتفعت اسعار التكلفة بصفة ملموسة على اثر غلاء المواد الاولية ومواد الطاقة والزيادة في الاجور.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 26.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة
صناعة التعدين

شهدت صناعة التعدين تطورا جد مختلف من فرع لاخر بل ومن مؤسسة لاخرى. غير ان التطور الاجمالي اكد الانتعاشة المسجلة سنة 1980. وقد ظهر التحسن بصفة خاصة فيما يتعلق بصناعات الهياكل والادوات المعدنية والتي ساهمت في انجاز مشاريع هامة تتعلق بالفوسفاط والسكر. وعلى العكس من ذلك، فقد ظلت الوضعية تدهورة بالنسبة لتركيب السيارات والفروع المرتبطة بصناعات مواد الاستهلاك.

ففي الوقت الذي لم تزد فيه منتوجات صناعة الصهر سوى بنسبة 0,7٪، فان فرع صنع الاواني المعدنية والطفائح والنجارة المعدنية سجل اتساعا يرجع الفضل فيه على الخصوص الى الطلبات التي تقدم بها المكتب الشريف للفوسفاط والى بناء معمل للسكر بالحديدة ومعمل للاسمنت بالدار البيضاء. اما فرع صناعات التلفيفات المعدنية، فقد عرف ركودا اجماليا يشمل مع ذلك تطورات جد متباينة. ذلك ان المبيعات لمعامل تعليب السمك اتسعت، في الوقت الذي ظلت فيه المبيعات الى معامل تصبير الخضر قارة وانخفضت فيما يتعلق بالاستعمالات الاخرى.اما انتاج معدات السكك الحديدية الذي سبق له ان زاد بشكل ملموس خلال السنة السابقة، فقد تقلص بصفة قوية نتيجة للانخفاض الملحوظ لمشتريات المكتب الوطني للسكك الحديدية.

وقد تواصلت حركة انخفاض تركيب السيارات السياحية التي ابتدات سنة 1977 تحت تأثير غلاء السيارات وتكلفة استعمالها. وقد نزل عدد السيارات المركبة في ظرف سنة من 16.708 الى 16.226 وحدة. وعلى النقيض من ذلك، فقد ارتفع تركيب السيارات النفعية بمعدل 6٪ بعد ثلاث سنوات متوالية من الانخفاض، ويرجع السبب في ذلك خصوصا الى طلبات الدولة. واخيرا، فان تجميع المعدات الفلاحية الذي لم يعد يشمل سوى المعدات الصغيرة نظرا لتحرير استيرادات الجرارات، تباطأ من جديد من جراء تقلص المبيعات الناتج بدوره عن الوضعية الغير الملائمة للفلاحة.

الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية
وصناعة تحويل المطاط

ازداد تحسن الوضعية في قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ولكن بنسق اقل سرعة بكثير بالمقارنة مع السنة السابقة اي بنسبة2,8٪ بدلا من 14,7٪. والسبب في ذلك هو انخفاض الطلب الداخلي والذي تم تعويضه بالزيادة التي حققتها الصادرات. وعلى العكس من ذلك،فقد سجلت صناعة تحويل المطاط ومواد البلاستيك تقلصا بمعدل 16,2٪. وقد ارتفعت اسعار التكلفة من جديد نتيجة لزيادة اثمان المواد الاولية بصفة رئيسية، الشيء الذي ادى الى رفع اسعار البيع. وبالاضافة الى ذلك، فقد تم مرة اخرى انجاز استثمارات هامة شملت كلا من توسيع المصانع الموجودة واحداث وحدات جديدة.

بلغ انتاج الحامض السلفوري 2.350.000 طن، اي بزيادة نسبتها 22٪، في حين ان انتاج الاسمدة من طرف مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط وصل الى 430.200 طن مسجلا بذلك توسعا بمعدل يناهز 6٪. اما انتاج الحامض الفسفوري، الذي لا يشمله المقياس، فقد استفاد من انتعاشة قوية في الطلب الخارجي، فانتقل من 574.000 طن الى 738.700 طن،مسجلا بذلك نموا بنسبة تقرب من 29٪. وقد زادت مبيعات « الصودا والكلور وبوليكلورير الفنيل » سواء بالسوق المحلية ام بالخارج، كما استعملت طاقة الوحدات المتواجدة بنسبة 70٪. وعلى العكس من ذلك، فقد تباطأت مبيعات « الاكسجين والاستلين » نظرا لعدم انتظام حاجيات صناعة التعدين. وقد كان الشان كذلك فيما يتعلق بالغاز الكاربوني الذي تضرر من التدهور القوي الذي عرفه فرع المشروبات الغازية. اما انتاج الاصباغ والملمعات، فعلى عكس انخفاضه بمعدل 3٪ في السنة السالفة، فقد اتسع بنسبة 4٪ نتيجة لانتعاش الطلب الداخلي.

لقد ادى تقلص تركيب السيارات الى انخفاض جديد بمعدل 13٪ في صنع العجلات والذي سبق له ان انخفض بنسبة 10,2٪ سنة 1980. كما ان صناعة المواد المطاطية تقلصت هي الاخرى بسبب التراجع القوي في مبيعات الاحزمة الناقلة والاحذية الطويلة والنعال، وذلك على الرغم من الاتجاه الحسن الذي عرفته مبيعات المنتوجات المفرغة. وقد كان تحويل المنتوجات البلاستيكية في المجمل يتجه نحو الانخفاض خصوصا فيما يتعلق بانتاج القنينات والاكياس الصغيرة.

مواد البناء ـ المباني والاشغال العمومية
مواد البناء

اتسع نشاط فروع مواد البناء حسب الاحصائيات الرسمية بمعدل 4,5٪ بدلا من 5,5٪ في السنة السابقة، فقد بلغ انتاج الاسمنت 3.606.000 طن. فلم يزد سوى بنسبة 1,6٪. غير انه مكن من تغطية مجموع الاستهلاك الذى تقلص بمعدل 2٪. اما انتاج الآجر، فيبدو انه لم يتجاوز المستوى الذي بلغه في السنة السالفة، في حين ان صناعة المنتوجات الاخرى، وبالاخص منها الانابيب ومربعات الزليج اتسعت بعض الشيء.

المباني والاشغال العمومية

استمر قطاع المباني والاشغال العمومية في الانخفاض حيث ان قيمته الاضافية التي تقلصت في السنة السابقة ، بمعدل 9,4٪ تراجعت من جديد بنسبة 11٪.فقد انخفض عدد رخص البناء بنسبة 3,5٪، في حين ان المساحات المبنية والقيم الاجمالية للمباني زادتا على التوالي بمعدل 1,6٪ و 4,3٪ . وقد شملت الطلبات الجديدة بصفة اساسية المساكن الاقتصادية وبدرجة اقل البنايات بقصد الكراء.

امتعة الاستهلاك

الصناعات الغذائية

سجلت الصناعات الغذائية في مجموعها لاول مرة انخفاضا بنسبة 1,4٪ نتيجة لتقلص الطلب. ذلك ان المطاحن ومعامل تصفية الزيوت هي وحدها التي زادت من انتاجها لتلبية الاستهلاك. وقد كان الشان كذلك بالنسبة لمعامل التعليب التي استفادت من توسع تيار الصادرات.

انخفض نشاط « الصناعات الغذائية » وحدها بنسبة 1,6٪، فتوقفت بذلك حركة التوسع التي استمرت خلال ثلاث سنوات متتالية. وعلى الرغم من تقلص محصول الشمندر ، فان الانتاج الكلي للسكر من اصل محلي انتقل من 331.000 الى 337.000 طن، وذلك بفضل الزيادة الهامة في كميات قصب السكر التي تمت معالجتها وتوسيع الطاقة التحويلية المتواجدة بافتتاح معمل جديد بالغرب وتوسيع طاقة معملين آخرين.وقد تم تخفيض استيرادات السكر الخام من 281.000 الى 270.000 طن بسبب تراجع الاستهلاك. اما المطاحن الصناعية فقد استفادت من وضعية جد ملائمة، كما تم تموينها بصفة منتظمة بالقمح المستورد، وتم تدعيم امكانياتها التقنية باقامة ثلاث وحدات جديدة بسيدي سليمان والقنيطرة ومراكش، وتوسيع عدد كبير من المطاحن الموجودة. ومن تم، فقد زاد نشاطها في المجموع بنسبة 16٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد لوحظ تراجع ملموس في انتاج الكسكس والعجائن الغذائية والبشماط. واخيرا، فان نشاط معامل الشكلاطة والحلويات اختل من جديد، بعد ان سبق له ان تقلص بنسبة 17٪ في السنة السابقة.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت « الصناعات الغذائية » الاخرى زيادة اجمالية بمعدل 1,6٪ مع تطورات جد متباينة من فرع لاخر. وهكذا، ومع عدم توفر احصائيات رسمية، فان المعلومات الجزئية التي تم الحصول عليها تفيد بان معامل عصر الحبوب الزيتية و تصفية الزيوت شهدت على ما يبدو توسعا في نشاطها. وعلى الرغم من الصعوبات المتعلقة بهذا القطاع فان حركة معامل تصبير السمك تحسنت على ما يظهر، والسبب الرئيسي في ذلك هو انتعاشة الصادرات بفضل الاسواق الجديدة التي فتحت امامها بافريقيا والشرق الاوسط. ويبدو ايضا ان معامل تصبير الخضر قد عرفت اتجاها حسنا بفضل ارتفاع الصادرات بنسبة 6٪ من حيث الكميات وبما يتجاوز قليلا معدل 10٪ من حيث القيمة وذلك على الرغم من ضعف محاصيل الخضر والزيتون والخيار. وعلى العكس من ذلك، فان تسويق عصير الفواكه ومصبرات الفواكه وبالاخص منها مركز الطماطم، تضرر من المنافسة التي زادت من حدتها اجراءات الاحتماء المتخذة من طرف المجموعة الاقتصادية الاوروبية وخصوصا فيما يتعلق بمركز الطماطم ، الشيء الذي اثر على الانتاج بل وادى الى اغلاق معمل بمنطقة الغرب.

يحتل فرع « المشروبات والتبغ » مكان الصدارة ضمن مقياس الصناعات الغذائية، حيث يمثل نسبة 46٪ منه، وقد سجل هذا الفرع انخفاضا بمعدل 2,5٪ يعزى الى تراجع بنسبة 20٪ في المشروبات مع ان التبغ زاد بمعدل 11٪.

في اطار مسلسل التعويض التدريجي للاستيراد، وبفضل توسيع الاستهلاك فان مختبرات صنع الادوية زادت من مستوى نشاطها، وعمدت في بعض الاحيان الى تدعيم تجهيزاتها.

صناعات النسيج

ان ارتفاع مقياس صناعة النسيج بنسبة 0,9٪ بعد ثلاث سنوات متتالية من الانكماش، وبالاخص النتائج المرضية التي عرفتها صناعة الملابس الداخلية والملابس الجاهزة والتي لاتدخل ضمن المقياس، كل ذلك يدل على تحسن وضعية هذا القطاع. ويبدو هذا التحسن مشجعا لا سيما وان الطلب الداخلي ظل ضعيفا في الوقت الذي ارتفعت فيه

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تكاليف الانتاج، وازدادت على الصعيد الخارجي صعوبات ولوج الاسواق الاوروبية المحمية اكثر فاكثر وحيث تواجه منافسة قوية.

سجلت صناعة الصوف المرتبطة الى حد كبير بالسوق الداخلية انخفاضا سواء فيما يتعلق بالغزل او النسيج. وعلى النقيض من ذلك، فقد استفادت صناعة القطن من اتجاه حسن للمبيعات الداخلية ومن انتعاش الصادرات، فتحسنت وضعيتها خصوصا فيما يرجع للغزل. وفي النهاية، فان فرعي صناعة الملابس الداخلية وصناعة الملابس الجاهزة هما اللذان سجلا التطور الاكثر ملاءمة ، حيث استفادا من توسيع المنافذ وقاما في بعض الاحيان بانجاز استثمارات هامة.

صناعة الصابون والمطهرات

تراجع انتاج الصابون والمطهرات بسبب انخفاض المبيعات وارتفاع الاسعار بشكل ملموس نتيجة لزيادة اثمان المواد الاولية.

صناعة الورق والورق المقوى

ان انتاج عجينة الورق الذي يوجه بصفة اساسية للاسواق الخارجية تقلص بنسبة 2٪ بسبب تراجع الصادرات بمعدل 20٪ نتيجة للمنافسة الحادة التي واجهتها. وقد سجل مقياس « الورق والورق المقوى » انخفاضا بمعدل 1,3٪.

صناعة الجلد

عرف المقياس المتعلق « بالجلد والاحذية » هبوطا نسبته 15,3٪.

فقد زادت معامل دباغة الجلد من انتاجها بفضل وفرة عرض الجلود الخام ولكن ذات النوعية الضعيفة. وقد تم خزن الجزء الاكبر من الانتاج، اذ لم ترتفع المبيعات الا قليلا بسبب تراجع مشتريات صناعة الاحذية التي تاثرت من جراء الاتجاه الغير الملائم للطلب سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي.

صناعات مختلفة

من بين الصناعات المختلفة، تم تسجيل تباطىء خفيف نسبته 0,7٪ فيما يتعلق بصناعة الخشب نتيجة لتقلص الطلبات على الصناديق وعلى منتوجات الفلين وبالاخص منها الشجب. اما انتاج المعدات الكهربائية والالكترونية ،فقد زاد من جديد بمعدل 3,3٪ بفضل تقوية تركيب آلات الاذاعة والتلفزة، وانتاج الخيوط والحبال الكهربائية.

السياحة

على الرغم من قلة ملاءمة الوضع الاقتصادي الدولي، فقد شهدت الحركة السياحية انتعاشة ملموسة بعد الركود الذي لوحظ خلال السنوات الثلاث الاخيرة. فقد بلغ عدد السياح الوافدين 1,6 ملايين اي بزيادة نسبتها 8,5٪ بالقياس للسنة السابقة (1).

وقد نتج هذا التطور عن نمو نسبته 9,9٪في عدد الزوار الاجانب الذي ناهز مستواه القياسي لسنة 1973، كما نتج عن ارتفاع بمعدل 10,3٪ في عدد المغاربة القاطنين بالخارج.

غير ان هذا التوسع في توافد السياح قد صاحبه انخفاض بسيط في النشاط الفندقي. ذلك ان الفترات المؤدى عنها داخل مراكز الاقامة المسجلة رسميا تقلصت للمرة الاولى منذ اربع سنوات بنسبة 2,8٪ اذ بلغت 7,6 ملايين، مما يدل عن انخفاض في مدة الاقامة. ان اضافة هذا العنصر الى توسع الطاقة الايوائية وتحول الطلب نحو اشكال اخرى للاقامة قد ادت الى انخفاض معدل استعمال الفنادق بنسبة 9,6٪.

الا انه تم تقدير المداخيل من طرف مكتب الصرف بما مقابل قيمته 2.050 مليون درهم او ما يعادل 12,7٪ من صادرات السلع والخدمات اي بزيادة نسبتها 14,8٪ في نظير 7,8٪ فقط سنة 1980. وترجع هذه الزيادة خصوصا الى ارتفاع اسعار الخدمات السياحية وبالاخص اثمان المؤسسات الفخمة التي استفادت مما يربو على النصف من مجموع الفترات المؤدى عنها.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 2.

دخول السياح

في الوقت الذى يتضاءل فيه عدد الزوار العابرين باستمرار لدرجة انه لم يعد يمثل سوى 4,8٪ من المجموع، فان انتعاشة السياحة نتجت عن توافد زوار الاقامة. فقد وصل عدد هؤلاء سنة 1981 الى 1.567.074 منهم 361.188 من المغاربة القاطنين بالخارج، وقد زاد بذلك بنسبة تناهز 10٪. وقد اكد التطور الموسمي الاتجاه نحو توزيع افضل لاستعمال الفنادق بما في ذلك على الخصوص ارتفاع في عدد الزوار خلال النصف الاول من السنة. وقد مثل العبور عبر طنجة وسبتة 60٪ من المجموع بدلا من 58٪ في السنة السابقة، فيما اتسع استعمال الطريق البحرية وبالاخص الطريق البرية وذلك على حساب الطائرة التي ما فتئت تشكل الوسيلة الاكثر استعمالا اذ نقلت 43٪ من الزوار.

ان ارتفاع عدد السواح بعد سنتين متتاليتين من الركود قد نتج في حدود ثلاثة ارباع عن زيارة 1.205.886 سأح اجنبي. وعلى الرغم من ازدياد عدد الوافدين ,خصوصا من الدول العربية، فان الجزء الاكبر من الزوار لا زال يصل من أوروبا. فقد بلغ عدد السياح الفرنسيين وحدهم 347.565 فمثلوا بذلك اكبر حصة اي 29٪ من المجموع.

التجهيز الفندقي
والسياسة السياحية

لقد ازداد نمو التجهيز الفندقي مما تبلور في اتساع جديد بنسبة 7,7٪ في الطاقة الايوائية التي وصلت في المجموع عند نهاية 1981 حوالي 60.000 سرير، يضاف اليها 11.000 مكانا للمخيمات الصيفية. هذا وقد تم البدء في استعمال 4.320 سرير جديد مما تطلب استثمارا قدره 297 مليون درهم اي ما يعادل نصف ما تم تحقيقه خلال الثلاث سنوات الاخيرة. وقد صاحب ذلك تخفيف في التمركز الجهوي وتحسن في توزيع المنشآت حسب مختلف الفئات. اما على الصعيد الجهوي، فقد تم احداث 1.808 سرير باكادير و1590 بمراكش و612 بالدار البيضاء. وفيما يتعلق بالفئات، فان ما يناهز النصف من الاسرة الاضافية احدثت بالفنادق من فئة 4 نجوم، واستفادت وسائل الايواء المتوسطة من الباقي وبالاخص منها محلات الاقامة السياحية.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد السياح، فان الفترات الاجمالية المودى عنها بمختلف مراكز الايواء المسجلة رسميا لم تبلغ سوى 7.590.000 مقابل 7.805.530 مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 2,8٪ من سنة لاخرى. ويعزى ذلك بصفة رئيسية الى الانخفاض المؤقت الذي عرفه معدل الاستعمال خلال شهر يوليوز خصوصا باكادير، اما نسبة امتلاء الفنادق التي ظلت تناهز 43٪ سنة 1979 و 1980، فقد نزلت الى 38,7٪. وقد كان هذا التباطؤ اقل بروزا بالنسبة للمؤسسات الفخمة التي سجلت وحدها ما يفوق نصف الفترات المؤدى عنها.

هذا وما زالت الاهداف الرئيسية لسياسة تنمية القطاع السياحي تتمثل في تقوية هياكل الاستقبال، وتحسين مستوى الخدمات والتكوين المهني، وبذلك فان السلطات العمومية ما فتئت تدعم المبادرة من اجل تجهيز المناطق ذات النمو المرتفع، كما تعمل على تشجيع اقامة المؤسسات بالمناطق التي لاتتوفر على التجهيزات الكافيةوتعمل على تنويع العرض لخدمة السياحة الجماعية.

غير ان التطور الاخير للنشاط السياحي وكذا الضغوط الناجمة عن المنافسة الدولية الحادة تستدعي المزيد من العمل الجاد من اجل تحسين طرق تسيير المؤسسات الفندقية والرفع من مستوى البحث والتنقيب.

الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

تميزت سنة 1981 بزيادة الضغوطات التضخمية على مستوى اسعار كل من الاستهلاك والانتاج. وقد نتج هذا التطور عن التأثير المزدوج لعوامل داخلية مرتبطة على الخصوص بآثار الجفاف وعوامل خارجية تجلت في ارتفاع اثمان المواد المستوردة.

وقد زاد مقياس تكاليف المعيشة بنسبة 13,2٪ من نهاية سنة لاخرى وبمعدل 12,5٪ بالمتوسط السنوي وذلك في نظير 9,7٪ و 9,4٪ على التوالي. كما ان اسعار الانتاج ارتفعت من جديد بنسبة عالية اي بمعدل 16,1٪. هذا وتعزى الزيادة في اسعار التقسيط في الجزء الاكبر منها الى الغلاء الهام الذي شهدته المواد الغذائية، ولو لم تنخفض اسعار اللحم لكان هذا الغلاء اكبر. وقد تسبب فيه العرض الذي لم يكن كافيا احيانا، كما نتج عن الزيادة في اثمان المواد التي تستفيد من دعم الدولة والمرتبطة بالتضخم السائد بالخارج. وقد كان لهذا الاخير انعكاسات على تكاليف الاستيراد،زادت حدتها من جراء الارتفاع القوي لقيمة الدولار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقياس تكاليف المعيشة

يتم تتبع تطور تكاليف المعيشة رسميا بواسطة مقياس وضع على اساس خمس مجموعات اجماعية اقتصادية موزعة داخل الثمان مدن الرئيسية للبلاد، ويشمل 210 من المواد والخدمات. ونظرا لكون المواد الغذائية تمثل حصة واسعة ضمن هذا المقياس مما يجعل تطوره يتبع الى حد كبير تقلبات المواد المذكورة اذ لايشمل سوى المراكز الحضرية الكبرى، ونظرا لكون فترته الاساسية ترجع الى 1972-1973، فان الصيغة التمثيلية لهذا المقياس تزداد تقلصا باستمرار.

وعلى الاساس المذكور، فقد بلغ ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة 12,5٪ بدلا من 9,4٪ سنة 1980 و8,3٪ سنة 1979. وقد نتج هذا التصاعد على الخصوص عن آثار الجفاف وما خلفه على اسعار المواد الفلاحية، كما نتج عن الزيادة القوية التي طرأت في شهر يونيو على اثمان بيع المواد الاساسية (1).

وقد تجلت هذه العوامل من خلال طور المقياس على مدار السنة. فعلى عكس وتيرة التطور المعتاد، فانه لم يسجل اي انخفاض اثناء فصل الربيع، بل ابتدات الزيادة مع بداية السنة، وتفاقمت على اثر قرارا الزيادة في الاسعار التي اتخذت في شهر يونيو. غير انه تم الحد من ارتفاع المقياس بواسطة الاستيرادات الهامة وبالاخص منها استيرادات الحبوب، وكذا على اثر انخفاض اسعار اللحوم نتيجة العدد الكبير من الذبائح.

ومن بين الثمان مدن الكبرى التي يشملها المقياس، فقد تم تسجيل اكبر زيادة بالدار البيضاء حيث بلغت 14٪ وذلك خصوصا بسبب ارتفاع ركن «التغذية» بمعدل 16,5٪. اما بالقنيطرة والرباط ووجدة واكادير، فقد كانت الزيادة تقترب من المتوسط، بينما بلغت بتطوان ومراكش حوالي 11٪. وقد تم تسجيل اقل ارتفاع للسنة الثانية على التوالي بمدينة فاس حيث لم تتجاوز نسبة الزيادة 9,7٪.

ويبين التحليل بحسب مجموعات المواد كما هو وارد في الجدول التالي، بان التغذية تسببت في ثلثي ارتفاع المقياس في نظير النصف خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1980	المتوسط السنوي 1981	التغيير الاجمالي ٪	التغيير المرجح * ٪
التغذية	54	216,3	248,5	+ 14,9	+ 8,3
الملبس	8,5	193,6	206,8	+ 6,8	+ 0,5
المسكن	13,5	188,6	204,6	+ 8,5	+ 1,0
الصيانة، الصحة، العلاج	5,5	159,6	172,8	+ 8,3	+ 0,3
النقل، التسلية وغير ذلك	18,5	225,1	250,6	+ 11,3	+ 2,4
المقياس العام	100	209,1	235,3	+ 12,5	+ 12,5

* التغيير الاجمالي للمجموعة × الترجيح / المقياس العام للسنة السابقة

وهكذا، فان اسعار التغذية ارتفعت بما يناهز مرتين سرعة السنة السابقة اي بنسبة 14,9٪ بدلا من 7,9٪ وذلك بالرغم من كون اثمان اللحوم التي تساهم عادة الى حد كبير في تطور هذه المجموعة انخفضت بمعدل 1٪، مما يعزى الى الذبائح الهامة التي تعين على مربي الماشية القيام بها نظرا لعدم توفر وسائل التغذية. وعلى النقيض من ذلك، فان زيادات قوية طرأت على اسعار جل المواد الاخرى، اذ بلغت حوالي الربع فيما يتعلق بالمواد المصنوعة من الحبوب والمواد الدهنية، والثلث فيما يخص السكر والخضر والتوابل و 20٪ بالنسبة للمواد الحليبية.

وقد زادت مجموعة « النقل والتسلية وغير ذلك » بمعدل 11,3٪ اي بسرعة اقل مما سبق تسجيله في السنة الفارطة، وذلك نتيجة انخفاض أثر الزيادات في أثمان المواد النفطية وبالاخص إثر تباطؤ ارتفاع اسعار الخدمات الاخرى وبالخصوص منها التامينات والادوات المدرسية.

اما المقياس المتعلق « بالمسكن » فقد زاد بنسبة 8,5٪ بدلا من 12,1٪ مما يدل على شبه استقرار الاكرية وارتفاع التحملات المتعلقة بالسكن.

وعلى العكس من ذلك، فان مواد « الملبس » والمواد المكونة لركن « الصيانة والصحة والعلاج » قد زادت بنسق اكثر بروزا من سنة 1980 اي بنسبة 6,8٪ و 8,3٪ على التوالي.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والمعادن

تستعمل مقاييس اسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والمعادن الى تحويل مجموعات المحاسبة الوطنية من حسابها بالاسعار الجارية الى حسابها بالاسعار الثابتة، كما انها عوضت المقاييس القديمة لاسعار الجملة. هذا وترتكز المقاييس الجديدة على هيكل الانتاج لسنة 1975، كما تمتد فترتها الاساسية من يوليوز 1975 الى يونيو 1976. وهي تعبر عن تطور اسعار 171 منتوج بحسابهم عند الانتاج وقبل اية ضريبة.

وقد سبق للمقياس العام لاسعار الانتاج ان ارتفع بنسبة 19,8٪ في السنة السابقة، وسجل هذه السنة سبقا جديدا بمعدل 16,1٪ يشمل على التوالي زيادة نسبتها 26,7٪ فيما يتعلق بالطاقة و 23,4٪ فيما يخص المعادن و 11,8٪ فيما يرجع للصناعة (1).

هذا ويساهم مقياس صناعة التحويل بشكل واسع ضمن المقياس العام اذ تصل حصته الى ما يزيد على 68٪. وقد زاد هذه السنة بمعدل 11,7 بدلا من 9,6٪ سنة 1980. ذلك انه باستثناء منتوجات اللباس والنسيج والتي ارتفعت اسعارها بسرعة اقل، فان الفروع الصناعية الاخرى شهدت زيادات اسرع مما سبق، وذلك خصوصا بسبب الارتفاع القوي لاسعار مواد الطاقة والمنتجات المستوردة.

اما مقياس اسعار الطاقة والذي سبق له ان ارتفع بمعدل 31٪، فقد سجل زيادة جديدة وقوية بلغت نسبتها 26,7٪ وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف المشتريات والتي ادت بدورها الى الرفع من اسعار النفط المصفى ومشتقاته بنسبة 44,1٪.

كما ان مقياس المعادن زاد بمعدل 23,4٪ إثر تحسن جديد في اسعار الفوسفاط.

وفي المجموع، فان ارتفاع الاسعار في مراحل الانتاج الصناعي وتجارة التقسيط يبدو مرتبطا بآثار الجفاف وبتصاعد اسعار المنتوجات المستوردة والذي ادى الى الرفع من اثمان المواد الاساسية، مما ساهم في الزيادة في مقياس تكاليف المعيشة والبالغة 12,5٪ بحصة 4,7 نقط. غير انه تم الحد من موجة ارتفاع الاسعار بواسطة مختلف الاجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية والتي تمثلت على الخصوص في مراقبة الاسعار ولكن ايضا وبالاخص في تموين السوق الداخلية وتقديم مساعدات اكثر اهمية، حيث انتقلت هذه الاخيرة من 486 مليون الى 682 مليون درهم قدمت للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ومن 941 الى 1.420 مليون منحت لصندوق الموازنة. وهكذا، فقد حصل هذا الاخير على 874 مليون بدلا من 476 مليون فيما يخص السكر و104 ملايين مقابل 67 مليون فيما يتعلق بالمواد الحليبية و274 مليون عوضا عن 203 ملايين كمساعدة للمواد النفطية.

الاجور

في اطار سياستها الرامية الى تدعيم القوة الشرائية، قررت السلطات العمومية الرفع بنسبة 20٪ من الاجر الادنى المؤدى عن كل ساعة لعمال ومستخدمي الصناعة، وبذلك انتقل هذا الاجر من 1,96 الى 2,36 درهم. كما رفعت بنفس النسبة اجور عمال القطاع الفلاحي حيث انتقل الاجر اليومي المؤدى نقدا بصفة ضرورية من 10,15 الى 12,20 درهم. كما ان عمال هذا القطاع اصبحوا منذ الان يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي. اما في القطاع العمومي، فقد استفاد موظفو الدولة والجماعات المحلية ومستخدمو المؤسسات العمومية من زيادة نسبتها 13٪ منها 5٪ ابتداء من فاتح يناير والباقي ابتداء من فاتح يوليوز، وذلك فيما يتعلق بالمائة والخمسين (150) نقطة الاولى من المقياس الذي تحسب على اساسه الاجور.

السكان ـ التشغيل

لقد تم تقدير السكان بمجموع 20,6 ملايين نسمة، ولازالت نسبة 57٪ منهم توجد بالمحيط القروي، على الرغم من حركة الهجرة نحو المراكز الحضرية والتي ازدادت حدتها هذه السنة بسبب سوء الموسم الفلاحي. هذا ومن المميزات الاخرى للسكان كون اكثر من النصف منهم تقل اعمارهم عن 20 سنة، الشيء الذي يزيد من حدة مشكل التشغيل كل سنة على اثر وصول هؤلاء الشبان الى سن العمل.

وحسب الاحصائيات الرسمية، فقد تم احداث 16.972 شغل بدلا من 11,396 في السنة السابقة، وذلك بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. كما بلغت التسريحات وحذف مناصب الشغل : 5.485 في نظير 4.450 سنة 1980. هذا لم تتجاوز نسبة ارضاء طلبات الشغل 1٪ داخل سبعة مدن كبرى. وتعبر هذه النسبة الضعيفة عن عدم كفاية عرض الشغل.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما عمليات الانعاش الوطني الرامية خصوصا الى محاربة قلة التشغيل والتي تتمثل في انجاز بعض اعمال البنية الاساسية واعمال الصيانة، فقد تواصلت هذه السنة اذ قدمت 8,9 ملايين يوم عمل اي ما يمثل تشغيل 44.500عامل لمدة 200 يوم مقابل 46.000 سنة 1980. وعلاوة على ذلك، فقد تم وضع برنامج خاص لفائدة المناطق الاكثر تضررا من الجفاف، شمل حوالي 58.000 شغل مؤقت، رصدت لها الدولة اعتمادا قدره 10 ملايين درهم وذلك بواسطة صندوق الجماعات المحلية.

وفي اطار الهجرة الى الخارج، فقد تم ابرام 16.538 عقدة تشغيل بدلا من 14.071 سنة 1980 اي بزيادة نسبتها 17,5٪ نتجت بالاخص عن ارتفاع قوي في عدد المهاجرين الى العراق. اما المناصب المقدمة من طرف فرنسا التي تعتبر اول بلد يستقبل المهاجرين، فقد سجلت انخفاضا خفيفا لاول مرة منذ تقلصها القوي سنة 1975.

ومن جهة اخرى، فان الاضرابات التي همت بصفة رئيسية كل من البنوك والمطاحن والصناعات الكيماوية والمعدنية، تقلصت بشكل ملحوظ بالقياس لسنة 1980. فقد تم في المجموع تسجيل 359 اضراب مقابل 748، مما تسبب في فقدان 303.921 يوم عمل بدلا من 575.135 في السنة السابقة.

التجارة الخارجية

في اطار وضع اقتصادي دولي غير ملائم، وبينما تميزت التجارة الدولية بالركود، فقد اتسعت مبادلاتنا التجارية مع الخارج بشكل ملموس اي بنسبة 30٪ تقريبا بدلا من 20٪ في السنة السابقة. فقد بلغت 34,5 ملايير درهم، فمثلت بذلك 45٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، الشيء الذي لايعبر فقط عن اهمية حاجيات الاقتصاد الوطني وخصوصا من مواد الطاقة والمواد الغذائية، ولكن يعبر ايضا عن مدى درجة توقف هذا الاقتصاد على الخارج.

وهكذا، فقد وصلت الاستيرادات وحدها الى 22,5 ملايير اي بزيادة نسبتها 33,7٪، وهي نسبة تفوق بكثير معدل ارتفاع الصادرات البالغ 24,4٪ اذ وصلت هذه الاخيرة الى 12 مليار. ومن ثم، فقد اتسع العجز من جديد بما يفوق 46٪ حيث بلغ 10,5 ملايير. وهذا المبلغ الذي لم يسبق له مثيل يتجاوز العجز المسجل سنة 1977 اي 8,5 ملايير، ويمثل مايزيد على عشرة اشهر من الصادرات في نظير تسعة اشهر سنة 1980 (1).

ويعزى هذا التطور اولا الى الزيادة القوية لحجم المشتريات وبالاخص منها مشتريات النفط والحبوب التي تمت لتعويض آثار الجفاف. كما نتج ايضا عن الارتفاع الملحوظ في قيمة الدولار، مما تسبب في غلاء اسعار استيراد عدد كبير من المواد، وفي ارتفاع تكاليف التأمينات ونقل البضائع. ويبلور التطور المذكور اخيرا آثار ما طرأ من تحرر على نظام الاستيراد في بداية السنة والذي تجلى على الخصوص في تبسيط الاجراءات والاعفاء من طلب الرخص بالنسبة لما يربو على مائة من المواد الفلاحية ومواد التجهيز وكذا اعفاءها من الايداع من اجل الاستيراد.

اما الصادرات، فعلى الرغم من كونها اتسعت بشكل ملموس، فقد تأثرت بضعف النشاط الاقتصادي الدولي، واجراءات الحماية والمنافسة، كما تضررت من آثار التقلبات المناخية التي اخلت بمبيعات المنتوجات الفلاحية. هذا وقد ظلت الصادرات تستفيد من اجراءات التشجيع وخصوصا فيما يتعلق بالتمويل. وعلى الرغم من تحسن مستوى المداخيل المتأتية من بعض المواد نتيجة ارتفاع قيمة الدولار، فان مواد التبادل قد انخفضت من جديد بنسبة 7,7٪ تقريبا، وذلك على إثر زيادة متوسط اسعار الاستيراد بنسبة 30٪ اي بنسق اسرع من الزيادة المسجلة فيما يخص الصادرات وهي 20٪.

بالملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981
الواردات مسعرة بميناء الشحن (1)	12 674	10 878	12 609	14 778	19 760
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2)	5 860	6 261	7 622	9 645	12 003
الرصيد	6 814-	4 617-	4 987-	5 133-	7 757-
التغطية (بالنسبة المائوية)	46.2	57.6	60.4	65,3	60.7

(1) باستثناء المواد المستوردة دون مقابل.
(2) و (1) ـ في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن وطائرات.

على اساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات باعتبارالقيمة والشحن والتأمين اي باعتبار تكاليف التامينات والنقل والتي تم تقديرها بمبلغ 2.695 مليون درهم، فقد نزل معدل تغطية الواردات بالصادرات من 57,4٪ الى 53,5٪، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف مواد الطاقة والمواد الغذائية والتي مثلت وحدها ما يقرب من نصف النفقات الكلية للواردات واستوعبت ما يعادل 90٪ تقريبا من مداخيل الصادرات.

وكما كان الحال عليه سنة 1980، فان تحليل الارصدة حسب فئات المواد يبين كما يبدو ذلك من الجدول الوارد ادناه، بأن كل المجموعات سجلت رصيدا سلبيا باستثناء المنتوجات الخام التي زاد فائضها بمقدار 229 مليون. وعلاوة على ذلك، فبغض النظر عن تحسن الارصدة السلبية لكل من نصف المنتوجات ومواد الاستهلاك بمبلغ 393 مليون و 189 مليون على التوالي، فان عجز المجموعات الاخرى تفاقم بشكل قوي. ويتعلق الامر على الخصوص بعجز ميزان مواد الطاقة والمواد الغذائية الذي ارتفع بمبلغ 3.427 مليون نتيجة لزيادة مشتريات النفط والحبوب والسكر ولكن ايضا لتقلص مبيعات الحوامض والبواكير. هذا ويتجاوز العجز المذكور الاختلال الكلي للميزان التجاري.

بالملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981
المواد الغذائية	239-	17+	139+	234-	1 573-
مواد الطاقة والتزييت	1 578-	1 694-	2 493-	3 494-	5 582-
المواد الخام	1 356+	1 476+	1 429+	2 139+	2 368+
أنصاف المنتوجات	2 512-	2 191-	2 315-	2 187-	1 794-
مواد التجهيز	4 941-	3 354-	3 264-	3 143-	3 831-
مواد الاستهلاك	628-	354-	202-	229-	40-
المجموع	8 542-	6 108-	6 706-	7 148-	10 452-

هذا وقد ظل التوزيع الجغرافي للمبادلات دون تغيير تقريبا. ولكن الارصدة السلبية تفاقمت بازاء جل الدول وبالاخص تجاه البلدان المصدرة للنفط والبلدان الصناعية.

الاستيرادات

بلغت الواردات باعتبار القيمة والشحن والتامين 22.455 مليون درهم في نظير 16.793 مليون في السنة السالفة، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 33,7٪ بدلا من 17,2٪ فقط. وقد نتج هذا التطور في آن واحد عن زيادة الكميات المستوردة من الحبوب والنفط، وعن ارتفاع الاسعار. وقد كان أثر هذين العنصرين بارزا بشكل خاص فيما يتعلق باستيرادات المواد الغذائية ومواد الطاقة واللتين اتسعتا على التوالي بنسبة 62,8٪ و 54,6٪ وذلك بعد ان سبق لها ان زادتا بمعدل 32,2٪ و 43٪ تواليا خلال السنة الماضية. وقد اتسعت مشتريات باقي الفئات الاخرى ايضا وذلك بمعدل 9,9٪ فيما يخص انصاف المنتوجات و 14,7٪ فيما يرجع لمواد الاستهلاك و 21,7٪ بالنسبة لمواد التجهيز و24,7٪ فيما يتعلق بالمواد الخام. وفي هذه الظروف، فان حصتي المواد الغذائية ومواد الطاقة ضمن مجموع الواردات انتقلتا على التوالي من 17٪ الى 21٪ ومن 24٪ الى 27٪.

المواد الغذائية

لقد سبق لواردات المواد الغذائية ان زادت سنة 1980 بنسبة 10,7٪ فيما يخص الحجم و 32,2٪ فيما يتعلق بالقيمة. وقد ارتفعت كلفتها هذه السنة بمعدل 62,8٪ كما زاد حجمها بنسبة 39,4٪ حيث انتقلت من 2.833 مليون الى 4.613 مليون وذلك بسبب سوء النتائج الفلاحية. وقد مثلت مشتريات الحبوب والسكر ما يقرب من ثلاثة ارباع الكلفة الاجمالية للمواد الغذائية اذ بلغت على التوالي 2.388 مليون و 1.054 مليون، اي بارتفاع نسبته 78,3٪ و 68,2٪. اما الكميات، فقد اتسعت بمعدل 48,8٪ فيما يخص الحبوب، ولكنها تقلصت بنسبة 5,5٪ فيما يتعلق بالسكر. وقد زاد اقتناء باقي المواد الاخرى وخصوصا منها المواد الحليبية والشاي والتبغ، واسفر عن تكاليف اضافية قدرها 305 ملايين وذلك على الرغم من انخفاض مشتريات القهوة بمبلغ 21 مليون.

مواد الطاقة

لقد كان من اثر قلة انتاج الكهرباء ذات الاصل المائي، وارتفاع قيمة الدولار بشكل قوي ان زادت تكلفة مواد الطاقة بصفة ملحوظة اي بنسبة 54,6٪ بدلا من 43٪ في السنة السابقة اذ وصلت الى 6.125 مليون لكمية بلغت 4,7 ملايين طن ومعدل ارتفاعها 11,1٪. وقد مثلت بذلك ما يفوق ربع الواردات واستوعبت اكثر من نصف مداخيل الصادرات. فقد كلف النفط الخام وحده 5.624 مليون اي بزيادة نسبتها 57,2٪ فيما يرجع للقيمة و11,9٪ فيما يخص الحجم. اما النفقات المتعلقة بباقي مواد هذه المجموعة، فقد اتسعت بما يناهز الثلث، بينما ظلت كمياتها قارة تقريبا من سنة لاخرى.

المواد الخام

وصلت مشتريات المواد الخام في المجموع الى 2.457 مليون بدلا من 1.971 مليون سنة 1980 مسجلة بذلك سبقا نسبته 24,7٪ في حين ان كمياتها لم تتسع سوى بمعدل 8,6٪

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 30 الى 35.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فقد ارتفعت مشتريات المواد المعدنية بمقدار 287 مليون او بنسبة 50٪ وذلك نتيجة لزيادات مشتريات الكبريت بما يناهز 70٪. اما المنتوجات من اصل حيواني ونباتي والتي تدخل ضمن هذه المجموعة بما يناهز الثلثين، فلم تسجل سوى ارتفاع محدود نسبته 14,2٪. ويعزى هذا التطور الى الزيادة الهامة في مشتريات الزيوت النباتية الخام ومشتريات الخشب والقطن، ولكن ايضا الى تقلص مستوردات الصوف وخيوط النسيج الاصطناعية.

انصاف المنتجات

تشكل انصاف المنتوجات المجموعة الثالثة ضمن الواردات بعد مواد الطاقة والمواد الغذائية. وتتكون مشترياتها على الخصوص من المنتوجات الحديدية والكيماوية ومنتوجات النسيج والورق والورق المقوى، وقد بلغت في المجموع 3.890 مليون اي بزيادة نسبتها 9,9٪ على الرغم من تقلص الحجم بمعدل 6٪ بفضل نمو الانتاجات المحلية.

مواد التجهيز

على النقيض مما تم تسجيله خلال الثلاث السنوات الماضية من انخفاض في اقتناء مواد التجهيز، فقد وصلت هذه الاخيرة الى 3.860 مليون درهم فزادت بذلك بشكل ملحوظ اي بنسبة 21,7٪، مما نتج خاصة عن ارتفاع الاسعار.

مواد الاستهلاك

عرفت مشتريات مواد الاستهلاك زيادة بمعدل 14,7٪، اذ انتقلت من 1.316 الى 1.510 ملايين، لكنها لم تعد تمثل سوى 6,7٪ من الواردات الكلية. ويتعلق الامر على الخصوص بآلات الاذاعة والتلفزة وبالورق المخدوم والمصنوعات الورقية وبقطع الغيار الخاصة بالسيارات السياحية والادوية.

الصادرات

لقد تقلص حجم الصادرات من جديد بمعدل 3,9٪ وذلك على اثر انخفاض كميات كل من المجموعات باستثناء انصاف المنتوجات ومواد الاستهلاك. غير ان قيمة المبيعات بلغت 12.003 مليون اي بزيادة نسبتها 24,4٪. وتعزى هذه النتيجة الى مبيعات الفوسفاط ومشتقاته والتي جلبت وحدها 5.456 ملايين اي بارتفاع نسبته 37,8٪. كما تعزى ايضا الى منتوجات الصيد الخام او المحولة والتي زادت بمعدل 110,8٪ ومواد الاستهلاك التي ارتفعت مبيعاتها بنسبة 35,2٪. وفي المجموع فقد عرفت حصص مختلف فئات المواد بعض التغيير. وبالاخص، فقد نزلت حصة المواد الاولية من 74,4٪ الى 70٪ الشيء الذي يعبر عن المجهود المبذول في مجال التحويل المحلي.

المواد الغذائية

لقد شهد الحجم الاجمالي لصادرات المواد الغذائية انخفاضا نسبته 5,5٪ خصوصا إثر تقلص ارساليات الحوامض والبواكير. ومع ذلك، فقد وصلت قيمة المبيعات الى 3.040 مليون اي بارتفاع نسبته 17٪ مما يرجع الفضل فيه على الخصوص الى تحسن مبيعات منتوجات الصيد والتي بلغت 980 مليون مسجلة بذلك انتعاشة قوية نسبتها 110,8٪، وبدرجة اقل الى مبيعات مصبرات الخضر والفواكه التي جلبت 284 مليون.

المواد الخام

بلغت صادرات المواد الخام في المجموع 4.825 مليون اي بارتفاع يناهز 17٪ على الرغم من تقلص الكميات بمعدل 4,8٪. ذلك ان المداخيل المتأتية من مبيعات الفوسفاط وحدها والتي تمثل 80٪ من هذه المجموعة كما تمثل ثلث مجموع الصادرات وصلت الى 3.826 مليون مسجلة بذلك نموا نسبته 27,1٪ مع ان الكميات تقلصت بمعدل 5,4٪. وقد نتج ذلك عن ارتفاع الاسعار وبالاخص عن ارتفاع قيمة الدولار. اما مبيعات المنتوجات من اصل حيواني ونباتي، فقد نزلت الى 337 مليون اي بانخفاض نسبته 15,5٪ مما يرجع بالخصوص الى تقلص صادرات زيت الزيتون.

المنتوجات نصف المنتهية والمنتهية الصنع

لقد سمح توسع الانتاج المحلي من الحامض الفوسفوري ومن الاسمدة بزيادة صادرات انصاف المنتوجات بمعدل 39٪ فيما يخص الحجم و 55٪ فيما يتعلق بالقيمة، حيث جلبت هذه المجموعة من المواد 2.096 مليون. وقد مكن الحامض الفوسفوري وحده من جلب مداخيل بلغت 1.342 مليون اي بارتفاع نسبته 69,2٪. وبذلك انتقلت حصته ضمن مجموع الصادرات من 14٪ الى 17,5٪.

واخيرا، وصلت قيمة ارساليات المنتوجات المنتهية الصنع الى 1.409 مليون متسعة بذلك بمعدل 34,4٪. مما يعزى على الخصوص الى تقوية مبيعات الملابس الجاهزة والملابس الداخلية والتي زادت بمعدل 41٪. بينما لم ترتفع مبيعات الزرابي والاحذية سوى بنسبة 7٪.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لم يشهد التوزيع الجغرافي للمبادلات اي تغييرملحوظ. غير انه تميز في المجمل بتفاقم الاختلالات تجاه كل المجموعات الاقتصادية والجغرافية.

هذا ولازالت التجارة الخارجية مركزة بنسبة تناهز 64٪ في اتجاه البلدان الاوروبية. ومن بين هذه الدول، فان المجموعة الاقتصادية الاوروبية لازالت تشكل اول شريك تجاري حيث استوعبت 49,2٪ من المبيعات بقيمة قدرها 5.902 مليون وقدمت 40,7٪ من المشتريات بمبلغ 9.131 مليون. وبذلك، اسفر الميزان التجاري مع هذه المنطقة عن عجز قدره 3.229 مليون مرتفع بمقدار 1.049 مليون او بنسبة 48٪ تقريبا. ويعود السبب في ذلك الى اتساع مشتريات المواد الغذائية ومواد التجهيز والى تقلص مبيعات المنتوجات الفلاحية. وقد بلغ العجز ازاء فرنسا وحدها 2.937 مليون اي بزيادة نسبتها 69٪ نتجت عن استيرادات قدرها 5.551 مليون ومبيعات قيمتها 2.614 مليون فقط او ما يمثل 23,7٪ من مجموع المبادلات مع الخارج.

اما بازاء باقي دول العالم، فقد تفاقم الرصيد السلبي المسجل مع الدول العربية المصدرة للنفط حيث بلغ 4.403 ملايين بدلا من 2.860 مليون اي بتوسع نسبته 54٪. وقد تم تسجيل نفس الاتجاه بازاء جل البلدان الاخرى وبالاخص، فقد تفاقم الاختلال تجاه الولايات المتحدة بشكل ملحوظ اذ انتقل من 958 الى 1.435 مليون من سنة لاخرى. الا ان العجز التجاري تجاه اسبانيا، مع انه لازال مرتفعا، فقد انخفض بمعدل 14,1٪.

ان العجز التجاري الثقيل الذي يمثل اكثر من 13٪ من الناتج الداخلي الاجمالي والذي يستلزم تمويله الالتجاء الى الموارد الاجنبية التي اصبح الحصول عليها اكثر صعوبة واكبر كلفة، ان هذا العجز يقف حجر عثرة امام سياسة تحرير المبادلات التجارية مع الخارج والتي تم تطبيقها بشكل واسع خلال السنوات الاخيرة. كما تقف في وجه هذه السياسة وتحد من أثرها اجراءات الحماية التي اتخذت على الخصوص من طرف البلدان الصناعية وبالاخص دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي اصبحت مواقفها تجاه الاتفاقيات القائمة وكذا اتساعها لدول منافسة مصدر قلق وانشغال. وفي هذه الظروف، فانه اصبح من اللازم الاسراع في وضع استراتيجية شمولية للتجارة الخارجية، يحدد في اطارها على الخصوص مستقبل علاقتنا مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وتحدد الاجراءات الداخلية التي يتعين اتخاذها على ضوء ذلك، حتى تتم ملاءمة انتاجنا للطلب الخارجي.

العلاقات المالية مع الخارج

لم يستمر التحسن النسبي لوضعية الاداءات مع الخارج الذي كان قد سجل سنة 1980 بفضل ما طبق من اجراءات تصحيحية على وجه الخصوص. فعجز الحساب الجاري المسجل منذ سنة 1975 والذي امكن تحديده في السنة السابقة في مبلغ 5.589 مليون قد تفاقم بشكل جد ملحوظ حيث وصل الى 9.630 مليون اي ما يمثل 12,4٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 8٪ وذلك على الرغم من الزيادات الهامة التي شهدتها من جديد كل من الصادرات وتحويلات العمال القاطنين بالخارج ومداخيل الاسفار. ذلك انه إلى جانب العوامل البنيوية ظهرت هذه السنة عناصر ظرفية غير ملائمة جدا. ويتعلق الامر بصفة رئيسية بضعف الطلب العالمي الذي عاق نمو المبيعات الى الخارج، وبجفاف خطير استلزم استيرادات هامة من المواد الغذائية ومواد الطاقة لتعويض انخفاض انتاج الكهرباء من اصل مائي. ويتعلق الامر اخيرا بالارتفاع القوي الذي شهدته قيمة الدولار والذي ادى الى تضخم تكاليف المنتوجات الغذائية والطاقية بحيث ان تفاقم عجز الحساب الجاري نتج في نهاية الامر برمته تقريبا عن تصاعد تكاليف هذه المنتوجات.

غير انه امكن الحد من الرصيد السلبي لميزان الاداءات في مبلغ 447 مليون وذلك بفضل توسيع التمويل الخارجي (1).

لقد بلغت الاحتياطيات الصافية من الصرف عند نهاية السنة 1.093 مليون درهم بدلا من 1.533 مليون في السنة السابقة، والسبب في انخفاضها هو تقلص الموجودات الصافية القابلة للتحويل التي نزلت من 1.675 الى 1.263 مليون. وتفاقم الوضعية المدينة بازاء منطقة الاداءات الثنائية بمبلغ 28 مليون.

اما الاحتياطيات الاجالية، فلم تشهد اي تغيير من نهاية سنة لاخرى، غير انها لم تعد تمثل سوى 1.6 شهر من الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين مقابل 2,2 شهور في نهاية 1980.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم ...

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ميزان الاداءات

ان اختلال العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات قد تفاقم من جديد نتيجة توسع الاستيرادات، والنفقات الحكومية بالخارج والفوائد المؤداة برسم الدين الخارجي. ومن تم، فعلى الرغم من النمو المستمر والملحوظ على صعيد المداخيل السياحية، وبالاخص على صعيد فائض التحويلات دون مقابل، فان الرصيد السلبي للعمليات الجارية انتقل من سنة لاخرى من 5.589 مليون درهم الى 9.630 مليون، فمثل بذلك 12,4٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 8٪ في السنة السابقة. هذا ولم يتمكن من تغطية مجموع هذا العجز الملموس بواسطة جلب 8.284 مليون من رؤوس الاموال غير النقدية، الالتجاء الى التسهيل الموسع لصندوق النقد الدولي بمبلغ 821 مليون وكذا بواسطة 78 مليون برسم المنيحة الثالثة من حقوق السحب الخاصة التي قدمتها المؤسسات المذكورة. وبذلك فقد اسفر ميزان الاداءات في النهاية عن رصيد سلبي قدره 477 مليون وهو مبلغ يفوق الى حد كبير ما تم تسجيله خلال السنوات الاخيرة كما يتبين ذلك من الجدول التالي:

الارصدة بملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981
السلع والخدمات	10 875-	8 737-	9 568-	9 984-	15 157-
أداءات التحويل	2 652+	3 118+	3 599+	4 395+	5 527+
العمليات الجارية	8 223-	5 619-	5 969-	5 589-	9 630-
رؤوس الاموال غير النقدية	8 206+	5 593+	5 764+	4 612+	8 284+
منح حقوق السحب الخاصة	-	-	79+	79+	78+
الالتجاء للتسهيل الموسع لصندوق النقد الدولي	-	-	-	781+	821+
ميزان الاداءات	17-	26-	126-	117-	447-

السلع والخدمات

تفاقم عجز ميزان السلع والخدمات بشكل جد ملموس حيث وصل الى 15.157 مليون بدلا من 9.984 مليون في السنة السابقة وذلك على الرغم من الزيادة الهامة في المداخيل السياحية. وقد نتج هذا التطور بصفة رئيسية عن الاختلال الذي شهدته المبادلات التجارية من جديد وعن ارتفاع تكلفة الفوائد المؤداة برسم الدين الخارجي واخيرا عن توسع النفقات الحكومية بالخارج.

فقد اسفرت العمليات الخاصة بالسلع عن رصيد سلبي قدره 8.053 مليون اي بارتفاع مقداره 2.717 مليون، يفوق بكثير العجز الذي لم يسبق له مثيل والمسجل سنة 1977. ذلك ان الصادرات وصلت الى 11.807 ملايين، فزادت بمبلغ 2.302 مليون بسبب نمو مبيعات الفوسفاط ومشتقاته على الخصوص. وبلغت الاستيرادات 19.860 مليون، فشهدت بالتالي توسعا بنسبة تفوق الثلث على إثر زيادة مشتريات مواد التجهيز والمنتوجات نصف المصنعة وبالاخص استيرادات المواد الطاقية والغذائية.

اما العجز المسجل على صعيد النقل والتامين، فقد انتقل من 1.539 الى 2.160 مليون، فارتفع بمبلغ 621 مليون، اذ وصلت النفقات الى 2.709 ملايين وبلغت المداخيل 549 مليون.

وبموازاة زيادة عدد السياح، فقد سجلت مداخيل العملات الاجنبية المتعلقة بالاسفار توسعا نسبته 14,8 حيث وصلت الى 2.050 مليون درهم، وتركت بعد طرح المخصصات التي منحت للمقيمين الذين توجهوا الى الخارج، فائضا قدره 1.565 مليون بدلا من 1.400 مليون سنة 1980. اما المداخيل الفعلية التي مرت بهذا الصدد عن طريق الجهاز البنكي، فقد بلغت 1.869 مليون مقابل 1.553 مليون في السنة السابقة، بينما وصلت الاداءات من جهتها الى 398 مليون عوضا عن 329 مليون سنة 1980.

تشهد التحويلات من مداخيل رسمال غير المقيمين منذ سنة 1975 زيادة مستمرة. وقد انتقلت هذه السنة من 2.361 الى 3.825 مليون. ويرجع السبب في ذلك بصفة رئيسية الى التوسع الهام الجديد في فوائد الدين الخارجي التي ارتفعت الى 3.538 مليون بدلا من 2.078 مليون. وقد جلبت التوظيفات بالخارج 192 مليون في نظير 148 مليون في السنة السابقة. ومن تم، فقد تفاقم الرصيد السلبي لهذا الركن بما يناهز الثلثين حيث وصل الى 3.633 مليون.

واخيرا، اسفرت العمليات الحكومية عن عجز قدره 3.271 مليون. وقد نتج التفاقم الملحوظ لهذا العجز عن زيادة قوية في النفقات التي بلغت 3.613 مليون، في حين ان دخول الاموال اللازمة لتسيير السفارات والمنظمات الدولية المتواجدة في المغرب لم يتجاوز 341 مليون.

اداءات التحويل

جلبت التحويلات دون مقابل عائدا صافيا قدره 5.527 مليون بدلا من 4.395 مليون في السنة السابقة.

ذلك انه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية السائدة في البلدان التي يقيم بها العمال المغاربة ومن القرار الذي اتخذ في بداية السنة لالغاء مكافأة التحويل البالغة نسبتها 5٪ والتي سبق اقرارها سنة 1973 لفائدة الاموال التي يرسلها العمال من الخارج، على الرغم من كل هذا، فان تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي تشكل الجزء الاكبر من هذا الركن ارتفعت باكثر من الربع حيث وصلت الى 5.242 مليون اي الى مستوى لم يسبق تسجيله من قبل. وبالمقابل، فان التحويلات برسم المغادرة النهائية للمغرب وكذا تحويلات المأجورين الاجانب القاطنين ببلادنا ظلت دون تغيير تقريبا حيث بلغت 306 ملايين.

اما التحويلات الصافية لفائدة القطاع العمومي، فلم تبلغ سوى 48 مليون، اذ وصلت المداخيل الى 377 مليون اي بانخفاض نسبته 6,9٪ في حين ان المساهمة في نفقات تسيير المنظمات الدولية وكذا المدفوعات برسم المعاشات والهدايا الممنوحة في اطار التعاون بلغت في المجموع 334 مليون اي بزيادة تفوق نسبتها النصف.

وفي المجموع، سمح الفائض الاجمالي للتحويلات بتغطية 36,5٪ من عجز العمليات الخاصة بالسلع والخدمات بدلا من 44٪ في السنة السابقة. ومن تم، فقد انتقل مبلغ رؤوس الاموال غير النقدية اللازمة لتوازن ميزان الاداءات الى 9.630 مليون.

رؤوس الاموال غير النقدية

بغض النظر عن مبلغ 821 مليون يمثل سحبين في نطاق التسهيل الموسع لصندوق النقد الدولي ومبلغ 78 مليون الذي يمثل مقابل قيمة المنيحة البالغة 15,3 ملايين من حقوق السحب الخاصة والتي قدمتها المؤسسة المذكورة، فان المجلوب الصافي من رؤوس الاموال غير النقدية وصل الى 8.284 مليون، فزاد بمعدل 79,6٪، بل تجاوز المستوى المسجل سنة 1977. وقد امكن تحقيق هذا الرصيد على الرغم من كون الاداءات ارتفعت من 3.621 الى 4.615 مليون وذلك بفضل توسع المداخيل بما يناهز 57٪ حيث بلغت مستوى لم يسبق له مثيل اي 12.899 مليون استفاد منها كل من القطاعين العمومي والخصوصي.

فقد وصل فائض العمليات الخصوصية الى 1.267 مليون بدلا من رصيد سلبي قدره 448 مليون سجل في السنة السابقة. وترجع هذه النتيجة الاستثنائية بصفة اساسية الى اهمية القروض التجارية التي حصل عليها المستوردون والتي بلغت 1.809 ملايين عوضا عن 547 مليون، بينما وصلت التسهيلات الممنوحة للزبناء الاجانب الى 1.172 مليون، فلم تعرف بالتالي سوى زيادة طفيفة من سنة لاخرى. وهكذا، فقد تم تسجيل رصيد ايجابي قدره 637 مليون وذلك في اعقاب العجز البالغ 636 مليون والذي سجل في السنة الماضية. اما التسليفات والاستثمارات الخصوصية، فلم تتعد 301 مليون، اذ بلغت النفقات 320 مليون ووصلت المداخيل الى 621 مليون منها 484 مليون في شكل تفويت للعملات الاجنبية و 25 مليون عن طريق ادماج الاحتياطيات و103 ملايين باستعمال الودائع بحساب الرسمال.

وصل حجم الرساميل غير النقدية التي حصلت عليها الدولة والمؤسسات العمومية الى 7.017 مليون مسجلا بذلك توسعا نسبته 38,7٪. فقد انتقلت الموارد من 7.110 الى 10.123 مليون ادرجت القروض التجارية ضمنها بمبلغ 1.132 مليون والقروض بالعملات الاجنبية بمقدار 8.956 مليون. اما فقد ادرجت بمبلغ 3.106 ملايين تمثل تسديدات الدين منها 2.970 مليون مقابل 2.025 مليون في السنة السابقة. ومن تم، فان التحمل الاجمالي للدين الخارجي بما في ذلك تسديدات الرسمال واداء الفوائد وصل الى 6.508 ملايين بدلا من4.103 ملايين اي ما يمثل 29,2٪ من مجموع المداخيل الجارية عوضا عن 22,8٪ في السنة السابقة و 20,7 سنة 1979.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لم يشهد الاطار التنظيمي اي تغيير جوهري يذكر باستثناء عدد من اجراءات المرونة التي اتخذت فيما يتعلق بالاستيرادات والتحويلات.

ففي الميدان التجاري، يمكن على الخصوص تسجيل الرفع الجزئي لاجراءات الحد الادارية وبالاخص الحرية التي اعطيت لاستيراد اكثر من مائة مادة اضافية. والغاء منع دخول بعض المنتوجات وحذف الالتزام بالايداع المسبق للاستيراد بالنسبة لجل مواد التجهيز وخصوصا منها الموجهة للفلاحة والصناعة. وعلاوة على ذلك، وفي اطار برنامج محاربة آثار

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجفاف، فقد تقرراعفاء استيراد الجرارات وغيرها من المعدات الفلاحية وكذا بعض مواد تغذية المواشي من حقوق او رسوم الاستيراد.

هذا وقد ادخلت كذلك بعض المرونة على تنظيم التحويلات ايضا. وفي هذا الصدد، فان اصحاب حسابات الانتظار التي كان رصيدها في 31 دجنبر 1980 يقل او يساوي 10.000 درهم، وكذا اصحاب حسابات الرسال التي لاتتجاوز موجوداتها 20.000 درهم، كل هؤلاء حصلوا على رخصة تحويل اموالهم الى الخارج تمتد صلاحيتها الى غاية 30 يونيو 1981. وعلاوة على ذلك، فقد تم تحسين شروط توظيف الموجودات بحساب الرسال في شكل سندات للخزينة حيث تم تخفيض مدة السندات من 7 الى 5 سنوات ، وتم رفع معدل فائدتها من 5,5٪ الى 6٪. كما زيد في المبالغ المسموح بتحويلها في حال المغادرة النهائية حيث حددت في 10.000 درهم لكل سنة بالنسبة لمدة الاقامة التي لا تتعدى تسع سنوات، ويمكنها ان تصل الى 350.000 درهم حينما تتجاوز المدة المذكورة 24 سنة. وبموازاة ذلك، فان الاجانب من غير المأجورين والاطباء وما شابههم، الذين يزاولون نشاطا مهنيا بالمغرب يمكنهم من الان فصاعدا ان يقوموا بتحويلات شهرية في حدود 2.000 درهم من الارباح المصرح بها. اما بالنسبة لاسفار العمل التي يقوم بها العاملون بالقطاع السياحي والمصدرون فقد تم رفع المنحة القصوى المخصصة لهم يوميا من 500 الى 750 درهم، كما رفعت المنحة المخصصة لكل سفر من 7.500 الى 10.000 درهم. واخيرا، اصبح في امكان الطلبة الاجانب الذين يتابعون تكوينهم العالي بالخارج ان يتلقوا الى غاية 1.000 درهم شهريا.

ومن جهة اخرى، فان عمليات حذف المبادلات الثنائية الجارية تحت نظام المقاصة والتي ابتدأت منذ سنة 1971 قد افضت الى الغاء اتفاق الاداء مع الاتحاد السوفياتي وذلك ابتداء من فاتح يناير 1982.

اما في مجال تسعير العملات، فان القيمة الخارجية للدرهم انخفضت بمعدل 11٪ بالمقارنة مع حق السحب الخاص. ويرجع السبب في ذلك بصفة رئيسية الى الارتفاع القوي للدولار الامريكي. كما انها انخفضت بنسبة 1,1٪ بازاء النظام النقدي الاوروبي. اما بالنسبة لاهم العملات الدولية، فقد تقلصت قيمة الدرهم بمعدل 18,7٪ بازاء الدولار و 17,2٪ و 6,4٪ على التوالي للفرنك السويسري والمارك الالماني. وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفعت بمعدل 2,7٪ مقابل الفرنك الفرنسي و4,9٪ بالمقارنة مع الليرة الايطالية.

هذا وقد اصبح من الضروري والملح القيام بتحسين سريع وهام للحسابات الخارجية التي يتوقف عليها النشاط الاقتصادي الحالي وتطوره في المستقبل. ويستلزم ذلك تصحيح التوازن التجاري الذي يشكل السبب في العجز الحاصل في ميزان الاداءات الجارية. والزيادة في الانتاج سوف لا يفوتها ان تذكي حدة الضغط على المبادلات لانها رهينة باستراد المواد الاولية والمنتوجات شبه المنتهية الصنع ومواد التجهيز. ومن ثم، فانه يبدو من الاهمية بمكان الحد من استيراد المواد الغذائية. ذلك انه سوف يتعين على البلاد خلال السنوات المقبلة ان تواجه تسديد الديون المبرمة فيما قبل وان تواجه ايضا تقوية احتياطياتها من الصرف، التي هي ضمان لنمو دائم.

المالية العمومية

ان ما تم انجازه سنة 1981 سواء فيما يتعلق بالمداخيل ام بالنفقات يبتعد اكثر من السنوات الماضية عن التقديرات الاولية للميزانية وبشكل ملحوظ. ومن ثم، فان النتائج وليست التقديرات الاصلية هي التي تسمح بتتبع تطور المالية العمومية وتاثيرها على الوضعية الاقتصادية والنقدية. ان قانون المالية ما فتىء يشكل الاطار اللازم لتقديم تدخلات الدولة ولكنه يعبر بصفة غير مرضية عن مختلف العوامل التي تتحكم في مرحلة التطبيق كعنصر التمويل.

على الرغم من ارتفاع نفقات التجهيز بالمقارنة مع سنة 1980، فانها ظلت دون مجموع المبالغ المخصصة والاعتمادات المرحلة من جديد. وعلى النقيض من ذلك، فان النفقات العادية تجاوزت السقوف المحددة بشكل واسع وللسنة الثانية على التوالي، ويرجع السبب في ذلك في الحقيقة الى زيادة المساعدات الخاصة بتدعيم اسعار الاستهلاك والى ارتفاع خدمة الدين العمومي الناتج خصوصا عن ارتفاع كل من قيمة الدولار ومعدلات الفائدة الدولية.

وفي النهاية، فقد اسفرت السنة عن اختلال متزايد في حسابات الميزانية. ذلك الاختلال الذي كان محدودا خلال النصف الاول من السنة طبقا لمقتضيات برنامج التصحيح الذي كان ساري المفعول آن ذاك، تفاقم فيما بعد وتبلور في زيادة قوية للعجز الجاري الذي وصل الى 2,3 ملايير درهم، كما تبلور في عجز اجمالي للخزينة لم يسبق له مثيل وقدره حوالي 13 مليار. ويمثل هذا المبلغ 16,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، وهي نسبة تعادل النسبة التي سبق تسجيلها سنة 1977 قبيل وضع برنامج صارم يرمي الى تصحيح التوازنات المالية. ويعتبر هذا العجز مصدرا للقلق والانشغال لاسيما وان تغطيته لم تصبح ممكنة الا بواسطة تعبئة مبالغ هامة من التسليفات الخارجية والاتجاه الى الوسائل النقدية.

وتعزى هذه النتائج في جزء منها الى عوامل خارجية لها دون شك تاثير ظرفي. غير ان اصلاح مالية الدولة بصفة دائمة لايمكن ان يتاتى الا عن طريق توزيع معقول لنفقات المصالح العمومية وذلك بتطبيق سياسة تقشفية، ووضع نظام جبائي وجمركي اكثر ملاءمة.

قانون المالية

لقد اظهر قانون المالية عجزا في التمويل يناهز 10 ملايير نتيجة توسع مجموعات الميزانية والمجموعات الخارجة عنها بنحو 17٪ اي ما يعادل مرتين الارتفاع المسجل سنة 1980. وكان من المتعين ان تتم تغطية العجز المذكور في حدود حوالي 7 ملايير باقتراضات لاجل طويل خصوصا من اصل خارجي، وبالنسبة للباقي بوسائل الصندوق من اصل نقدي بصفة رئيسية.

وقد تم تحديد سقف التحملات فيما يقرب من 35 مليار درهم اي بتوسع يفوق 5 مليارات، اذ زيد في نفقات الموظفين والمعدات بمبلغ 1,8 مليار، كما زيد في المساعدات الخاصة بدعم اسعار الاستهلاك بما يناهز مليار درهم، في حين ان الاعتمادات المخصصة لخدمة الدين لم تزد سوى بمقدار 320 مليون. اما المبالغ المخصصة لميزانية التجهيز، فقد شهدت اتساعا قدره 1،6 مليار بعدما سبق لها ان انخفضت سنة 1980.

وقد ادرجت الموارد، باستثناء المتأتية منها من الاقتراض، بما يقارب 25 مليار اي بزيادة قدرها 4,2 مليار، كان من المتعين ان تنتج عن ارتفاع الاقتطاعات الجبائية بصفة اساسية (1).

لقد كان تطور قانوني المالية للسنتين السالفتين كما يلي :

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الارصدة	
	1980	1981	1980	1981	1980	1981
الميزانية العامة	23 563	28 174	*21 666	*25 698	1 897–	2 476–
- التسيير	12 635	15 356				
- الاستثمار	8 428	9 997				
- الدين العمومي	2 500	2 821				
الميزانيات الملحقة	1 154	1 220	1 154	1 220	–	–
الحسابات الخاصة	5 038	5 384	4 168	4 921	870–	463–
قانون المالية	29 755	34 778	26 988	31 839	2 767–	2 939–

* منها 15 316 مليون بالنسبة لسنة 1980 و18 630 مليون فيما يرجع لسنة 1981 تمثل الموارد العادية و6 350 مليون و7 068 مليون على التوالي تمثل مداخيل الاقتراضات الداخلية والخارجية.

نفقات الميزانية العامة

بلغت تحملات الميزانية العامة 28,2 مليار درهم فزادت بمقدار 4,6 ملايير وذلك على اثر الارتفاع الملموس الذي شهدته كل من النفقات العادية واعتمادات الاستثمار واللتين اتسعتا على التوالي بنسبة 20,1 و 18,6٪.

لقد بلغت الاداءات برسم الميزانية العادية لسنة 1980 ما يقل بعض الشيء عن 17 مليار درهم بدلا من غلاف اصلي قدره 15,1 مليار. وقد تم تحديد الميزانية المذكورة هذه السنة في 18,2 مليار. وقد تم تخصيص 9,2 مليار من هذا المجموع لنفقات الموظفين اي ما يزيد بنسبة 18،2٪ بالمقارنة مع قانون المالية للسنة السابقة وذلك لمواجهة مراجعة الرواتب التي زيد في جزء منها بنسبة 10٪، وكذلك لتحمل تكاليف احداث حوالي 40.000 شغل. اما نفقات المعدات فقد حددت في 3,4 ملايير اي بزيادة نسبتها 13,5٪. هذا، وقد خصص اكثر من نصف زيادة الاعتمادات الى وزارة الدفاع الوطني والامن والتربية الوطنية وتكوين الاطر، وبذلك تظل هذه الوزارات تستوعب ما يقرب من ثلاثة ارباع الميزانية المخصصة للموظفين والمعدات. وقد تم رفع التحملات المشتركة الى 2,3 ملايير منها 1,4 مليار برسم مساعدات اسعار الاستهلاك، وهو نفس المبلغ الذي تم اداؤه فعلا سنة 1980. واخيرا، فقد قدر الغلاف الخاص بالدين العمومي بما في ذلك الفوائد والرسال بمبلغ 2,8 ملايير غير ان هذا المبلغ بدا غير كاف بشكل ملحوظ.

(1) يرجع الملحقين الاحصائيين 37 و 38.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما نفقات الاستثمار التي سبق تخفيضها بصورة خفيفة ضمن الميزانية السابقة، فقد زيد فيها بنسبة 18,6٪ حيث حددت في 10 ملايير، وتم تخصيص الاعتا الجديدة بصفة اساسية الى الادارات ذات الصبغة الاقتصادية. وهكذا، ارتفع الغلاف المخصص لوزارة التجهيز الى 3 ملايير، كما تضاعفت الاعتادات المفتوحة لوزارة الفلاحة من سنة لاخرى اذ بلغت 1,5 مليار. وعلى النقيض من ذلك، فقد تم من جديد تقليص اعتادات وزارة المالية بشكل ملموس، و ذلك بسبب اهمية الاعتادات غير المستعملة خلال السنوات الفارطة.

مداخيل الميزانية العامة

لم تشهد سنة 1981 احداث اية ضريبة جديدة، ومع ذلك فقد قدرت الموارد الاجمالية للميزانية العامة بمبلغ 25,7 مليار درهم اي بارتفاع نسبته 18,6٪، وذلك نتيجة لزيادة المداخيل العادية بمعدل 21,6٪، وتوسع موارد الاقتراض بنسبة 11,3٪.

فقد حددت تقديرات المداخيل العادية في مبلغ 18,6 مليار متاتية في تسعة اعشارها تقريبا اي 16,5 مليار من مداخيل الضرائب التي ارتفعت بنسبة 19,2٪ اي بنسق يفوق مرتين نسبة سنة 1980. وقد كانت المداخيل الاضافية منتظرة بالدرجة الاولى من حقوق الجمرك ومن الرسوم على الانتاج والاستهلاك، الشيء الذي جعل حصة الضرائب الغير المباشرة ترتفع من 71٪ الى 74٪ من المجموع وذلك على حساب حصة الضرائب المباشرة التي كانت قد شهدت زيادة ملموسة خلال السنوات السالفة.

هذا ونظرا لعدم كفاية مداخيل الميزانية العادية، فقد كان من الضروري مرة اخرى توسيع الالتجاء الى الاقتراضات التي حدد سقفها في 7 ملايير منها 5,5 ملايير من اصل خارجي تخصص لتمويل تحملات الاستثمار في حدود 70٪.

تنفيذ قانون المالية

ان اختلال المالية العمومية الذي ظهر مستوى تقديرات الميزانية كان اكثر بروزا عند التنفيذ كما يدل على ذلك التفاقم الملموس في عجز الخزينة الذي انتقل من 8,5 الى 12,8 مليار درهم والذي ساهم فيه ظهور اختلال جديد وهام على مستوى الميزانية العادية. فقد وصل هذا الاخير الى 2,3 مليار بدلا من 1,4 مليار في السنة السابقة، بينما كان من المنتظر تسجيل فوائض بسيطة حسب قانوني المالية لهتين السنتين.

وهكذا، وعلى الرغم من ارتفاعها بنسبة بلغت حوالي 17٪، فان المداخيل العادية لم تصل سوى الى 17,8 مليار، بينما كان من المنتظر ان تبلغ 18,6 مليار. وعلى العكس من ذلك، فقد وصلت النفقات العادية الى ما يزيد على 20 مليار، فتجاوزت الاعتادات المفتوحة، وذلك نتيجة ارتفاع المساعدات لدعم اسعار الاستهلاك والزيادة الغير المتوقعة في خدمة الدين الخارجي، حيث مثلت هذه التحملات وحدها ما يربو على 32٪ من المجموع بدلا من 26,8٪ في السنة السابقة. وقد وصلت النفقات الفعلية للتجهيز في نفس الوقت الى 9,4 مليار مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 9,4٪، بينما كانت قد تقلصت بمعدل 5٪ في السنة الفارطة. وفي الاخير، فقد اسفرت الحسابات الخاصة والاموال المخصصة لنفقات تم الامر بصرفها عن عجز يفوق 1,3 مليار درهم، بينما كانت قد خلفت فائضا بنفس المبلغ تقريبا في نهاية السنة المنصرمة.

وفي المجموع، فقد تعين على الخزينة لمواجهة هذه الحاجيات المتزايدة ان توسع من التجائها الى رؤوس الاموال الخارجية التي سمحت بتغطية 72٪ من عجز الصندوق عوضا عن 66,5٪ سنة من قبل. وقد تم تمويل الجزء الباقي من الموارد الداخلية التي تكونت في حدود 85٪ من الوسائل ذات الصبغة النقدية وذلك في نظير الثلثين سنة 1980(1).

ويبين الجدول التالي حركة تطور مجموع عمليات الخزينة خلال السنتين المنصرمتين :

بلايين الدراهم	1980	1981
نفقات تعديه	16 566	20 063
الرصيد العادي	1 373 –	2 276 –
أموال المساعدة لميزانيات الملحقة	144	127
نفقات التجهيز	8 565	9 367
رصيد الحسابات الخاصة	1 028 +	727 –
أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	264 +	606 –
عجز الخزينة	**8 502 –**	**12 849 –**

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 39.

بلايين الدراهم	1980	1981
التمويل	8 502 +	12 849 +
التسليفات الخارجية	4 975 +	8 432 +
تسليفات صندوق النقد الدولي	781 +	821 +
الاقتراضات الداخلية	1 578 +	1 887 +
(منها السندات المكتتبة من طرف البنوك)	(1 001 +)	(1 053 +)
الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية	65 +	8 –
(منها الودائع ذات الصبغة النقدية) (1)	(298 –)	(346 +)
التسبيقات الاجالية لبنك المغرب	1 259 +	1 648 +
عمليات للحفظ و للتسوية	156 –	69 +

(1) ودائع الخواص، الودائع من أجل الاستيراد وغيرها من ودائع البنوك لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية.

المداخيل

جلبت المداخيل العادية 17.787 مليون درهم اي ما يزيد على مداخيل سنة 1980 بمبلغ 2.594 مليون. وقد امكن تحقيق هذه النتيجة من جهة بفضل مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط التي انتقلت من 800 الى 1.431 مليون، فمثلت ما يربو على 8٪ من المداخيل العادية مقابل 5,3٪ في السنة السابقة، ومن جهة اخرى بفضل باقي المداخيل التي جلبت 16.356 مليون اي بزيادة نسبتها 13,6٪. هذا ولم تكن هذه الزيادة تشمل المداخيل الجبائية بنفس النسبة، حيث بلغت هذه الاخيرة 15.101 مليون، فزادت بمعدل 11,2٪ فقط بدلا من 17,2٪ سنة 1979 و 13,7٪ سنة 1980. وفي المجموع، فان الضغط الجبائي المتمثل في نسبة حاصل المداخيل الجبائية والناتج الداخلي الاجمالي ظل يقارب 19,4٪ وهي نسبة لم تشهد اي تغيير تقريبا منذ سنة 1979. هذا وان حصة الضرائب الغير المباشرة التي لا زالت مهيمنة ضمن المجموع عرفت انخفاضا جديدا اذ نزلت من 40,4٪ الى 38,8٪ وذلك اثر تقلص مجلوب الرسوم على الاستهلاك. وعلى النقيض من ذلك، فان حصة الرسوم الجمركية استمرت في الارتفاع حيث انتقلت من 26٪ الى 28٪ تقريبا، في حين ان حصة الجباية المباشرة انتقلت من 23,8٪ الى 24,1٪.

هذا ودون ان تصل الى المستوى المرتقب، فقد بلغت الضرائب المباشرة 3.634 مليون . وقد نتج ارتفاعها البالغ 403 ملايين اوهما نسبته 12,5٪ في حدود النصف عن الضريبة على الارباح المهنية، وبالنسبة للباقي عن المردودية التامة لضريبة التضامن الوطني، وعن الاقتطاعات من الرواتب والاجور وعن المساهمة التكيلية.

اما الحقوق الجمركية، فقد تجاوزت التقديرات الاولية حيث وصلت في المجموع الى 4.213 مليون مسجلة بذلك توسعا نسبته 19,3٪ يعزى الى نمو العمليات التجارية مع الخارج.

وعلى العكس من ذلك، فقد كان معدل ارتفاع الضرائب الغير المباشرة اضعف معدل يسجل منذ ثلاث سنوات، اذ لم يتجاوز 6,8٪، فوصل بذلك مجلوب هذه الضرائب الى 5.858 مليون. وقد ارتبط هذا التباطؤ بانخفاض مدخول الرسوم الداخلية على الاستهلاك.

وعلى نفس هذا المنوال، فان رسوم التسجيل والتنبر لم تزد سوى بنسبة 4,3٪ حيث بلغت 1.396 مليون.

وفي الاخير، فقد اتسعت مداخيل الاحتكارات والاملاك المخزنية واموال المساعدة بمبلغ 448 مليون لتصل الى 1.255 مليون.

النفقات

في الوقت الذي لم تتحسن فيه الموارد الجارية سوى بمبلغ 2.577 مليون، فان تحملات الميزانية العامة والاستثمارات المسجلة بالميزانيات الملحقة وصلت الى 29.430 مليون اي بارتفاع قدره 4.300 مليون او ما نسبته 17,1٪، ومرد ذلك الى توسع الاستثمارات بمعدل 9,4٪، وفي حدود اربعة اخماس الى النفقات العادية التي زادت كما كان الشان سنة 1980 بما يناهز 3,5 ملايير اي بحوالي 21٪.

فقد بلغت نفقات التسيير 13.570 مليون، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 11,9٪ بدلا من 20٪ في السنة السابقة. هذا ويعزى ارتفاع الاداءات البالغ 1.446 مليون على الخصوص الى توسع حجم الاجور الناتج عن الزيادة في الحصص الدنيا من الرواتب وذلك بنسبة 13٪ على مرحلتين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما مساعدات الخزينة من اجل دعم أسعار بعض المواد الاساسية، فقد بلغت 2.102 مليون بدلا من 1.427 مليون في السنة السابقة، مرتفعة بذلك بنسبة 47,3٪ على الرغم من الزيادات التي طرأت خلال السنة على الاسعار قصد التخفيف من عبء تحملات الدولة. وقد حصل صندوق الموازنة بهذا الرسم على 1.420 مليون منها 274 مليون مخصصة للمنتوجات النفطية و874 مليون للسكر، بينما خصصت للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني 485 مليون، ورصد مبلغ 197 مليون فيما يتعلق بالاسمدة.

وقد اتسعت خدمة الدين العمومي بنسبة 45٪ حيث وصلت الى 4.391 مليون درهم عوضا عن 3.015 مليون سنة 1980. وبذلك فهي لازالت تستوعب حصة متزايدة باستمرار من الموارد العادية. وقد ناهزت الحصة المذكورة الربع هذه السنة في نظير ما يقرب من 20٪ في السنة السابقة. وقد مثلت الاداءات برسم الفوائد من هذا المجموع 2.865 مليون، وبلغ تسديد الرسمال 1.526 مليون اي بزيادة نسبتها 62,3٪ و 22٪ على التوالي. وقد اسفرت المديونية الداخلية عن اداءات قدرها 939 مليون منها 245 مليون برسم تسديد الرسمال و 694 مليون برسم الفوائد. اما فيما يتعلق بتحملات الدين الخارجي، فقد انتقلت من 2.298 الى 3.452 مليون اي ما يمثل اربعة اخماس تقريبا من مجموع الاداءات. وقد فاقت هذه الزيادة القوية التقديرات بشكل ملموس ونتجت عن ارتفاع حجم تسديدات الرسمال وبالاخص عن الزيادة القوية للفوائد التي بلغت 2.171 مليون، وذلك على اثر الارتفاع الملموس لقيمة الدولار ولمعدلات الفائدة الدولية.

وقد ادت التجاوزات الملاحظة على صعيد كل من تحملات الدين والمساعدات للاسعار للسنة الثانية على التوالي الى تسجيل عجز على مستوى العمليات العادية، انتقل من 1.373 الى 2.276 مليون. وقد كان من أثر هذا الاختلال ان انخفضت الامكانيات الداخلية الموجهة للاستثمارات، ولم يتمكن من تغطية نفقات التجهيز الا عن طريق توسيع اللجوء الى الاقتراض، تلك النفقات التي انتقلت من 8.565 الى 9.367 مليون اي بزيادة نسبتها 9,4٪، بينما كانت قد تقلصت بمعدل 5٪ في السنة السابقة. هذا وبالاضافة الى نفقات السنة، هناك الاداءات برسم النفقات التي تم الامر بصرفها فيما قبل وقد بلغت 606 ملايين. غير ان نفقات التجهيز لاتتجاوز في قيمتها الاسمية المستوى الذي بلغته سنة 1977 قبل تطبيق اجراءات الحد من تحملات الدولة.

واخيرا، اخذت الخزينة على عاتقها الرصيد السلبي البالغ 727 مليون والذي خلفته الحسابات الخاصة. ومن ثم، فان عجز الصندوق وصل الى 12.848 مليون بدلا من 8.502 مليون في نهاية السنة المنصرمة اي بتفاقم تفوق نسبته النصف.

تمويل عجز الصندوق

وفي هذه الظروف، فقد تعين على الخزينة ان توسع بما يناهز 70٪ من التجاءاتها للاقتراضات الخارجية التي بلغت 8.432 مليون درهم، لتغطي وحدها حوالي الثلثين من حاجيات الخزينة من التمويل في نظير 57,5٪ سنة 1980. وتصل حصة رؤوس الاموال الخارجية الى 72٪ بادماج مامقابل قيمته 821 مليون يمثل السحب من التسهيل الموسع الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي. اما الموارد الداخلية التي بلغت في المجموع 3.596 مليون، فقد زادت بما يناهز 24٪ نتيجة توسع الوسائل ذات الصبغة النقدية من 1.962 الى 3.047 مليون. وقد مثلت هذه الوسائل نسبة 85٪ من الموارد الداخلية مقابل 68٪ تقريبا سنة 1980، غير ان الانشاء النقدي لم يمول في المجموع سوى 23,7٪ من عجز الصندوق اي ما يفوق نسبة السنة السابقة بنقطة فقط.

التسليفات الخارجية

ان مقابل قيمة الالتجاءات الى الخارج التي قامت بها الخزينة بغض النظر عن تسليف صندوق النقد الدولي، انتقل من 4.975 الى 8.432 مليون اي الى مستوى لم يسبق تسجيله لحد الان. وقد شملت المجلوبات الاجمالية من رؤوس الاموال الطويلة الاجل 6.539 مليون، تم الحصول عليها بصفة اساسية في اطار التعاون الثنائي ومن لدن الهيآت الاقليمية والدولية. اما التسليفات لامد متوسط وقصير، فقد وصل حجمها الصافي الى 1.893 مليون، فاسهمت بحصة لا يمكن مقارنتها باي وجه مع حصة 1980.

الاقتراضات الداخلية

لقد استطاعت الخزينة ان تحصل في اطار السوق الداخلية على مبلغ 1.887 مليون اي بزيادة نسبتها 19,6٪. فقد جلبت الاقتراضات لاجل طويل 735 مليون وكانت تمثل في حدود 443 مليون من الاكتتابات في السندات الالزامية للدولة لمدة 15 سنة من طرف صندوق الايداع والتدبير وشركات التامين، وفي حدود 137 مليون من سندات التجهيز لمدة عشر سنوات استعمالا لاحتياطي الاستثمار من طرف الشركات و 32 مليون من سندات الخزينة التي يتم اقتناؤها باستعمال حسابات الرسمال المملوكة من طرف الاجانب غير المقيمين. اما توسع الدين لاجل متوسط وقصير، فقد نتج عن زيادة محفظة السندات العمومية للبنوك بمقدار 1.053 مليون درهم.

الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية

اسفرت حركة الاموال الموكولة للخزينة ولمركز الشيكات البريدية عن رصيد سلبي طفيف في نهاية السنة. ذلك ان الموجودات ذات الصبغة غير النقدية مما تملكه المؤسسات العمومية والجماعات المحلية انخفضت بشكل ملموس، في حين ان ودائع البنوك والشركات والخواص ارتفعت على العكس من ذلك هذه السنة بمبلغ 346 مليون على الرغم من تقلص الودائع من اجل الاستيراد.

الالتجاءات الى معهد الاصدار

بلغت التسهيلات الاضافية التي منحها بنك المغرب للخزينة 1.648 مليون بدلا من 1.259 مليون في السنة السابقة. وبذلك يصل الحجم الاجمالي لديون معهد الاصدار على الدولة الى 9.774 مليون. فبينما ظلت التسبيقات الاتفاقية محدودة في 5.500 مليون، فان تسهيل الصندوق الممنوح كل سنة بلغ 1.601 مليون، فالتسع بمقدار 67 مليون. وهذا التسهيل الذي يرخص باستعماله لمدة 300 يوم قد كان مستعملا بصفة تامة في نهاية السنة. وعلى النقيض من ذلك، فان التسبيقات الغير المباشرة والمتمثلة بصفة رئيسية في تعبئة السندات الالزامية للمؤسسات المالية، اتسعت بشكل ملموس اي بمقدار 1.497 مليون حيث بلغت 2.359 مليون. والى جانب ذلك، فقد وصلت موجودات بنك المغرب بالحساب البريدي الجاري الى 175 مليون مرتفعة بذلك بما قدره 84 مليون. وفي المجموع ففي الوقت الذي اتسعت فيه حصة العجز الكلي للخزينة الممولة من الموارد النقدية بشكل خفيف حيث بلغت 23,7٪ فان حصة معهد الاصدار وحده لم تتجاوز 12,8٪ عوضا عن 14,8٪ في السنة السابقة.

حركة تطور النقد

امام التوترات القوية التي عرفتها الاسعار والضغوطات المتزايدة على التوازن الخارجي، فقد تعين على السلطات النقدية ان تتبع سياسة حذرة في ميدان الانشاء النقدي. وفي هذا الصدد، فان التقديرات التي تم وضعها في بداية السنة فيما يرجع لتطور النشاط الاقتصادي والاسعار والموجودات الخارجية والمالية العمومية سمحت بتحديد توسع وسائل الاداء في نسبة تناهز 11٪. غير ان هذا الهدف الذي كان في الواقع موازيا للنتيجة المحصل عليها في السنة السابقة لم يتم احترامه.

ذلك ان المجموعة النقدية سجلت من نهاية سنة لاخرى زيادة نسبتها 15,5٪، فانقطعت بذلك حركة التباطؤ التي تم تسجيلها خلال الثلاث سنوات الاخيرة، حيث تم تخفيض معدل نمو النقد من 21,3٪ الى 14,3٪ ثم الى 10,9٪ فقط. ان حركة الارتفاع الملاحظة هذه السنة في نفس الوقت الذي انخفض فيه النشاط الاقتصادي الحقيقي تعزى الى ارتفاع حدة التضخم، كما تفسر بحاجة كل القطاعات الاقتصادية للنقود وبالاخص منها القطاع الفلاحي حيث سجل استعمال اوسع للنقد على اثر انخفاض الاستهلاك الذاتي نتيجة لتقلص الانتاج بشكل قوي. وبموازاة ذلك، فقد عرف نسق توسع كل من العملة الائتمانية والعملة الكتابية ارتفاعا ملحوظا، في حين ان معدل زيادة شبه العملة مازال يفوق نسبة توسع الموجودات النقدية مع انه انخفض هذه السنة. وفي المجموع، فقد تميز تطور المقابلات من نهاية سنة لاخرى بتقلص متزايد في الموجودات الخارجية وبزيادة اكبر في القروض المقدمة للاقتصاد وبالاخص في الديون على الخزينة (1).

غير ان نسق نمو المجموعة النقدية بالمتوسط السنوي نزل في ظرف سنة من 12,4٪ الى 11,7٪. هذا ويعزى الفارق القوي بين هذه الزيادة والتوسع المسجل من نهاية سنة لاخرى الى كون سياسة التضييق التي نهجتها السلطات النقدية قد طبقت خلال الجزء الاكبر من السنة، ولان ضغط النفقات العمومية لشهر دجنبر ادى الى زيادة هامة في المجموعة النقدية. وكيف ما كان الحال، فان نسق النمو بالمتوسط السنوي يبدو اعلى من نسبة زيادة الناتج الداخلي الاجمالي التي تناهز 11٪، الا انه يعتبر متماشيا مع مستوى النشاط الاقتصادي العام الذي تم انتعاشه بواسطة مجلوب هام من السلع والخدمات الخارجية.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 40 الى 49.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ان تحديد نسبة توسع النقد وفقا لمستوى النمو الاقتصادي يستلزم بالضرورة اعادة النظر المستمرة ولا يمكن ان يتأتى ذلك الا في حالة توفر احصائيات اكثر دقة وفي الوقت المناسب.

المجموعة النقدية

بلغت المجموعة النقدية 35.596 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا قدره 4.769 مليون او مانسبته 15,5٪ بدلا من 3.041 مليون او 10,9٪ في نهاية السنة السابقة.

وهكذا تكون سرعة نمو وسائل الاداء قد ازدادت من نهاية سنة لاخرى، الا ان وتيرة تطورها ظلت دون تغيير ملحوظ. ذلك ان المجموعة النقدية بقيت الى غاية شهر مارس دون مستواها في نهاية دجنبر السابق، وذلك بسبب تقلص الموجودات الخارجية واسترجاع معهد الاصدار لديونه على الخزينة. وعلى العكس من ذلك، فقد اتسعت المجموعة النقدية بشكل قوي ابتداء من شهر ابريل تحت التأثير المزدوج لارتفاع الديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، ثم شهدت نوعا من الاستقرار ابتداء من شهر غشت، مما نتج على الخصوص عن تقلص احتياطيات الصرف، لدرجة ان نسبة النمو كانت تقل عن 10٪ في شهر نونبر. وفي دجنبر، فقد تم جلب عملات اجنبية هامة، كما عرفت الديون على الخزينة زيادة قوية. وقد عمل هذان العنصران بحصة متساوية تقريبا على اتساع المجموعة النقدية بنسبة نهائية تفوق 15٪. وبذلك يكون ثلث الارتفاع السنوي قد سجل تقريبا خلال الشهر الاخير من السنة على اثر العنصرين المذكورين.

ملايين الدراهم	1978	1979		1980		1981	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪
ا. الموجودات النقدية	20 639	23 354	+13,2	25 314	+8,4	29 017	+14,6
العملة الائتمانية	7 677	9 021	+17,5	9 808	+8,7	11 134	+13,5
العملة الكتابية	12 962	14 333	+10,6	15 506	+8,2	17 883	+15,3
ب. شبه العملة	3 672	4 432	+20,7	5 513	+24,4	6 579	+19,3
منها :							
الودائع من أجل الاستيراد	(713)	(751)	(+5,3)	(864)	(+15,0)	(707)	(-18,2)
المجموعة النقدية الكلية (أ+ب)	24 311	27 786	+14,3	30 827	+10,9	35 596	+15,5

شهد نسق نمو الموجودات النقدية سنة 1981 ارتفاعا ملحوظا على عكس حركة الانخفاض التي سجلت خلال السنوات السابقة. فقد بلغ 14,6٪ بينما كان قد نزل من 13,2٪ 1979 الى 8,4٪ سنة 1980. ويعزى هذا التطور الى كل من العملة الائتمانية التي اتسعت بمعدل 13,5٪ بدلا من 8,7٪ في السنة الفارطة، ومن العملة الكتابية التي زادت بنسبة 15,3٪ عوضا عن 8,2٪ فقط سنة 1980. وقد استمرت شبه العملة في ارتفاعها السريع اذ اتسعت بمعدل 19,3٪، وان كان هذا المعدل يقل عن نسبة 24,4٪ التي سجلت خلال السنة الماضية، والسبب الوحيد في ذلك هو انخفاض الودائع من اجل الاستيراد. الى ان حصة شبه العملة ضمن المجموعة النقدية انتقلت من 17,9٪ الى 18,5٪ وذلك على حساب حصتي العملة الائتمانية والعملة الكتابية.

العملة الائتمانية

وصل حجم الاوراق والقطع النقدية المتداولة الى 11.134 مليون درهم، فزاد بذلك بمبلغ 1.326 مليون او بنسبة 13,5٪ في نظير 787 مليون او 8,7٪ فقط في السنة الفارطة. وبموازاة هذا الارتفاع، فقد تم تسجيل وتيرة تطور مغايرة للمعتاد بعض الشيء. ان الانكماش الموسمي الذي يستمر عادة الى غاية مايو لم يتعد الربع الاول من السنة، ولم يفتأ التداول يتزايد منذ اذاك بل وزاد اتساعه قوة في دجنبر. هذا وبغض النظر عن العوامل المعتادة المتمثلة في فترات العطل وتسويق الانتاج الفلاحي، فان التغييرات المذكورة تعزى ايضا الى آثار الجفاف ومااقتضاه من اجراءات ادت الى اتساع ملموس في حجم المعاملات، وبالتالي الى استعمال اقوى للنقد من طرف الاقتصاد القروي، مما تسبب على ما يبدو في ارتفاع ملموس لمعدل دوران العملة الائتمانية.

وقد شهدت حصة الاوراق من فئة 100 درهم ارتفاعا جديدا اذ وصلت في 31 دجنبر 1981 الى 82٪ من مجموع الاوراق، وذلك خصوصا على حساب الاوراق من فئة 10 و5 دراهم.

ان ما تم احداثه خلال السنة من العملة الائتمانية التي تشكل مجموع القاعدة النقدية تقريبا يعزى في النهاية الى الالتجاءات لمعهد الاصدار من طرف القطاع الخصوصي ولكن وبالاخص من طرف الخزينة.

العملة الكتابية

تتكون العملة الكتابية من الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي ولدى المحاسبين العموميين. وقد بلغت 17.883 مليون درهم اي بزيادة قدرها 2.377 مليون او ما نسبته 15,3٪ بالقياس لنهاية 1980 بدلا من 1.173 مليون او 8,2٪. وقد ظل مستوى هذه الموجودات الى غاية أخر ابريل ادنى مما كان عليه في بداية السنة، ثم ارتفع بعد ذلك بشكل مستمر الى غاية شهر يوليوز قبل ان يشهد كالسنة السابقة فترة تقلص دامت من غشت الى نونبر، حيث لم يتجاوز ارتفاعه عند مختتم هذا الشهر نسبة 7,2٪. وفي شهر دجنبر، اسفرت الاداءات الضخمة التي قامت بها الخزينة عن توسع يعادل اكثر من نصف النمو السنوي للعملة الكتابية. هذا وقد كانت الودائع لدى البنوك تمثل في نهاية السنة نسبة 84,2٪ من المجموع في نظير 83,6٪ بينما نزلت حصة الودائع لدى المحاسبين العموميين من 14,3٪ الى 14٪ وانخفضت حصة معهد الاصدار من 2,1٪ الى 1,8٪.

الودائع تحت الطلب
لدى الجهاز البنكي

وصلت الودائع لدى الجهاز البنكي الى 15.385 مليون درهم فزادت بذلك بنسق اسرع بالقياس لسنة 1980 اي بمبلغ 2.090 مليون او 15,7 عوضا عن 1.291 مليون او 10,8٪.

اما الموجودات لدى معهد الاصدار، فبعد ان كانت قد اتسعت بشكل ملموس عند نهاية السنة السابقة، فقد ظلت قارة تقريبا.

وعلى النقيض من ذلك، فقد بلغت الودائع الموكولة للبنوك التجارية 15.062 مليون درهم، مرتفعة بذلك بما قدره 2.091 مليون او بنسبة 16,1٪ بدلا من 229. مليون او 10,5٪ في السنة الفارطة. وقد شمل هذا التطور مجموع فئات الودائع تحت الطلب وذلك بدرجات متفاوتة. فقد بلغ مجموع الموجودات المحصاة ضمن ركن حسابات الشيكات 8.706 ملايين درهم اي بزيادة قدرها 1.355 مليون او ما نسبته 18,4٪ عوضا عن 896 مليون او 13,9٪ فقط في السنة الماضية. وقد مثلت بذلك 57,8٪ من مجموع الودائع البنكية تحت الطلب. وقد زادت الحسابات المفتوحة للمقيمين بمقدار541 مليون او بمعدل 15,1٪ اذ وصلت الى 4.134 مليون. اما حسابات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد اتسعت بنسبة 19,2٪ او بمبلغ 602 مليون حيث وصلت الى 3.731 مليون. وقد كان تطور هذه الاخيرة مشابها لتطور السنة السابقة وتميز بارتفاع مستمر الى غاية شهر يوليوز، وبسحب بعض المبالغ في غشت حيث فترات العطل، ثم تميز بالاستقرار الى غاية دجنبر. اما ارصدة الحسابات على الدفاتر، فقد بلغت 841 مليون درهم مسجلة بذلك سبقا ملحوظا بنسبة تفوق الثلث بدلا من 27,3٪ في السنة الفارطة، وذلك اثر الزيادة التي طرأت في شهر اكتوبر 1980 على كل من مكافأة هذه الودائع وسقوفها.

وقد وصلت الموجودات بالحسابات الجارية الى 5.874 مليون درهم فزادت بذلك بمبلغ 658 مليون او بنسبة 12,6٪. هذا وقد شهد حجم هذه الودائع انخفاضا بينا في يناير بموازاة خروج العملات الاجنبية، ثم ظل الى غاية مايو دون مستواه في دجنبر1980 قبل ان يتسع بشكل ملحوظ نتيجة للاداءات التي قامت بها الخزينة والتي كانت هامة خصوصا خلال دجنبر.

واخيرا بلغت الحسابات الدائنة المختلفة 482 مليون مسجلة ارتفاعا قدره 78 مليون او ما معدله 19,3٪.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

لقد عرفت اموال المؤسسات والخواص المودعة لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة تغييرات واسعة خلال السنة. وقد بلغت في المجموع 2.498 مليون درهم، اي بزيادة سنوية قدرها 287 مليون او ما نسبته 13٪ بينما كانت قد تقلصت بمقدار 118 مليون خلال سنة 1980. وقد سجلت الودائع لدى مركز الشيكات البريدية ارتفاعا بمبلغ 202 مليون او بنسبة 17,3٪، في حين ان نمو الاموال المودعة لدى الخزينة لم يتجاوز 8,2٪.

شبه العملة

لقد شهدت شبه العملة كما كان الشان سنة 1980 ارتفاعا قويا خلال الربعين الاول والاخير من السنة، ووصلت في المجموع الى 6.579 مليون درهم فزادت بذلك من نهاية سنة لاخرى بمبلغ 1.066 مليون او بمعدل 19,3٪ في نظير 1.081 مليون او 24,4٪ في السنة السابقة. ويعزى هذا التباطؤ الى الودائع من اجل القيام ببعض الاستيرادات والتي تقلصت بمقدار 157 مليون او بنسبة 18,2٪ اذ بلغت 707 ملايين. اما الحسابات لاجل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سندات الصندوق، فقد اتسعت على النقيض من ذلك بـ قدره 1.223 مليون او بمعدل 26,3٪ اي بنفس النسق المسجل في السنة الماضية، حيث وصلت الى 5.872 مليون. هذا وقد ظلت حصة الودائع التي يتعدى اجل استحقاقها اربعة اشهر تناهز 65٪ من المجموع.

سيولة الاقتصاد

تشمل سيولات الاقتصاد الى جانب الموجودات النقدية وشبه النقدية كلا من الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق التوفير الوطني، وسندات الخزينة على صيغ لمدة ستة اشهر والمكتتب فيها من طرف الجمهور. وتعتبر هذه العناصر اصولا يمكن تحويلها بسهولة الى وسائل للاداء دون التعرض لخسارة في الرسمال.

	*1978 %	*1979 %	*1980 %	**1981 %
معدل زيادة :				
- المجموعة النقدية				
في نهاية السنة	21,3	14,3	10,9	15,5
بالمتوسط السنوي	15,6	20,5	12,4	11,7
السيولات				
بالمتوسط السنوي	15,5	20,3	12,5	11,7
- الناتج الوطني الاجمالي	10,6	12,2	12,1	9,8
- النفقة الوطنية الاجمالية	4,7	11,9	10,4	13,2
معدل سيولة الاقتصاد				
السيولات / الناتج الوطني الاجمالي	39,3	42,2	42,3	43,1
السيولات / النفقة الوطنية الاجمالية	36,0	38,7	39,4	38,9

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

لقد بلغت السيولات الموجودة بحوزة المؤسسات والخواص على اساس المتوسط في نهاية الاشهر 33.650 مليون مرتفعة بذلك بنسبة 11,7٪ من سنة لاخرى.

وبالمقابل فان الناتج الوطني الاجمالي لم يزد سوى بمعدل 9,8٪. اما النفقة الوطنية الاجمالية التي تشمل علاوة على ذلك استعمالا للموارد من اصل خارجي، فقد اتسعت من جهتها بنسبة 13,2٪. ومن ثم، فان معدل السيولة الذي يعتمد على مجموع العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات والتي تتمثل في النفقة الوطنية الاجمالية، قد انخفض بعض الشيء، مما ساهم في ارتفاع سرعة دوران الموجودات النقدية.

مقابلات المجموعة النقدية

لقد كان هدف السلطات النقدية هو ان تضع رهن اشارة الاقتصاد وسائل الاداء الملائمة دون ان يؤدي ذلك الى ضغط قوي على الاسعار وعلى توازن الحساب الخارجي. ومراعاة لهذا الهدف واعتبارا لحاجيات الخزينة ذات الصبغة النقدية وللرصيد المحتمل لميزان الاداءات، فقد تعين على السلطات النقدية ان تواصل العمل بتأطير السلف، في نفس الوقت الذي رفعت فيه السقف المسموح به وتركت بعض فئات القروض خارج التأطير.

و في النهاية، فقد كان الانشاء النقدي اكبر اهمية مما كان مرتقبا نتيجة تجاوز ملموس على مستوى الديون على الخزينة، في حين ان تطور الموجودات الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد كان متمشيا مع التقديرات.

وفي هذه الظروف، فان حصة الموجودات الخارجية الصافية ضمن مجموع المقابلات نزلت من 4,9٪ الى 3٪ الشيء الذي اكد الاتجاه الملاحظ خلال السنوات الاخيرة. وعلى العكس من ذلك، فقد انتقلت حصة الديون على الخزينة من 55,1٪ الى 56,1٪، كما انتقلت حصة القروض المقدمة للاقتصاد من 40٪ الى 40,9٪.

ملايين الدراهم	1978 المبالغ	1979 المبالغ	1979 التغيرات ٪	1980 المبالغ	1980 التغيرات ٪	1981 المبالغ	1981 التغيرات ٪
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1 093	28,7
ديون على الخزينة	13 561	15 428	13,8	17 378	12,6	20 399	17,4

ملايين الدراهم	1978 المبالغ	1979 المبالغ	1979 التغيرات	1980 المبالغ	1980 التغيرات	1981 المبالغ	1981 التغيرات
منها :							
- بنك المغرب	(6 058)	(6 755)	(11,5+)	(8 002)	(18,5+)	(9 624)	(20,3+)
- محفظة السندات العمومية	(4 694)	(5 286)	(12,6+)	(6 287)	(18,9+)	(7 340)	(16,7+)
القروض للاقتصاد	9 761	11 100	13,7+	12 634	13,8+	14 839	17,5+
مجموع المقابلات	25 101	28 176		31 545		36 331	
عناصر مختلفة	790–	390–		718–		735–	

الموجودات الخارجية

بلغت الاحتياطات الصافية من الصرف 1.093 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا سنويا قدره 440 مليون او ما نسبته 28,7٪. ويعد هذا الانخفاض اكثر بروزا من تقلص سنة 1980 وهو 115 مليون او 7٪. هذا وقد كان تطور الموجودات الخارجية موضوع تقلبات واسعة، اذ ظلت تنخفض بشكل مستمر بل. وكانت سلبية في شهر فبراير قبل ان تحصل الخزينة على رؤوس اموال خارجية هامة خصوصا خلال اشهر مارس وغشت ودجنبر.

ذلك ان الضغوط على ميزان الاداءات استمرت على مدار السنة كلها. ونزلت الموجودات الخارجية الصافية لمعهد الاصدار في ظرف سنة من 945 الى 86 مليون، على الرغم من الارتفاع القوي للتسليفات الخارجية، منها على الخصوص 821 مليون تمثل عمليتي السحب اللتين جرتا في مارس ومايو في اطار التسهيل الموسع الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي. اما موجودات بنوك الودائع المكونة بصفة رئيسية من الديون المترتبة على الخارج،فقد انتقلت على النقيض من ذلك من 588 مليون الى 1.007 ملايين درهم.

الديون على الخزينة

وصلت الديون على الخزينة الى 20.399 مليون درهم، فزادت بذلك بمبلغ 3.021 مليون او بنسبة 17,4٪ بدلا من 1950 مليون او 12,6٪ في السنة السابقة. ومن ثم، فقد ساهمت في الانشاء النقدي بمعدل 64٪.

ذلك ان التمويل النقدي لعجز الميزانية قد اتسع بشكل قوي منذ الاشهر الاولى من السنة وبصفة ابرز من سنة 1980 وذلك بموازاة زيادة النفقات العمومية. وقد استمرت حركة التصاعد هذه ولم تنقطع سوى في مارس وغشت بفضل ما حصلت عليه الخزينة من رؤوس اموال اجنبية.

وقد بلغت تسليفات معهد الاصدار 9.642 مليون فاتسعت بمقدار 1.622 مليون اوبمعدل 20,3٪ في نظير 1.247مليون او 18,5٪. وقد تمت على الخصوص في شكل تسبيقات على سندات الخزينة للمؤسسات المالية.

اما حجم السندات التي تملكها البنوك، فقد وصل الى 7.340 مليون اي بزيادة قدرها 1.053 مليون وما نسبته 16,7٪ عوضا عن 1.001 مليون او 18,9٪ سنة 1980. وقد تم تسجيل هذا التطور الذي يعزى بصفة اساسية الى ارتفاع الودائع البنكية على الرغم من القرار القاضي بالغاء ما سبق اقراره في دجنبر 1980 من ضرورة الاكتتاب في سندات الخزينة لمدة سنة بما يعادل 3,5٪ من الالتزامات. وقد تم تعويض هذا النظام في شهر غشت من هذه السنة بالاكتتاب في سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. وقد انتقلت ودائع البنوك لدى الخزينة من جهتها من 878 الى 937 مليون وذلك على الرغم من تقلص الودائع من اجل الاستيراد.

وفي الاخير، فقد زادت الاموال الموكولة للمحاسبين العموميين بمقدار 287 مليون او بمعدل 13٪ بعد ان كانت قد تقلصت بمبلغ 118 مليون او بنسبة 5,1٪ في السنة السابقة.

القروض المقدمة للاقتصاد

لقد تم احصاء القروض المقدمة للاقتصاد ضمن مقابلات المجموعة النقدية بمبلغ 14.839 مليون درهم اي بزيادة نسبتها 17,5٪ او ماقدره 2.205 ملايين، وهي زيادة تفوق بكثير ما تم تسجيله في نهاية السنة المنصرمة اي 1.534 مليون او 13,8٪.

ان تحديد نمو التسليفات البنكية الخاضعة للتأطير في نسبة 6٪ فيما يخص النصف الاول من السنة قد تبلور كما كان الشأن سنة 1980 في تباطؤ سرعة زيادة مجموع القروض المقدمة للاقتصاد. وهكذا، فان ارتفاع هذه الاخيرة لم يكن يتجاوز عند نهاية يونيو نسبة 5,4٪. وباستثناء شهر شتنبر، فقد صاحب الارتفاع الملاحظ عادة خلال النصف الثاني من السنة طلب متزايد للقروض استمر الى غاية دجنبر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويرجع نمو التسليفات الممولة من الموارد النقدية سنة 1981 بصفة اساسية الى بنوك الودائع التي زادت من التزاماتها بمبلغ 2.111 مليون او بنسبة 20,5٪ عوضا عن 1.249 مليون او 13,8٪ في السنة السابقة. اما معهد الاصدار، فقد اوقف على العكس من ذلك من نمو تسهيلاته في حدود 94 مليون اوما معدله 4٪، فساهم بذلك بنسبة 16,5٪ في التمويل الكلي مقابل 18,6٪ سنة 1980. ذلك ان البنك المركزي خفض من تسليفاته المباشرة من 601 مليون الى 541 مليون، كما رفع من القروض التي يمنحها للمؤسسات المالية المتخصصة وللبنوك من 1.754 الى 1.908 ملايين. الا ان التطور من سنة لاخرى لايعطي فكرة واضحة عن حاجيات المؤسسات البنكية والمالية من السيولات، ويمكن الرجوع الى الفصل المخصص لتوزيع السلف للوقوف على تحليلات التطورات من شهر لاخر.

عناصر مختلفة

اتسعت المجموعة النقدية في نهاية 1981 بما قدره 4.769 مليون درهم، بينما زاد مجموع المقابلات بمبلغ 4.786 مليون اي بما يزيد عن ذلك بمقدار 17 مليون. وقد جاء هذا الفارق ليرفع من ركن « العناصر المختلفة » من 718 مليون الى 735 مليون. وهو يعبر عن ارتفاع الاستخدامات النقدية للجهاز البنكي بنسبة اكبر من اتساع الموارد من نفس النوع.

الائتمان

بلغت القروض التي منحها كل من معهد الاصدار وبنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة عند 31 دجنبر 1981 ما مجموعه 22.779 مليون درهم، مسجلة بذلك توسعا قدره 3.564 مليون او ما نسبته 18,5٪. وهي زيادة تفوق تلك التي تم تسجيلها في السنة السابقة اي 2.186 مليون او 12,8٪.

ويعزى هذا التطور الى الزيادة المتفاوتة الاهمية التي عرفتها تسليفات مختلف المؤسسات الموزعة للسلف. ذلك ان التسهيلات البنكية ارتفعت بمبلغ 2.408 ملايين او بمعدل 20,5٪، وزادت تسليفات المؤسسات المالية بمقدار 1.216 مليون او بنسبة 17,7٪. وتدل هذه النتائج عن المرونة الجديدة الذي ادخلت على توزيع السلف، كما تدل على اتساع امكانيات الالتجاء الى البنك المركزي. وتظهر النتائج المذكورة ايضا حاجيات تمويل نشاط اقتصادي زاد بشكل قوي، بالاسعار الجارية واتسع علاوة على ذلك من جراء المجلوبات الهامة من الخارج في شكل سلع وخدمات.

سياسة السلف

لم يكن من شان استمرار التوترات التضخمية، وتفاقم اختلالات الاقتصاد ان يسمحا بالتخلي عن قواعد الحذر التي سارت عليها سياسة السلف الى حد الآن. ذلك انه كان من السابق لاوانه رفع التأطير بالخصوص على التسليفات البنكية، وهو التأطير الذي سمح بالحد من توسع النقد على الرغم مما خلفه من بعض المساوئ المرتبطة على وجه الخصوص بالفترة الطويلة التي ظل فيها ساري المفعول. ومن ثم، فقد واصلت السلطات العمل بنفس التاطير، ولكنها عملت على تخفيف صيغته الالزامية وذلك لجعله اكثر ملاءمة واستجابة لحاجيات القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية، وحتى لا يعرقل الحيوية المرتقبة للقطاع الخصوصي. وعمليا، فقد تبلور هذا الاتجاه في توسيع لنسب نمو القروض البنكية الخاضعة للتأطير ذلك بالحفاظ على الاجراءات الانتقائية وبالقرار الذي اتخذه بنك المغرب للتدخل مباشرة في السوق النقدية لفائدة البنوك بصفة رئيسية، مما عزز الوسائل التي يتوفر عليها البنك المركزي للتاثير على شروط اعادة تمويل مؤسسات السلف.

وعلى الرغم من التقلبات التي خضع لها تطبيق هذه السياسة وما كان لها من اثر على نتائج السنة، فمن الواضح في النهاية ان الحفاظ عليها قد سمح دون شك بتخفيف ارتفاع التوترات التي عرفتها الاسعار والحساب الخارجي.

التنظيم الكمي
الاعمال المباشرة

توقعا لنمو تعادل نسبته نمو سنة 1980، فقد تم تحديد الزيادة المسموح بها في القروض الخاضعة للتأطير في نسبة 6٪ فيما يخص النصف الاول من السنة و 14٪ من نهاية سنة لاخرى بدلا من 5٪ و 12٪ على التوالي في السنة السابقة. وعلى الرغم من هذا الارتفاع البسيط، فقد كان من المفروض ان يظل توسع المجموعة النقدية اقل من توسع الناتج الداخلي المجمل نظرا لكون التقلص المحتمل في الموجودات الخارجية كان من المفروض ان يعوض جزئيا الاثر التوسعي للزيادة المرتقبة في الديون على الخزينة.

والواقع ان التسليفات البنكية الخاضعة للتأطير تجاوزت النسبة المقررة بشكل ملموس حيث زادت بمعدل 17,8٪. كما ان التسهيلات الخارجة عن التأطير ارتفعت من جهتها بنسبة 49٪، فاسهمت بشكل واسع في الزيادة الاجمالية للقروض الموزعة من طرف بنوك الودائع والبالغة نسبتها 22٪. وقد ادى هذا التطور وما صاحبه من لجوء الخزينة الى وسائل ذات الصبغة النقدية الى توسع وسائل الأداء بنسبة 15,5٪.

المراقبة الغير المباشرة

الى جانب التحديد الكمي للقروض الذي يسمح لمعهد الاصدار بالتاثير مباشرة على قوة الانشاء النقدي للبنوك، فقد تواصل العمل بوسائل التاثير على السيولة البنكية بواسطة طرق اعادة التمويل، مما تم تدعيمه هذه السنة بتدخلات مباشرة لبنك المغرب داخل السوق النقدية وبمعدل متغير. ذلك من مزايا هذه التدخلات انها تسمح بتحديد حجم وكلفة التسهيلات الموضوعة رهن اشارة الجهاز البنكي حسب حاجيات هذا الاخير، واعتبارا للسياسة المتبعة في ميدان السلف.

وهذه التسبيقات الجديدة مضمونة بواسطة اوراق تجارية تستجيب لكل شروط إعادة الخصم. وقد كانت مبالغ هذه التسبيقات ومعدلاتها تحدد كل اسبوع بتصرف مطلق، وظلت مستوياتها بسيطة، ويبدو انها لم تلعب سوى دور محدود خلال فترة الانطلاق هذه فيما يتعلق بتنظيم السيولات.

على الرغم مما قام به البنك المركزي من توسيع امكانيات التعبئة على السندات الخصوصية، فان هذه السندات كاساس للتعبئة شهدت حصتها ضمن اعادة التمويل الاجمالية تنزل من 77٪ الى 64٪ وذلك لفائدة حصة الالتجاءات على سندات عمومية. وقد نتج هذا التطور في آن واحد عن توسع محفظة سندات الخزينة لبعض المؤسسات التي تقلص توزيعها للقروض من جراء التأطير والحفاظ على المستوى السابق لسقوف اعادة الخصم. وهذه السقوف التي لم تعد تمثل سوى 20٪ تقريبا من مجموع الامكانيات الاجمالية بدلا من الثلث في نهاية 1980، فقدت من جهة اخرى من اهميتها النسبية بالقياس للتسهيلات الخارجة عن السقف اذ بلغ متوسط هذه الاخيرة 1.526 مليون اي ما يفوق 68٪ من التسليفات على سندات حرة و 44٪ تقريبا من مجموع مساعدات معهد الاصدار.

لقد شملت تعبئة القروض من اجل التصدير، والديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق في المجموع ماينا هز مليار درهم. اما الحساب الخاص بتمويل الحبوب البالغ 150 مليون خلال النصف الاول من السنة، فقد تم تحديده في 300 مليون بالنسبة للنصف الثاني من السنة. كما بلغت التسبيقات ذات المعدل المتغير داخل السوق النقدية 143 مليون، في حين ان القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم والتسبيقات الخاصة ذات المعدل المرتفع ظلت محدودة الاهمية. وفي المجموع، فان امكانيات اعادة تمويل الجهاز البنكي على سندات عمومية وخصوصية استطاعت ان تتسع بشكل ملموس حيث انتقلت من 2 الى 3,5 ملايير درهم.

ان زيادة السيولات الموضوعة رهن اشارة البنوك قد صاحبتها شروط تبين انها ملائمة في المجمل اعتبارا للجوالواسع الذي اقدمت عليه البنوك للموارد الخارجة عن السقف، وللتدخلات المباشرة لبنك المغرب داخل السوق النقدية وما نتج عنها من انخفاض في معدلات العمليات التي جرت بين البنوك. واذا كان هذا التبسيط يعبر عن حرص السلطات النقدية على تلافي عرقلة النمو، فانه يتعين الحرص على ان لا يؤدي هذا التطور الى الاخلال بحيوية البنوك في نشاطها لتجميع التوفير. في الوقت الذي كان من المنتظر القيام برفع معدلات الفائدة. وكيفما كان الامر، فانه يبدو ضروريا من الان فصاعدا التحلي بمزيد من التروي في اختيار وسائل التدخل والجمع بينها بشكل اكثر تناسقا.

الاعمال الانتقائية

حتى يتسنى تأمين التمويل اللازم للقطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي وفي اصلاح التوازنات، فقد تقرر الحفاظ على القروض من اجل التصدير والاستثمار على هامش كل تحديد مع استمرار استفادتها من معدلات تفضيلية.

وهكذا، فان التسليفات لشركة التصدير ظلت توزع دون تحديد كمي ويعاد تمويلها خارج السقف وبمعدل تفضيلي، ومن ثم، فقد زاد حجمها باكثر من 400 مليون او بنسبة تفوق 85٪ فيما يتعلق بالديون المترتبة على الخارج وبما يربو عن 200 مليون او 68٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق.

كما ان القروض البنكية للاستثمار بقيت غير خاضعة لكل من التأطير ولمعامل تقسيم المخاطر، كما ظلت تعبئتها ممكنة بالنسبة للجزء الفائض على المحفظة الدنيا للسندات المتوسطة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاجل القابلة لاعادة الخصم. وبالاضافة الى ذلك، فان البنوك استطاعت ان تحصل هذه السنة ايضا على اعتماد خاص لاعادة التمويل لدى البنك الوطني للانماء الاقتصادي على مختلف التسليفات الخارجية وذلك بالنسبة للقروض المقدمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولنفس الغرض، فانه لم يفت السلطات ان تجدد مرة اخرى توصياتها للمؤسسات البنكية لكي تحث الشركات على تنمية التمويل الذاتي وان لا تشجع انشطة المضاربة حتى يتسنى لها تخصيص الموارد الضرورية لتمويل القطاعات ذات الاولوية.

ومع مختلف هذه الاجراءات، فان الحجم الاجمالي للقروض المتوسطة الاجل لم يزد سوى بمبلغ 45 مليون درهم اوبنسبة 4,9٪ على الرغم من التوسع الذي شهدته التسليفات للصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يصل سوى الى 16,4٪ من الودائع لاجل التي جمعتها البنوك، غير ان الضعف النسبي للتدخلات البنكية في هذا الميدان قد عوض بتدخلات المؤسسات المالية المتخصصة التي تؤمن الجزء الاكبر من تمويل الاستثمارات، مما يرجع الفضل فيه بحق ولو جزئيا الى مختلف التسليفات التي تتلقاها من البنوك. فالى جانب القروض التي تمنحها هذه الاخيرة داخل السوق النقدية، يمكنها ان تدرج ضمن محفظتها الدنيا من السندات المتوسطة الاجل السندات التي تصدرها المؤسسات المالية، كما طلب منها هذه السنة ان تكتتب في سندات للصندوق بمبلغ 490 مليون لفائدة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي تعويضا لسندات الخزينة التي كانت تمتلكها، وذلك مقابل تخفيض معدل الاحتياطي النقدي.

وفي النهاية، فان التوسع السنوي البالغ 22٪ والذي شهدته التسليفات البنكية سواء منها الخاضعة للتاطير ام غير الخاضعة له، يبين بان سياسة السلف المتبعة سنة 1981 كانت تتميز بقليل من الصرامة، ومهما يكن هذا التطور مبررا، فان الاختلال القوي للتوازنات الاساسية، يحث على المزيد من اليقظة والحذر طالما بقيت مستلزمات عجز المالية تضغط على الانشاء النقدي.

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

ظل توزيع البنوك حسب اهمية وضعياتها يتميز بالتمركز القوي جدا بل ويميل هذا الاخير الى الارتفاع حيث ان ثمان مؤسسات من الخمسة عشر بنكا مثلت وحدها مرة اخرى مايفوق قليلا 91٪ من المجموع، وان حصة البنكين الاكثر اهمية ارتفعت من 42,3٪ الى 44,1٪.

مبلغ الوضعيات في نهاية السنة

حجم الوضعية ملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		النسبة المئوية من المجموع	
	1980	1981	1980	1981	1980	1981
4000 فأكثر	2	2	10 025	12 787	42.3	44.1
من 1000 إلى أقل من 4000	6	6	11 705	13 636	49.3	47.1
أقل من 1000	7	7	1 996	2 558	8.4	8.8
المجموع	15	15	23 726	28 981	100.0	100.0

تدعمت الشبكة البنكية ب 35 وكالة، فارتفع بذلك مجموع الشبابيك الى 611 يوجد ما يزيد على الربع منها بمدينة الدار البيضاء حيث تتلقى حصة 41٪ من الودائع.

التطور العام

للموارد والاستعمالات

وصل الحساب الختامي المجمع لبنوك الودائع الى 26.225 مليون درهم، مسجلا بذلك زيادة نسبتها 21,1٪ بدلا من 10,9٪ في السنة السابقة. ان توسع اهم الاستعمالات وخصوصا منها الديون على الخزينة وبالاخص القروض المقدمة للاقتصاد، على الرغم مما صاحبه من ارتفاع ملموس في الودائع تحت الطلب ولاجل، قد استلزم زيادة كبيرة في الالتجاءات لمعهد الاصدار. ويبين الجدول التالي حركة تطور نشاط الجهاز البنكي من خلال اهم عملياته (1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 50.

ملايين الدراهم	نهاية 1980	نهاية 1981	التغيير بالنسبة المائوية
الاستخدامات			
الموجودات بالصندوق والاحتياطي النقدي	389	474	21,9
منها الاحتياطي النقدي	(84)	–	–
الديون على الخزينة	7 165	8 277	15,5
منها : محفظة السندات العمومية	(6 287)	(7 340)	(16,7)
الودائع من أجل الاستيراد	(831)	(688)	(17,2-)
ودائع أخرى	(47)	(249)	(429,8)
القروض الاقتصاد	11 740	14 148	20,5
التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	123	337	174,0
الرسوم بالمحفظة	836	1 374	64,4
الموجودات الخارجية (1)	393	443	12,7
التغييرات والعناصر المختلفة	1 013	1 173	15,7
المجموع	21 659	26 226	21,1

ملايين الدراهم	نهاية 1980	نهاية 1981	التغيير بالنسبة المائوية
الموارد			
الاموال الذاتية	911	1 224	34,4
المخصصات للمخاطر	190	231	21,6
الودائع تحت الطلب	12 971	15 062	16,1
منها : العمليات لاجل قصير جدا (2)	(8)	(32)	(300,0)
الودائع لاجل	4 649	5 872	26,3
الودائع من أجل الاستيراد	864	707	18,2-
الالتزامات الخارجية	279	341	22,2
مساعدات معهد الاصدار (3)	1 661	2 673	60,9
مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة)	134	116	13,4-
المجموع	21 659	26 226	21,1

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن القروض الاقتصاد

(2) يتمثل الودائع تحت الطلب لدى البنوك المأخوذ من الاحصائيات النقدية كذلك ودائع المؤسسات المالية المتخصصة وكذا التسليفات لاجل قصير جدا، والتي تقدمها هذه الاخيرة للبنوك في إطار السوق النقدية.

(3) بما في ذلك السندات المتوسطة الاجل التي تمر عن طريق البنك الوطني الانماء الاقتصادي.

الاستعمالات

ظلت القروض المباشرة للاقتصاد تمثل 54٪ تقريبا من مجموع الاصول حيث بلغت 14.148 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 2.408 ملايين اوما نسبته 20,5٪ بدلا من 1.453 مليون او 14,1٪ في السنة السابقة. وقد كان الشان كذلك بالنسبة للقروض الخاضعة للتأطير واكثر منها التسليفات الغير الخاضعة له حيث زاد بنسبة عالية بلغت على التوالي ما يقرب من 18٪ و45٪. وقد اتسعت القروض القصيرة الاجل بمعدل 22٪ خصوصا على اثر الزيادة القوية للتسليفات الممنوحة لقطاع الصادرات، فساهمت في مجموع الزيادة بنسبة 97٪. وعلى النقيض من ذلك، فان القروض المتوسطة الاجل لم تتسع سوى باكثر من 5٪ على الرغم من كل المساعي الرامية الى تنميتها.

وفي هذا الصدد، فان المجموعة البنكية برمتها لم تراع كما كان الشأن سنة 1980 القاعدة التي تلزمها بالحفاظ على نسبة 0,5٪ من التزاماتها في شكل محفظة دنيا للسندات الممثلة للقروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم، مع انه سمح لها منذ ابريل 1980 بادماج السندات التي تصدرها المؤسسات المالية المتخصصة.

وقد وصلت ديون البنوك على الخزينة الى 8.277 مليون درهم اي ما يمثل 31,6٪ من الاستعمالات، فزادت بذلك بمعدل 15,5٪ مقابل 12,9٪ في السنة السابقة. هذا وينبغي ان تمثل المحفظة الدنيا من السندات العمومية 30٪ من مجموع الودائع، وهي قاعدة استجابت لها كل البنوك باستثناء اربعة منها. وقد اتسعت المحفظة المذكورة في ظرف سنة بمعدل 16,7٪ اذ بلغت 7.340 مليون. ولولا ان سندات الخزينة لمدة سنة المكتتبة عند نهاية دجنبر 1980 مقابل تخفيض معدل الاحتياطي النقدي من 4٪ الى 0,5٪، قد تم تعويضها بنفس الشروط بسندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، لكان اتساع المحفظة المذكورة اكثر اهمية. والى جانب ذلك، فقد انتقلت موجودات البنوك لدى الخزينة من 47 الى 249 مليون. الا ان الاموال المودعة برسم الايداع من اجل الاستيراد انخفضت على العكس من ذلك بنسبة 17,2٪ حيث نزلت من 831 الى 688 مليون.

وقد انتقل حجم التسليفات البنكية للمؤسسات المالية المتخصصة عن طريق السوق النقدية بصفة رئيسية من 123 الى 337 مليون، وقد اضيف اليها في شهر يوليوز الاكتتاب من طرف البنوك في حدود 3,5٪ من التزاماتها وبمبلغ 490 مليون في سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بمعدل 3٪ وذلك تعويضا لسندات الخزينة لمدة سنة.

اما الموجودات السائلة من ارصدة وحسابات لدى بنك المغرب فقد سجلت توسعا ملحوظا نسبته 21,9٪ اذ بلغت 474 مليون وذلك قصد احترام القاعدة التي تلزم بالحفاظ على رصيد متوسط يقابل على الاقل 0,5٪ من الالتزامات وذلك بحساب عادي. وقد تم احترام هذه القاعدة تقريبا على مدار السنة كلها.

الموارد

على عكس ما جرى في السنة السابقة، فان موارد البنوك وبالاخص منها الاموال الذاتية والودائع زادت بنسق اقل من الاستعمالات اي بنسبة 18٪ بدلا من 21,1٪، مما اسفر عن ارتفاع حاجيات البنوك للسيولات بما يناهز مليار درهم، بينما كانت نفس الحاجيات قد تقلصت بمقدار 284 مليون سنة 1980.

فقد وصلت الودائع الى 21.641 مليون اي بتوسع قدره 3.157 مليون اوما معدله 17,1٪ عوضا عن 2.310 ملايين او 14,3٪ في السنة السابقة. وقد نتجت هذه الزيادة في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حدود الثلثين عن الودائع تحت الطلب التي ارتفعت بنسبة 16,1٪، في حين ان الحسابات والسندات ذات الاجل المحدد سجلت سبقا بمعدل 26,3٪ يعزى في جزء منه الى رفع معدلات الفائدة الدائنة في اكتوبر 1980. ومن ثم، فان حصة الودائع لاجل انتقلت من 21,5٪ الى 22,4٪ من مجموع الموارد، ومن 26,4 الى 28,1٪ من الودائع. اما الودائع من اجل الاستيراد والتي تلعب البنوك بالنسبة لها دور الوسيط بين المستوردين والخزينة، فقد تقلصت بنسبة 18,2٪ اذ نزلت الى 707 ملايين وذلك على اثر اعفاء العديد من المنتوجات منها.

يمثل معدل سيولة البنوك نسبة الحاصل بين الاصول السائلة والقابلة للتعبئة من جهة والالتزامات تحت الطلب ولاجل قصير من جهة اخرى. وقد بلغ هذا المعدل في المتوسط 73٪ اي ما يتجاوز بكثير المعدل الادنى البالغ 50٪.

اما الاموال الذاتية، فقد وصلت الى 1.224 مليون فاتسعت بذلك بنسبة 34,4٪ من جراء الزيادة في رسمال ثلاث مؤسسات، وبالاخص على اثر تحسن النتائج. ومن ثم، فقد سمح توسيع الوضعية الصافية للبنوك بالاستمرار بشكل افضل في احترام معامل تقسيم المخاطر الذي يحدد المبلغ الاقصى للتسليفات الممكن تقديمها لشخص واحد في نسبة 10٪ من الوضعية الصافية المذكورة، وكذا احترام معامل الملاءة الذي يحدد النسبة الدنيا بين الاموال الذاتية والالتزامات الاجمالية في 5٪.

المؤسسات المالية المتخصصة

التطور العام للموارد والاستعمالات

اتسع الحساب الختامي المجمع للمؤسسات المالية المتخصصة البالغ عددها خمسة (1) بنسبة 15,9٪ اي بنسق اسرع مما كان عل الحال في نهاية السنة الفارطة. وقد وصل الى 11.169 مليون درهم اي ما يعادل 42,6٪ من وضعية البنوك.

علايين الدراهم	سنة 1980	سنة 1981	التغيرات بالنسبة المائوية
الاستعمالات			
ديون على الخزينة	1 062	1 138	7,2
ديون على البنوك	312	329	5,4
قروض للاقتصاد	6 874	8 090	17,7
قروض للجماعات العمومية	392	408	4,1
محفظة السندات	704	692	1,7–
استعمالات أخرى	293	270	7,8–
استعمالات مختلفة صافية	–	242	–
المجموع	9 637	11 169	15,9
الموارد			
الاموال الذاتية	855	882	3,2
مساعدات الدولة	373	404	8,3
اقتراضات خارجية	2 702	3 128	15,8
اقتراضات داخلية	1 161	1 954	68,3
سهاء			
سندات إلزامية وسندات	(1 038)	(1 617)	(55,8)
قروض وتسبيقات البنوك	(123)	(337)	(174,1)
ودائع لاجل قصير	3 625	3 967	9,4
مساعدات معهد الاصدار	780	834	6,9
موارد مختلفة صافية	141	–	–
المجموع	9 637	11 169	15,9

الموارد

اتسعت الموارد في مجموعها بمقدار 1.532 مليون. وقد نتج اكثر من نصف الزيادة عن الاقتراضات بالسوق الداخلية التي قدمتها البنوك بصفة رئيسية، كما نتجت الزيادة المذكورة في حدود 27,8٪ من رؤوس الاموال الخارجية (1).

الا ان هذا التطور الاجمالي يشمل مفارقات كبيرة من مؤسسة لاخرى وذلك بسبب ما تتميز به كل مؤسسة من خاصيات.

سجلت الودائع لدى المؤسسات المالية ارتفاعا قدره 342 مليون اوما نسبته 9,4٪ حيث بلغت 3.967 مليون ممثلة بذلك ما يقرب من 36٪ من الموارد. وقد حصل صندوق الايداع والتدبير وحده على 3.523 مليون وهو مبلغ يمثل 83٪ من التزامات هذه المؤسسة، وتم تقديم الجزء الاكبر منه من طرف صندوق التوفير الوطني وصندوق الضمان الاجتماعي. اما الحسابات المفتوحة لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فلم تشهد اي تغيير يذكر حيث وصلت الى 418 مليون اي ما يمثل 16,5٪ من موارد هذه المؤسسة.

وقد مثلت الاقتراضات الخارجية نسبة 28٪ من الموارد الاجمالية اذ بلغت عند نهاية السنة 3.128 مليون اي بزيادة قدرها 426 مليون او ما معدله 15,8٪، وذلك في نظير 160 مليون او 6,3٪ في السنة السابقة. وقداستفاد من التسليفات الجديدة بحصص متساوية تقريبا كل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي واللذان وصل التجاؤهما للاقتراضات الخارجية الى 1.659 و868 مليون على التوالي، الشيء الذي سمح بتمويل ما يقرب من نصف استعمالات المؤسسة الاولى و 34٪ من استعمالات الثانية.

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والفندقي، والصندوق المغربي للصفقات.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

وعلى النقيض من ذلك، فان التجاءات القرض العقاري والفندقي للتسليفات الخارجية ظلت دون تغيير تقريبا.

وصلت محفظة السندات والسندات الالزامية التي تم اصدارها سواء بالسوق المالية ام للاكتتاب فيها من طرف بنوك الودائع الى 1.617 مليون اي ما يعادل 14,5٪ من مجموع الموارد. وقد زادت بمبلغ 579 مليون او ما نسبته 55,8٪ مما يعزى بشكل اساسي الى اكتتاب الجهاز البنكي بمقدار 490 مليون في السندات لمدة سنة صادرة عن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي كان عليه ان يواجه في منتصف السنة احتياجات كبيرة للسيولات نظرا لصعوبات التسديد التي ابداها الفلاحون. ومن ثم فقد انتقلت اقتراضات هذه المؤسسة بالسوق الداخلية في ظرف سنة من 82 مليون فقط الى588 مليون، كما انتقلت اقتراضات القرض العقاري والفندقي من 605 الى 702 مليون، في حين ان اقتراضات البنك الوطني للانماء الاقتصادي نزلت من 351 الى 328 مليون. وعلاوة على ذلك، فقد حصلت المؤسسات المالية من لدن البنوك وبواسطة السوق النقدية على تسهيلات متزايدة بشكل ملموس حيث انتقلت من 123 الى 337 مليون.

اما معهد الاصدار من جهته، فانه لم يغير من الحسابات الخاصة بالتعبئة باستثناء حساب القرض العقاري والفندقي الذي تم رفعه من 220 الى 250 مليون. غير انه منح لهذه المؤسسة الاخيرة وكذا الصندوق الوطني للقرض الفلاحي تسبيقات بمعدلات متغيرة بلغ سقفها 30 مليون بالنسبة للقرض العقاري والفندقي و 80 مليون فيما يخص الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. وفي المجموع، فان اعادة التمويل التي منحها معهد الاصدار لم تتجاوز مبلغ 834 مليون ولم تزد سوى بمقدار 54 مليون او بنسبة 6,9٪.

الاستعمالات

مثل حجم القروض التي قدمتها المؤسسات المالية 72٪ من استعمالات هذه الاخيرة، حيث وصل الى 8.090 مليون اي بزيادة قدرها 1.216 مليون او ما معدله 17,7٪ مقابل 650 مليون او 10,4٪ فقط في السنة السابقة. ويدخل ضمن هذا المجموع بصفة رئيسية كل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي بمبلغ 2.628 مليون، والقرض العقاري والفندقي بمقدار 674. 2 مليون والصندوق الوطني للقرض الفلاحي بما قيمته 2.277 مليون. ان هذا التوسع الاستثنائي للتسليفات البالغ 607 ملايين او ما نسبته 36,3٪ قد نتج الى حد كبير عن ترحيل الاستحقاقات الذي استفاد منه القطاع الفلاحي. وقد اتسعت تسليفات القرض العقاري والفندقي بنسبة 15,7٪ او بمبلغ 370 مليون، كما سجلت قروض البنك الوطني للانماء الاقتصادي ارتفاعا بمعدل 5,3٪ او بمقدار 133 مليون.

اما القروض المقدمة للاقتصاد من طرف صندوق الايداع والتدبير في شكل تسبيقات لفروعه بصفة اساسية، فقد انتقلت من 334 الى 448 مليون، كما انتقلت التسهيلات التي قدمتها هذه المؤسسة للجماعات المحلية من 392 الى 408 ملايين. وقد ظل الصندوق بالاضافة الى ذلك يمثل احد المقرضين الرئيسيين بالسوق النقدية واحد اهم المكتتبين في القيم المنقولة للدولة حيث كان يملك منها ما قيمته 1.086 مليون.

واخيرا، فان محفظة الرسوم التي يتوفر على مجموعها تقريبا صندوق الايداع والتدبير، والتي كانت قد اتسعت بمعدل 20٪ في السنة السابقة، فقد نزلت هذه السنة الى 692 مليون اي بانخفاض خفيف نسبته 2٪.

توزيع السلف

وصلت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف كل من بنك المغرب وبنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة الى 22.779 مليون، فسجلت بذلك توسعا قدره 3.564 مليون او ما معدله 18,5٪ من نهاية سنة لاخرى بدلا من 2.186 مليون او 12,8٪ في السنة السابقة.

ويبين الجدول التالي حركة تطور توزيع القروض حسب مصدرها وتمويلها ومدتها.

توزيع القروض المقدمة الاقتصاد

	1978	1979	1980	1981
حسب مصدر تمويلها				
معهد الاصدار	283	518	601	541
بنوك الودائع	9 233	10 287	11 740	14 148
المؤسسات المالية المتخصصة	5 424	6 224	6 874	8 090

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلايين الدراهم	نهاية 1978	نهاية 1979	نهاية 1980	نهاية 1981
حسب تمويلها	**14 940**	**17 029**	**19 215**	**22 779**
معهد الاصدار	1 665	2 340	2 707	3 152
بنوك الودائع	8 387	9 149	10 403	12 592
المؤسسات المالية المتخصصة	4 888	5 540	6 105	7 035
	14 940	**17 029**	**19 215**	**22 779**
حسب مدتها				
لاجل قصير	**9 296**	**10 931**	**12 755**	**15 465**
معهد الاصدار	283	518	601	541
بنوك الودائع	8 224	9 298	10 767	13 105
المؤسسات المالية المتخصصة	789	1 115	1 387	1 819
لاجل متوسط وطويل	**5 644**	**6 098**	**6 460**	**7 314**
بنوك الودائع	1 009	989	973	1 043
المؤسسات المالية المتخصصة	4 635	5 109	5 487	6 271
	14 940	**17 029**	**19 215**	**22 779**

حسب مصدر التوزيع

بلغت القروض البنكية 14.148 مليون، فزادت بذلك بمقدار 2.408 ملايين اونسبة 20,5٪ (1)، في حين ان القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية وصلت الى 8.090 مليون، فكانت زيادتها اقل، اي ما قدره 1.216 مليون او ما يعادل 17,7٪. ومن ثم، فان حصة البنوك ضمن توزيع القروض ارتفعت من 61,1٪ الى 62,1٪ بينما تقلصت حصة المؤسسات المتخصصة حيث نزلت من 35,8٪ الى 35,5٪.

حسب التمويل

وصل مجموع القروض التي مولتها البنوك الى 12.592 مليون اي بزيادة قدرها 2.189 مليون اوما معدله 21٪، ونظرا لنمو تسليفات هذه المؤسسات بنسق اقل، فان البنوك لم تمول سوى 89٪ من القروض المذكورة بدلا من 88,6٪ في السنة السابقة.

اما التسليفات التي مولتها المؤسسات المالية المتخصصة، فقد بلغت 7.035 مليون اي بتوسع قدره 930 مليون او ما نسبته 15,2٪، فمثلت بذلك 87٪ من مجموع القروض التي وزعتها في نظير 88,8٪ سنة من قبل.

وبلغت القروض التي مولها بنك المغرب 3.152 مليون مسجلة بذلك توسعا قدره 445 مليون او ما معدله 16,4٪، وقد مثلت هذه القروض 13,8٪ من التمويل الاجمالي لمعهد الاصدار وكانت تتشكل بصفة اساسية من التجاءات القروض بمقدار 1.777 مليون والتجاءات المؤسسات المالية بمبلغ 834 مليون.

وفي النهاية، فان حصة القروض التي قدمتها بنوك الودائع والمؤسسات المتخصصة وبنك المغرب وصلت على التوالي الى 55,3٪ و 30,9٪ و 13,8٪ من مجموع التمويل.

حسب المدة

قدمت بنوك الودائع ما نسبته 84,7٪ من القروض القصيرة الاجل، ومنحت المؤسسات المالية المتخصصة ما معدله 85,7٪ من التسليفات لاجل متوسط وطويل، مما يؤكد صبغة تخصص كل منها.

فقد وصلت التسهيلات لاجل قصير الى 15.465 مليون اي ما يناهز نسبة 68٪ من مجموع القروض، مسجلة بذلك زيادة قدرها 2.710 ملايين او ما معدله 21,2٪ منها 2.338 مليون منحتها البنوك وحدها. اما التزامات المؤسسات المالية المتخصصة، فقد ارتفعت من جهتها بمبلغ 432 مليون او بنسبة 31,1٪.

وبلغت القروض الطويلة الاجل 7.314 مليون اي ما يقل عن نصف التسليفات لاجل قصير، فاتسعت بمعدل 13,2٪ او بمقدار 854 مليون، مما يعزى الى المؤسسات المالية بنسبة 92٪.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

حسب قطاعات النشاط

وصلت القروض التي تم احصاؤها عند نهاية دجنبر 1981 على يد المصلحة المركزية للمخاطر الى 15.207 ملايين فلم تزد سوى بنسبة 10,7٪ وذلك على اثر انخفاض معدل التصريحات الذي نزل من 80,2٪ الى 74,9٪ فيما يخص البنوك ومن 62,8٪ الى 56,4٪ فيما يتعلق بالمؤسسات المالية.

ويبين الجدول التالي توزيع القروض المصرح بها لبنك المغرب بحسب قطاعات النشاط دون تمييز فيما يخص مصدرها او مدتها.

قطاعات النشاط (بلايين الدراهم)	نهاية 1980	نهاية 1981	التغييرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد	**1 475**	**1 487**	**0,8**
منها :			
- الزراعات	454	492	8,4
- الانشطة الملحقة بالفلاحة	594	584	1,7 –
- الصيد	237	206	13,1 –
- أنشطة فلاحية أخرى	190	205	7,9
المعادن والصناعة	**6 441**	**7 489**	**16,3**
- الطاقة	537	837	55,9
- (منها النفط والوقود)	(452)	(729)	(61,3)
- المعادن	194	421	117,0
- مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	1 152	1 041	9,6 –
- الصناعات الميكانيكية	924	985	6,6
- الصناعات الكيماوية	607	735	21,1
- الصناعات الغذائية	1 199	1 361	13,5
- صناعات النسيج	1 115	1 326	18,9
- صناعات مختلفة	713	783	9,8
الخدمات وغيرها	**5 824**	**6 231**	**7,0**
- التجارة	2 356	2 517	6,8
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(879)	(787)	(10,5 –)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(729)	(895)	(22,8)
(تجارة النسيج)	(155)	(187)	(20,6)
- وسطاء التجارة والصناعة	105	88	16,2 –
- النقل وما يلحق به	1 033	869	15,9 –
(النقل البحري)	(744)	(555)	(25,4 –)
- الفنادق	266	293	10,2
- أشغال عقارية	402	553	37,0
- أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وكراء الاستعمال وشركات المساهمة)	1 100	1 198	8,0
- عناصر مختلفة	562	713	26,0
المجموع	**13 740**	**15 207**	**10,7**
منها :			
- القروض لاجل قصير	8.894	10 223	14,9
- القروض لاجل متوسط وطويل	4 846	4 984	2,9

شهد هيكل توزيع القروض المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية نوعا من التغيير مما يرجع السبب فيه بصفة رئيسية الى ارتفاع التسليفات الممنوحة لفروع « المعادن » و « الطاقة »، اذ انتقلت حصتها ضمن المجموع من 5,3٪ الى 8,3٪ وذلك على حساب حصص باقي النشاطات الاخرى والتي نزلت الى 10,7٪ فيما يتعلق « بالفلاحة والصيد » و 41,6٪ و 42,4٪ على التوالي فيما يرجع لقطاعي « الصناعة » و « الخدمات ».

وهكذا، فان القروض المقدمة للفلاحة وللصيد لم تزد سوى بمقدار 12 مليون او بنسبة 0,8٪. ويعزى ذلك الى تقلص التسليفات للانشطة التابعة للفلاحة وبالاخص للصيد، والى الزيادة البسيطة في القروض الممنوحة للزراعات. الا ان المبالغ المصرح بها محدودة المدلول حيث ان 80٪ من القروض التي يستفيد منها القطاع لا تخضع للتصريح نظرا لضعف مبلغ كل قرض على حدة.

وعلى النقيض من ذلك، فان التسليفات للطاقة والمعادن والصناعة سجلت في المجموع نموا ملحوظا قدره 1.048 مليون او ما نسبته 16,3٪. وهمت هذه الزيادة كل الفروع باستثناء البناء والاشغال العمومية الذي شهد قروضه تتقلص بمعدل 9,6٪. اما الفروع التي عرفت اكبر نسب الارتفاع فهي الصناعات الكيماوية وصناعات النسيج والصناعات الغذائية بالاضافة الى الطاقة والمعادن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد اتسعت التسليفات المقدمة للخدمات بمعدل 7٪ او بمبلغ 407 ملايين. فبغض النظر عن وسطاء التجارة والصناعة وعن النقل واللذان تقلصت التزاماتها على التوالي بنسبة 16,2٪ و 15,9٪، فقد حصلت كل الفروع الاخرى على قروض بلغت نسبة زيادتها 37,6٪ فيما يخص الاشغال العقارية و10,2٪ فيما يتعلق بالفنادق و 6,8٪ و 8,9٪ تواليا فيما يرجع للتجارة والانشطة المالية.

توازن السيولات البنكية

نظرا لكون الاستعمالات البنكية زادت هذه السنة باسرع من الودائع اي بنسبة 21,1٪ و 17,1٪ على التوالي، فان الرخاء الذي لوحظ سنة 1980 فيما يعود للسيولات لم يستمر. الا ان البنوك استطاعت ان تعيد تكوين سيولتها بسهولة وذلك بفضل توسع امكانياتها لاعادة التمويل.

فالضيق الملموس في الخزائن الذي لوحظ منذ بداية السنة تزايد اثناء النصف الثاني منها، ولكنه تخفف بشكل ملحوظ في شهر دجنبر. وقد نتج الضغط المذكور في البداية عن الآثار التي احدثتها تسديدات الخزينة لديون معهد الاصدار، كما نتج فيما بعد وبصفة اساسية عن خروج العملات الاجنبية وما صاحبه من توسع في تداول العملة الائتمانية ابتداء من شهر يونيو.

وحتى تتمكن البنوك من تحقيق التوازن بين مواردها واستعمالاتها فقد استطاعت ان تحصل اجماليا من لدن بنك المغرب علاوة على سقف اعادة الخصم، على تسهيلات مرتفعة جدا خارج السقف، وعلى فائض هام قابل للتعبئة في محفظتها من السندات العمومية. كما استطاعت ان تستفيد ولاول مرة من تسبيقات مباشرة داخل السوق النقدية. ومن تم، فعلى الرغم من توسع التجاءات البنوك لمعهد الاصدار بنسبة بلغت 51,4٪ على اساس المتوسط في نهاية الاشهر، فان هذه المؤسسات لم تستعمل في الواقع امكانياتها لاعادة التمويل سوى في حدود 75,2٪ بدلا من 84,4٪ في السنة السابقة. وبموازاة ذلك، فان التسليفات التي قدمت لها من طرف المؤسسات المالية المتخصصة تقلصت تدريجيا حيث ظلت خلال الجزء الاكبر من السنة دون مستواها في بداية السنة.

العوامل التي اثرت على السيولة البنكية

خلافا للتحسن الذي كان قد ميز السيولات البنكية سنة 1980، فقد انطبعت هذه الاخيرة في المجمل بضيق كبير. ذلك ان عوامل السيولة البنكية كان لها اثر تضييقي في المجموع كما يتبين من الجدول التالي :

ملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة «البنك المركزي»	235 +	211 -	1 492 -	1 444 -
منها :				
ـ الاوراق والقطع البنكية المتداولة	(152 +)	(271 -)	(750 -)	(1 364 -)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(83 +)	(60 +)	(742 -)	(80 -)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	36 -	795 -	601 -	859 -
ديون معهد الاصدار على الخزينة	788 -	638 +	1 453 +	1 648 +
تسليفات معهد الاصدار للمؤسسات المالية المتخصصة ولمختلف الدائنين	112 -	52 -	287 -	5 -
عوامل أخرى	133 -	38 -	229 -	352 -
المجموع	**834 -**	**458 -**	**1 156 -**	**1 012 -**
إلتجاءات البنوك لمعهد الاصدار	**834 +**	**458 +**	**1 156 +**	**1 012 +**

• يتعلق الامر بالتغييرات بالمبالغ المطلقة بالقياس لنهاية دجنبر 1980. فالمبالغ ذات الاثر التضييقي مسبوقة بعلامة الطرح، وفي حالة العكس، فهي مسبوقة بعلامة الجمع.

على الرغم من اهمية رؤوس الاموال التي حصلت عليها الخزينة بالاخص خلال اشهر مارس وغشت ودجنبر، فان حركة تطور الاحتياطيات الصافية من الصرف كان لها اثر سلبي طيلة السنة. وقد كان هذا الاثر اكثر حدة خلال الربع الاول من السنة بسبب تسديدات الخزينة لديون معهد الاصدار. وقد ادت زيادة اداءات الدولة مما تبلور في ارتفاع الديون على الخزينة الى تخفيف الضغط خلال الثلاثة اشهر الموالية، الشيء الذي لم يستمر فيما بعد،غير انه تم تعويض اثره من جراء التوسع الموسمي لتداول العملة الائتمانية خلال النصف الثاني من السنة. الا ان الخزائن اتسعت بشكل ملحوظ خلال شهر دجنبر، وذلك تحت التاثير المزدوج لارتفاع نفقات الدولة واعادة تكوين الموجودات الخارجية.

اعادة التمويل لدى بنك المغرب

الى جانب التسليفات المعتادة التي يمنحها معهد الاصدار الى المؤسسات البنكية، كانت هناك سنة 1981 تسهيلات اخرى قدمت في شكل تسبيقات بمعدلات متغيرة داخل السوق النقدية (1). ومن تم، فقد وصلت التجاءات البنوك في المجموع الى مستويات تفوق الى حد كبير مستويات السنة الفارطة، كما يبن ذلك الجدول التالي :

(في نهاية الاشهر وبملايين الدراهم)

النصف الاول من السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
1980	1 741	1 683	1 797	1 641	1 543	1 469
1981	1 964	1 822	2 495	2 469	2 318	2 119
النصف الثاني من السنة	**يوليوز**	**غشت**	**شتنبر**	**أكتوبر**	**نونبر**	**دجنبر**
1980	1 571	1 909	1 702	1 760	2 134	1 661
1981	2 705	3 154	2 816	3 090	3 709	2 673

بلغت الاستعمالات الفعلية بالمتوسط في نهاية الاشهر 2.611 مليون وذلك من اصل مبلغ كلي مرخص به قدره 3.490 مليون. ومن تم، فقد زادت الاستعمالات المذكورة بشكل قوي جدا اي بنسبة 51,4٪، ووصلت الى حدها الاعلى البالغ 3.709 ملايين في شهر نونبر. وانتقلت هذه التسهيلات من نصف سنة لاخر من 2.200 الى 3.025 مليون اي مايعادل استعمالا نسبته 74٪ و77٪.

واعتبارا للتوسع الهام الذي شهدته محفظة الجهاز البنكي من سندات الخزينة، فان هيكل التدخلات بحسب طبيعة قواعدها الاساسية تغير بصفة ملموسة. وهكذا فان حصة السندات العمومية التي تمت تعبئتها في المتوسط بمبلغ 755 مليون وصلت الى 28,9٪ بدلا من 22,6 في السنة السابقة، وذلك على حساب حصة التسبيقات على سندات خصوصية. وفي هذه الظروف، فان السقف الاجمالي لاعادة الخصم الذي لم يتم رفعه والذي استعمل في الجزء الاكبر منه اي بمبلغ 597 مليون لم يعد يمثل سوى ما يقرب من 23٪ من وسائل اعادة التمويل عوضا عن 36,7٪ سنة 1980. اما الالتجاءات الاخرى على سندات خصوصية، فقد شهدت حصتها تنتقل على النقيض من ذلك من 40,7٪ الى 48,2٪. ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى ارتفاع مبلغ تعبئة القروض للتصدير. اما الحساب الخاص بالحبوب والذي استعمل الى حد كبير خلال النصف الاول من السنة، فقد خلف جزءا غير مستعمل يناهز 45٪ على اثر مضاعفة مبلغه في شهر يوليوز. وعلاوة على ذلك، فقد قام بنك المغرب بتقديم 143 مليون في المتوسط بالسوق النقدية، مما سمح للبنوك بتخفيض لجوئها الى التسبيقات الخاصة ذات المعدل المرتفع بشكل ملموس وخصوصا خلال النصف الثاني من السنة. ومن تم، فقد نزل حجم هذه التسبيقات بالمتوسط في نهاية الاشهر من 158 الى 73 مليون.

السوق النقدية

لقد شاركت مساهمت البنك المركزي في السوق النقدية ابتداء من فبراير في تقليص الاهمية النسبية للمؤسسات المالية المتخصصة كمقرضين للاموال، لدرجة ان الوضعية الصافية للبنوك اصبحت دائنة خلال النصف الثاني من السنة. وقد اسفرت مساهمة البنك المركزي بالسوق النقدية ايضا عن تقلص تدريجي لحجم التسليفات فيما بين البنوك، كما اسفرت اخيرا عن انخفاض كلفة المال بالسوق النقدية.

وبعد ان بلغت التسليفات فيما بين البنوك حوالي 350 مليون خلال الثلث الاول من السنة، فقد تقلصت فيما بعد اذ نزلت الى 144 مليون في شهر دجنبر. غير ان متوسطها السنوي وصل الى 254 مليون بدلا من 238 مليون سنة 1980.

ووصلت التسهيلات الممنوحة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة في شكل « ضمانات » الى 174 مليون في المتوسط عوضا عن 248 مليون سنة 1980، فلم تعد تمثل سوى 6,2٪ من التمويل الاجمالي للبنوك مقابل 12,6٪ في السنة السابقة. غير انه اذا ما اعتبرت تسبيقات هذه المؤسسات على بياض من جهة ثانية وقدرها 148 مليون في المتوسط، فان الجهاز البنكي لم يحصل سوى على مبلغ صافي قدره 42 مليون.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 53.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن ناحية اخرى واعتبارا للسيولات المقدمة من طرف بنك المغرب داخل هذه السوق والتي مثلت 19٪ من حجم العمليات، فان حصة المقرضين الرئيسيين وهما القرض الشعبي وصندوق الايداع والتدبير نزلت من 63٪ الى 54٪. كما ان الزيادة الملموسة لطلب المؤسسات المتخصصة التي انتقلت نسبتها من 14٪ الى 21٪ ادت الى تقليص اهمية التجاءات اهم المؤسسات المقرضة الاربع من 60٪ الى 47٪ من المجموع.

ونظرا لوفرة العرض، فان معدلات الفائدة انخفضت بعض الشيء وكانت تتراوح في نهاية الاشهر بين 6٪ و 11,5٪ بدلا من 7,5٪ و 12٪ سنة 1980. وعلى أساس المتوسط اليومي، فقد نزلت المعدلات المذكورة من 10,1٪ الى 9,3٪ وهو معدل يفوق شيئا ما معدل بنك المغرب الذي بلغ في المتوسط 8,7٪. هذا ونظرا لتأثير معدل تدخلات بنك المغرب على معدلات العمليات ما بين البنوك، فانه كان من المتعين عليه ان يلعب دورا اكثر فعالية بصفته اداة للسياسة النقدية.

التوفير والاستثمار

بلغت النفقة الوطنية الاجمالية، حسب معطيات لازالت مؤقتة 86.500 مليون درهم، استوعب منها الاستهلاك وحده بما فيه الخصوصي والعمومي 68.800 مليون اي ما يمثل 88,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وبذلك، فان التوفير الداخلي وصل الى 8.700 مليون، اضيف له مبلغ 600 مليون من المداخيل الخارجية الصافية التي تقلصت بشكل قوي من سنة لاخرى بسبب اداء الفوائد المتعلقة بالدين الخارجي. وهكذا، بلغ التوفير الوطني 9.300 مليون اي ما يقل عن مستوى السنة السابقة الذي كان قد وصل الى 10.589 مليون، ولم يعد يمثل سوى 12٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 15,1٪ (1).

وبالمقابل، فقد بلغت الاستثمارات 17.700 مليون اي ما يمثل ضعف التوفير تقريبا، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 11,7٪. واعتبارا لتوسع المخزونات ببلغ 900 مليون، فان التكوين الاجمالي للرسال الثابت وصل الى 16.800 مليون اي بارتفاع نسبته 13,8٪.

ومن تم، فان حاجيات التمويل بلغت 8.400 مليون او ما يمثل 10,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 5.258 مليون فقط في السنة الماضية اي بتوسع يناهز 60٪. وقد تمت تغطية هذا العجز بواسطة التجاءات جديدة وهامة الى الخارج بلغت 7.960 مليون اي بزيادة نسبتها 55٪، وبواسطة اقتطاع مبلغ 440 مليون من الاحتياطيات الصافية للصرف.

●

وكما كان الشان في السنوات السابقة، فان الاحصائيات المتاحة لاتشمل كل العناصر المكونة للتوفير، بل تشمل فقط كلا من التوفير السائل ولاجل قصير والاصدارات المتوسطة والطويلة الاجل وكذا التغييرات التي طرأت على راس مال الشركات ونشاط بورصة القيم.

التوفير السائل والسوق المالية

على الرغم من كون نسق توسع التوفير السائل قد تباطأ بالنسبة للسنة السابقة، فانه ظل يفوق نسبة نمو الموجودات النقدية، بينما سجلت رؤوس الاموال الطويلة الاجل انتعاشة ملحوظة على عكس ما عرفته من انخفاض خلال السنتين المنصرمتين. ذلك ان المجلوبات من رؤوس الاموال لفائدة الشركات تضاعفت ست مرات تقريبا، كما زادت اصدارات السندات الالزامية بمعدل 15٪ تقريبا. وعلى النقيض من ذلك، فان حجم عمليات البورصة تقلص بما يفوق الثلث نظرا لقلة عدد الرسوم المتبادلة.

التوفير السائل او القصير الاجل

يشمل التوفير السائل مجموع الاصول السهلة التعبئة من غير الموجودات النقدية، وقد مثل هذه السنة 20,8٪ من سيولات الاقتصاد بدلا من 20,4٪ في السنة السالفة، حيث بلغ 7.630 مليون، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 1.139 مليون اي ما يعادل مبلغ السنة الماضية. ومع ان معدله البالغ 17,5٪ قد تباطأ من سنة لاخرى، فانه لازال يفوق نسبة نمو وسائل الاداء تحت الطلب والبالغة 14,6٪.

وتشمل هذه النتيجة الاجمالية مفارقات ملحوظة حسب مختلف العناصر المكونة لها. وهكذا، فقد انخفضت الودائع من اجل الاستيراد، في حين ان اصدارات سندات الخزينة لمدة سنة والموجهة لاكتتاب الجمهور، وكذا الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وصندوق التوفير الوطني، شهدت زيادة بسيط نسبيا. وبالتالي، فقد كان الارتفاع القوي الذي سجلته الودائع البنكية لاجل هو مصدر التطور المذكور.

ويبين الجدول التالي حركة تطور المبالغ في نهاية السنة :

الحجم في نهاية دجنبر بملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981	مبلغ التغيير 1980/1981
الودائع البنكية لاجل	2 180	2 959	3 681	4 649	5 872	+ 1 223
الودائع من أجل الاستيراد	–	713	751	864	707	– 157
الودائع بصندوق التوفير الوطني	349	374	393	430	482	+ 52
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ..	177	216	259	365	383	+ 18
سندات الخزينة						
- لستة أشهر على صبح	108	102	141	183	186	+ 3
- لستة أشهر ولسنة بالحساب الجاري (شركات التأمين وغيرها)*	13	9	6	–	–	–
المجموع	2 827	4 373	5 231	6 491	7 630	+ 1 139
معدل النمو بالنسبة المائوية	+ 22,0 .	+ 54,7	+ 19,6	+ 24,1	+ 17,5	←

* لا تدرج في هذا الاطار السندات القصيرة الاجل المكتتب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة نظرا لكونها تشكل استخداما لموارد سبق ادراجها إما ضمن الموجودات النقدية (الودائع تحت الطلب) وإما ضمن عناصر أخرى للتوفير السائل أو القصير الاجل (الودائع البنكية لاجل، والودائع بصندوق التوفير الوطني وبالصندوق الوطني للقرض الفلاحي).

الودائع شبه النقدية

لدى البنوك

بلغت الودائع لاجل لدى البنوك 6.579 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 1.066 مليون او ما نسبته 19,3٪ بدلا من 1.081 مليون او 24,4٪ سنة 1980. ويعزى هذا التباطؤ الى انخفاض مبلغه 157 مليون في الودائع من اجل الاستيراد التي تم اقرارها منذ يونيو 1978 وذلك على اثر قرار الغائها تدريجيا، الشيء الذي طبق فيما يتعلق ببعض المنتوجات. وعلى النقيض من ذلك، فقد وصلت سندات الصندوق والحسابات لاجل الى 5.872 مليون منها 64٪ لمدة استحقاق تفوق اربعة اشهر، فزادت بما قدره 1.223 مليون او بنسبة 26,3٪ كالسنة السابقة تحت تاثير ارتفاع معدلات الفائدة الذي طرأ في شهر اكتوبر 1980. كما ان حصتها ضمن مجموع الودائع البنكية انتقلت من 25,2٪ الى 27,1٪.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

ان اثر الرفع من معدلات الفائدة المدينة، وان كان ملموسا، فانه كان اقل بروزا فيما يتعلق بموجودات صندوق التوفير الوطني. ذلك ان الودائع الموكولة لهذه المؤسسة بلغت في المجموع 482 مليون، فلم تزد سوى بنسبة 12,1٪ على الرغم من المعدل التفضيلي الذي يستفيد منه المودعون والبالغ 6,5٪. وقد كان عدد الدفاتر في 31 دجنبر 1981 يصل الى 505.394، كما ان الرصيد المتوسط للحسابات كان يبلغ 953 درهم بدلا من 853 درهم في نهاية السنة السابقة، فظل بذلك ضعيفا بالمقارنة مع السقف الذي رفع من جديد الى 150.000 درهم.

الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

بلغت الاموال التي تلقاها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في نهاية سنة 1981 ما قدره 383 مليون درهم اي بزيادة قدرها 18 مليون او مانسبته 4,9٪ فقط بدلا من 106 ملايين او 41٪ في السنة السالفة.

سندات الخزينة لاجل قصير

اصبحت تتكون هذه الفئة من اصدارات سندات الخزينة لمدة ستة اشهر موجهة للجمهور، ولم تشهد اي تغيير يذكر من سنة لاخرى حيث بقيت محددة في 186 مليون، وذلك لكون التسديدات التي ارتفعت خلال النصف الثاني من السنة قد عادلت تقريبا حجم الاكتتابات الجديدة التي وصلت الى 360 مليون.

السوق المالية وبورصة القيم

بعد ان سبق للتوفير الطويل والمتوسط الاجل ان انخفض بمعدل النصف في ختام السنتين المنصرمتين، فقد قارب حجمه الكلي هذه السنة 2.900 مليون، فسجل بذلك توسعا

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تفوق نسبته 90٪. ويعزى هذا التطور بصفة خاصة الى استثمارات الشركات والتى جلبت الزيادات في راس مالها ما يناهز 1.446 مليون بدلا من 262 مليون فقط في السنة الماضية، كما يعزى بدرجة اقل الى الاكتتابات في اصدارات المؤسسات شبه العمومية والتى انتقلت من 595 الى 830 مليون. اما اقتراضات الدولة، فقد انخفضت على النقيض من ذلك حيث بلغت 610 ملايين، كما تقلص نشاط البورصة من جديد بشكل قوي، اذ تناقص كل من حجم العمليات وسعر القيم.

الاصدارات الاجمالية لاجل متوسط وطويل *

ملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981**
سندات الدولة لمدة خمس سنوات (1)	37	32	19	–	32
السندات الالزامية وسندات الدولة لاجل طويل	405	318	549	661	578
(منها السندات الالزامية لخمسة عشرة سنة) (1)	(271)	(87)	(390)	(521)	(443)
إصدارات شبه عمومية بضمانة الدولة	270	540	513	595	830
إصدارات الشركات (2)	1 493	2 370	573	262	1 446
المجموع	**2 205**	**3 260**	**1 654**	**1 518**	**2 886**
معدل التغيير	1,1+	47,8+	49,3–	8,2–	90,1+

* نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية حول التسديدات الخاصة ببعض الاصدارات، فانه لايمكن تحديد المبلغ الكلي للاكتتابات الصافية.
** أرقام مؤقتة.
(1) باستثناء السندات والسندات الالزامية المكتتب فيها من طرف البنوك والقرض الشعبي.
(2) زيادات الرسمال وتكوين الشركات بما في ذلك الشركات التي لم تكن موضوع إصدار قيم منقولة.

الاصدارات العمومية والاصدارات
المضمونة من طرف الدولة

شملت الاكتتابات في اقتراضات الخزينة 610 ملايين درهم بدلا من 661 مليون في السنة السابقة. ذلك ان اصدارات السندات الالزامية للدولة لمدة 15 سنة بمعدل فائدة نسبته 10٪، والتي تم طرحها على ثلاث مراحل بمجموع قدره 550 مليون لم تجلب سوى 443 مليون عوضا عن 521 مليون سنة 1980. وقد تم الاكتتاب فيها في حدود 245 مليون من طرف صندوق الايداع والتدبير و 186 مليون من طرف شركات التامين و 12 مليون من طرف مختلف صناديق الضمان. اما سندات التجهيز لمدة 10 سنوات والتي اكتتبت فيها الشركات في اطار استعمالها لاحتياطي الاستثمار، فقد بلغت 135 مليون. واخيرا، فان شراء سندات الخزينة استعمالا لموجودات الاجانب غير المقيمين المودعة بحسابات الرسمال. قد جلبت 32 مليون ، اي ضعف المبلغ المسجل سنة 1980. وذلك بعد ما تم ابتداء من 11 فبراير 1981 تخفيض مدة هذه السندات من 7 الى 5 سنوات، ورفع معدل فائدتها من 5,50٪ الى 6٪.

اما الاصدارات المضمونة من طرف الدولة فقد تشكلت هذه السنة من سندات الزامية لمدة 15 سنة وبمعدل فائدة نسبته 10٪ باستثناء اقتراض الشركة العامة العقارية الذي تم اصداره بمعدل فائدة نسبته 6,50٪ ولمدة 5 سنوات. وهذه الاصدارات التي تم طرحها بمبلغ 600 مليون درهم تقريبا خلال كل من السنوات الثلاث الاخيرة، فقد وصلت هذه السنة في المجموع الى 910 ملايين، تم الاكتتاب في 830 مليون منها. هذا وقد كان صندوق الايداع والتدبير كالعادة اهم مكتتب في هذه الاصدارات. حيث اقتنى ما قدره 639 مليون او ما يمثل ازيد من ثلاثة ارباع المجلوبات، وقد قدمت شركات التامين الحصة الباقية كما كان الشان في الماضي. وقد صدرت اهم الاقتراضات عن القرض العقاري والفندقي، والبنك الوطني للانماء الاقتصادي، والمكتب الشريف للفوسفاط، والمكتب الوطني للكهرباء حيث اصدرت هذه المؤسسات على التوالي 390 مليون و 250 مليون و 150 مليون و 60 مليون درهم.

تكوين الشركات
والزيادات في راس المال

عرفت الزيادة الاجمالية في راس مال الشركات ارتفاعا قويا جدا حيث انتقلت من 262 مليون الى 1.446 مليون. ومع ذلك، فانها لم تصل الى المستوى الاستثنائي الذي كانت قد بلغته سنة 1978. ويبين الجدول التالي حركة تطور رؤوس الاموال خلال الخمس سنوات الماضية.

ملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981*
زيادات الرسمال	886	2 069	462	210	1 274
تكوين الشركات	607	301	111	52	172
الزيادة الاجمالية للرسمال	**1 493**	**2 370**	**573**	**262**	**1 446**
تخفيضات الرسمال	71–	91–	42–	10–	139–
الزيادة الصافية في الرسمال	**1 422**	**2 279**	**531**	**252**	**1 307**

* أرقام مؤقتة.

وقد نتج هذا الارتفاع بصفة خاصة عن الزيادة في راس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل ادماج لمبالغ هامة من الاحتياطيات التي سبق تكوينها خلال السنوات الماضية، واكثر من ذلك في شكل مجلوبات من رؤوس الاموال من التوفير الحر الذي يبدو اقل كلفة واكثر مرونة من موارد التمويل الاخرى. وقد كانت الشركات الصناعية والتجارية اهم من استفاد من هذه الزيادات.

بورصة القيم بالدار البيضاء

تميز نشاط بورصة القيم من جديد بانخفاض لكل من حجم العمليات والسعر المتوسط.

فقد بلغ حجم العمليات 111,4 ملايين درهم اي بتقلص يفوق الثلث، فلم يعد يمثل سوى نصف ما كان قد بلغه سنة 1979. ويرجع هذا الانخفاض الى ضعف عرض الرسوم وقلة مردودية التوظيفات بالبورصة. ذلك ان عدد الرسوم المتبادلة لم يتجاوز 590.000 بعدما سبق له ان نزل من 740.000 الى 594.000 في السنة السابقة. وقد شمل التقلص على وجه الخصوص سوق المزاد العلني التي لم تعد تمثل سوى ما يناهز الثلثين من مجموع حجم العمليات مقابل 84٪ سنة 1980.

وقد نتج هذا التدهور بصفة اساسية عن القيم ذات الدخل المحدود، حيث نزل حجم تبادلها من 87,5 الى 45,5 ملايين درهم، وذلك بسبب التقلص الذي شهدته مبادلات الاقتراض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية.

وقد مثلت العمليات المتعلقة بالاسهم نسبة 55,8٪ من المجموع بدلا من 45,5٪ في السنة السالفة، اذ شملت 62,2 مليون درهم اي بانخفاض محدود نسبته 19٪، وذلك بفضل تسجيل اسهم شركتين مساهمتين جديدتين، وكذا بفضل بيع حصص بعض الاجانب في اطار متابعة عمليات المغربة.

حسبت الرسملة بالبرصة على اساس 20 مليون وحدة اي بزيادة مليون وحدة ترجع بصفة رئيسية الى الزيادات في الرسمال التي قامت بها 19 شركة والتي اتخذت في اغلب الاحيان شكل ادماج للاحتياطيات وتوزيع مجاني الاسهم. وقد وصلت هذه الرسملة في نهاية السنة الى 2.009 ملايين درهم، فارتفعت بذلك بنسبة 5٪ على الرغم من انخفاض السعر المتوسط الذي لم يبلغ سوى 106,6 دراهم بعدما سبق له ان نزل من 123,3 الى 117,4 دراهم في السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، فان حجم العمليات لم يمثل سوى 5,54٪ من رسملة البورصة بدلا من 8,8٪ سنة 1980، مما يعكس الوضعية الصعبة التي تمر بها سوق البورصة.

غير ان الربيحات الموزعة انتقلت من 133 الى 167 مليون اي بزيادة نسبتها 25,8٪. كما ان المردود المتوسط العام الذى ظل راكدا خلال سنة 1980 عرف تطورا مرضيا حيث انتقل من 6,95٪ الى 8,32٪. الا انه لازال دون مستوى معدل الفائدة الدائنة البالغ 8,50٪ والذى قدم خلال السنة كمكافأة للودائع البنكية لمدة سنة.

الاستثمارات

نظرا لكون حصة الناتج الداخلي الاجمالي المخصصة للاستهلاك زادت من جديد هذه السنة، فانه لم يتمكن من تحقيق الاستثمارات الا عن طريق اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية، لاسيما وان هذه الاستثمارات الذي عرفت شبه ركود خلال السنة المنصرمة، سجلت زيادة نسبتها 11,7٪ حيث بلغت 17,7 ملايير درهم، ففي الوقت الذي بدا فيه تكوين المخزونات بمبلغ 900 مليون اقل اهمية من سنة 1980، فان التكوين الاجمالي للرسمال الثابت وصل الى 16,8 مليارات، مسفرا بذلك عن توسع ملموس نسبته 13,8٪. وعلى الرغم من كون هذا النسق يبدو اكبر اهمية من نسبة نمو الناتج الداخلي الاجمالي البالغة 10,7٪، فان نسبة الاستثمار لم تشهد سوى تحسن بسيط حيث انتقلت من 21,1٪ الى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

21,7٪. هذا ويبين الجدول التالي ايضا توزيع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت حسب القطاعات وذلك خلال الخمس سنوات الماضية.

بملايين الدراهم	*1977	*1978	*1979	*1980	**1981
المعدات	7 014	5 093	5 426	5 499	6 460
البناء	3 885	4 710	5 057	4 634	5 042
الاشغال العمومية	4 417	3 282	3 689	3 896	4 698
الاصلاحات والغرس	278	297	318	354	600
المواشي	307	350	386	384	
مجموع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	15 901	13 732	14 876	14 767	16 800
الناتج الداخلي المجمل	47 961	55 154	62 043	70 024	77 500
معدل الاستثمار (بالنسبة المائوية)	32,0	24,9	24,0	21,1	21,7

** أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

بلغت مشتريات المعدات 6.460 مليون، فازدادت بنسبة 17,5٪، ومثلت كما كان الشان في الماضي اكبر حصة من الاستثمارات. اما البناء، فقد وصل في المجموع الى 5.042 مليون، فاتسع بمعدل 8,8٪، وعرف قطاع الاشغال العمومية التطور الاكثر ارضاء حيث زاد بنسبة تفوق 20٪. اما تجديد المغروسات وتوسيع عدد الماشية، فلم يشمل سوى 600 مليون درهم بسبب الصعوبات الظرفية التي شهدها الموسم الفلاحي.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد تميز الوضع الاقتصادي والمالي خلال هذه السنة بانخفاض في الانتاج، وبنسبة قوية للتضخم وبتوترات اخلت بالتوازنات الاساسية.

وفي هذا الصدد، فان سنة 1981 قد سجلت دون شك تراجعا يعزى بصفة رئيسية الى آثار جفاف خطير، مما لم تشهده بلادنا منذ زمن بعيد، وهكذا، فقد تقلص حجم الانتاج الداخلي سواء فيما يتعلق بالفلاحة ام بباقي القطاعات الاخرى، وتفاقم عجز المبادلات التجارية مع الخارج، وزاد اختلال الحساب الجاري لميزان الاداءات، لدرجة انه اصبح يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الاجمالي، كما ان ارتفاع الاسعار اخذ صبغة متزايدة، وان حاجيات تمويل الخزينة بلغت مستويات هامة.

هذا وقد ساهمت في هذا التطور عوامل خارجية قاهرة، منها الارتفاع القوي لقيمة صرف الدولار، والزيادة الملموسة في معدلات الفائدة وركود الوضعية الاقتصادية الدولية. وقد اثرت هذه العوامل على مستوى الاسعار الداخلية والتجارة الخارجية واحتياطيات الصرف، وعلى وضعية الخزينة بصفة خاصة. ومع ذلك، فانه ينبغي الاعتراف بان المشاكل الاساسية الداخلية لازالت قائمة. ولذا، يجب بذل المزيد من الجهود من اجل ايجاد الحلول المناسبة.

ذلك ان الطلب الاجمالي يتزايد باستمرار، حيث اصبح يتجاوز بكثير مستوى العرض. ويشمل علاوة على ذلك الاستهلاك اكثر مما يتعلق بالاستثمار، وهذا ما يؤدي الى تقلص حجم التوفير الداخلي والى زيادة الالتجاءات الى الخارج. وكان من الممكن ان تكون النتائج اكثر ضعفا لولا اتخاذ برنامج تصحيحي وتطبيقه خلال فترة من السنة. وامام هذه الوضعية، فانه اصبح ضروريا العمل بحزم وعزم على تدعيم السياسة المالية، وذلك قصد التحكم في التضخم والتخفيف من عجز الميزانية وعجز الاداءات الجارية. ولهذا العرض، يبدو من اللازم تقنين الطلب تقنينا اقوى، لان الاستهلاك يستوعب تسعة اعشار الناتج الداخلي الاجمالي.

غير ان استقرار الاسعار وتطبيق سياسة مالية سليمة تماما، لا يشكل هدفا في حد ذاته، وانما وسيلة من اجل النمو والازدهار في جو يسوده الاطمئنان ويتوامم فيه ارتفاع الاسعار وزيادة المداخيل. ومن اجل ذلك ، فانه ينبغي بذل كل الجهود في سبيل الدعم الدائم لكل من العرض والاستثمار والدخل الوطني الذي ينبدو نسق نموه غير كاف امام حاجيات السكان الذين يتزايدون باستمرار وامام قلة الشغل التي ارتفعت كذلك. هذا ويكمن الحل الناجع في تحسين الانتاجية بوجه عام ومردودية الفلاحة بوجه خاص، مما يؤدي الى خلق العديد من فرص العمل بالمحيط القروي.

وفي هذا الاطار ادرجت اشغال المناظرة الوطنية للفلاحة. وبهذا الاسلوب ينبغي فهم النداء الذي وجهه صاحب الجلالة خلال اجتماعات الدار البيضاء من اجل التعبئة للاقلاع القائم على اسس متينة ومتناسقة كفيلة باقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد.

ذلك ان تقنين نفقات الدولة، والتحكم في عجز الخزينة بتطبيق مختلف اجراءات التقشف المالي، ووضع نظام جبائي اكثر ملائمة، وكذا مراقبة الزيادة في الموجودات النقدية والتي تم اقرارها في بداية سنة 1982، كل ذلك ليس من شانه ان يكون وحده قاعدة انطلاق نمو اقتصادي متناسق، وليس من شانه ايضا ان يصحح وحده كل التوازنات.

ولذا، فانه يتعين الحفاظ على القوة الشرائية للسكان وتلافي تسابق الاسعار والاجور، كما ينبغي تشجيع الانتعاش الناجم عن استمرار حيوية الطلب رغم ما واجهته من عوائق. وفي هذا الاطار، فان تدخل السلطات العمومية ما فتئ يشكل مساهمة هامة، غير ان مبادرة القطاع الخاص يجب ان تتسم بالمزيد من القوة والاتساع، كما يجب ضمان كل التسهيلات وحسن الاستقبال لراس المال الاجنبي الذي تشجعه قوانين الاستثمار الجديدة.

وستظل السلطات النقدية على جانب من اليقظة والحذر، وسوف لاتدخر اي جهد كما كان الشان في الماضي، من اجل دعم ومسايرة النماء الاقتصادي.

هذا ومن المؤكد ان بداية سنة 1982 قد تميزت بتقييم افضل للمشاكل، اذ ان الاجراءات المتخذة قصد الزيادة في مداخيل الدولة، والتخفيض من نفقاتها، تعبر عن رغبة اكيدة وملموسة في تطبيق سياسة مالية ونقدية سليمة بما ينبغي من العزم والحزم. وهذا يشكل قاعدة اساسية لكل تجديد.

الرباط، يونيو 1982
مولاي الحسن بن المهدي

تغييرات الحساب الختامي لبنك المغرب

وصل مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب عند 31 دجنبر 1981 الى 15.648 مليون درهم، اي بتوسع قدره 2.162,9 ملايين درهم او ما نسبته 16٪ بدلا من 852.2 مليون او 6,7٪ سنة 1980.

وقد كانت اهم التغيرات التي شهدتها اركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الفصل 1.631,7 ملايين درهم بدلا من 2.138,6 ملايين في السنة السابقة. وقد كان موزعا كما يلي :

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي ..... 286,2 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 7,2 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 1.184,2 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي ..... 29,4 مليون درهم

وقد نتج الانخفاض الحاصل في هذا الفصل والبالغ 506,9 ملايين عن تقلص الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل بمقدار 511.7 ملايين، وعن ارتفاع الموجودات من حقوق السحب الخاصة بمبلغ 4,8 ملايين.

اوفاق الاداء

وصل ركن « اوفاق الاداء » عند مختتم السنة الى 18.4 ملايين، فلم يشهد بذلك اي تغيير تقريبا بالمقارنة مع مستواه في نهاية 1980.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المساعدات المالية للدولة

بلغ مجموع ركن « المساعدات المالية للدولة » 8.437,1 مليون، فزاد بما قدره 402 ملايين.

هذا ولم تعرف التسبيقات الاتفاقية المقدمة للدولة تطبيقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب اي تغيير حيث ظلت في مستواها البالغ 5.500 مليون. وعدد هذه التسبيقات ستة وترجع على التوالي الى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 اكتوبر 1977 و 9 ابريل 1980. ويشمل كل من التسبيقين الاول والثاني ما قدره 250 مليون، اما الثالث فيبلغ 500 مليون والرابع 1.000 مليون والخامس 2.000 مليون والسادس 1.500 مليون.

اما تسهيلة الصندوق التي تمنح للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر، فقد استعملت الى حدود 1.601 مليون بدلا من 1.534 مليون في السنة السالفة.

هذا وتتمثل المساعدات المباشرة الاخرى في سندي الخزينة البالغين على التوالي 100,5 و 38,4 ملايين واللذين تم تاجيل تاريخ استحقاقها الى 31 دجنبر 1982 بنفس المبلغ. ويمثل السند الاول قيمة التسبيق الذي منح للدولة سنة 1958 لتكينها من سحب البسيطة من التداول داخل ما كان يسمى سابقا بالمنطقة الشمالية، ويمثل التسبيق الثاني مقابل تكفل معهد الاصدار بالنقود الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب).

اما التسبيقات الغير المباشرة والمتمثلة في تعبئة السندات الجركية والسندات الالزامية المكفولة، لفائدة الخزينة، فقد وصلت في نهاية دجنبر 1981 الى 1.197,2 ملايين اي بارتفاع قدره 334,9 ملايين.

الحسابات البريدية الجارية

بلغت الحسابات البريدية الجارية للبنك 175,3 ملايين مسجلة بذلك زيادة قدرها 84 مليون.

عمليات السلف

وصل مجموع « عمليات السلف » الى 5.211 مليون، فاسفر بذلك عن توسع قدره 2.169,1 مليون.

فقد بلغت « محفظة السندات المسحوبة على المغرب » 1.593 مليون، فانخفضت بمقدار 175,4 ملايين. هذا وقد ادرجت « محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب » ضمن هذا الركن ببلغ 1.322,2 مليون، وادرجت « محفظة خصم سندات الخزينة » بمقدار 270,8 ملايين.

اما محفظة « السندات المسحوبة على الخارج »، فقد وصلت الى 1.091,7 ملايين اي بزيادة قدرها 543,3 ملايين.

ووصلت « التسبيقات » الى 2.408,9 ملايين درهم، مسجلة بذلك توسعا قدره 1.792,3 ملايين.

وقد نتج هذا التطور عن الزيادات التي شهدتها التسبيقات التالية :

- على سندات عمومية ..... 548,3 ملايين
- على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لفائدة الخزينة ..... 135,5 ملايين
- على مختلف السندات الالزامية لصندوق الايداع والتدبير لفائدة الخزينة كذلك ..... 1.026,4 ملايين
- تسبيقات اخرى ..... 133,2 مليون

كما يعزى التطور المذكورايضا الى ادراج تسبيقات بالسوق النقدية ضمن الحساب الختامي لاول مرة وذلك بمبلغ 149 مليون.

واخيرا، فقد تم تسديد التسبيق الممنوح للمكتب الشريف للفسفاط وقدره 200 مليون.

اما « السندات الجاري تحصيلها »، فقد بلغت 117,3 ملايين مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 8,8 ملايين.

استعمال الراس مال والاحتياطيات

وصل ركن « استعمال الراس مال والاحتياطيات » عند نهاية سنة 1981 بعد طرح الانخفاضات برسم هذه السنة الى 138,6 ملايين بدلا من 128,2 مليون في نهاية السنة السابقة.

عناصر مختلفة

بلغ مجموع ركن « عناصر مختلفة » 36 مليون، فزاد بذلك بما قدره 4,5 ملايين.

الخصوم

الاوراق النقدية المتداولة

انتقل حجم الاوراق المتداولة من 9.949,6 ملايين درهم الى 11.281,6 ملايين مسجلا بذلك زيادة قدرها 1.332 مليون او ما نسبته 13,4٪ في نظير 8,5٪ سنة 1980 و 18,2٪ سنة 1979.

وقد كانت الاوراق النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 1981 موزعة على الشكل التالي (1) :

ا) الاوراق المحررة بالدرهم

19.415.985	ورقة من فئة 5 درهم	بالدرهم	97.079.927,50
53.427.803	ورقة من فئة 10 درهم	بالدرهم	534.278.030,00
27.959.779	ورقة ونصف من فئة 50 درهم	بالدرهم	1397.988.975,00
92.467.633	ورقة ونصف من فئة 100 درهم	بالدرهم	9.246.763.350,00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك

55.209	ورقة من فئة 10.000 فرنك	بالدرهم	5.520.900,00
	المجموع	بالدرهم	11.281.631.182,50

النقود المعدنية المتداولة

انتقل حجم النقود المعدنية المتداولة من نهاية سنة لاخرى من 182,1 مليون الى 215,8 ملايين، فسجل بذلك ارتفاعا قدره 33,7 ملايين او ما نسبته 18,5٪ عوضا عن 12,4 في نهاية السنة السابقة.

وقد كانت النقود المعدنية الرائجة في 31 دجنبر 1981 موزعة كما يلي :

ا) قطع الذهب

6.994	قطعة تذكارية من فئة 250 درهم	بالدرهم	1.748.500,00
1.525	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم	بالدرهم	762.500,00

ب) قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد (1960)	بالدرهم	6.377.796,00
651.746	قطعة من فئة 5 دراهم (1965)	بالدرهم	3.258.730,00
25.530	قطعة تذكارية من فئة 50 درهم	بالدرهم	1.276.500,00
3.113	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم	بالدرهم	466.950,00
2.520.708	قطعة من فئة 100 فرنك	بالدرهم	2.520.708,00
531.553	قطعة من فئة 200 فرنك	بالدرهم	1.063.106,00
329.595	قطعة من فئة 500 فرنك	بالدرهم	1.647.975,00

(1) تجدر الاشارة إلى أن الاوراق المنورة الواردة في بيان الحساب الختامي، لم تدرج فيه بقية تداولها، بل بقية تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ج) قطع النيكل

47.909.951	قطعة من فئة 50 سنتيم (1974)	بالدرهم	23.954.975,50
90.195.772	قطعة من فئة درهم واحد (1965 و 1974)	بالدرهم	90.195.772,00
7.366.670	قطعة من فئة 5 دراهم (1975 و 1980)	بالدرهم	36.833.350,00

د) قطع برونز الاليمنيوم

71.930.962	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدرهم	3.596.548,10
83.058.943	قطعة من فئة 10 سنتيمات (1974)	بالدرهم	8.305.894,30
61.136.220	قطعة من فئة 10 فرنكات	بالدرهم	6.113.622,00
69.671.179	قطعة من فئة 20 سنتيم (1974)	بالدرهم	13.934.235,80
26.265.363	قطعة من فئة 20 فرنك	بالدرهم	5.253.072,60
10.127.313	قطعة من فئة 50 فرنك	بالدرهم	5.063.656,50

ه) قطع الاليمنيوم

12.404.253	قطع من فئة سنتيم واحد (1974)	بالدرهم	124.042,53
57.482.308	قطعة من فئة فرنك واحد	بالدرهم	574.823,08
23.429.572	قطعة من فئة فرنكين	بالدرهم	468.591,44
44.872.240	قطعة من فئة خمس فرنكات	بالدرهم	2.243.612,00
	المجموع	بالدرهم	215.784.960,85

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل

وصل مجموع هذا الركن الى 1.375,6 ملايين مسجلا بذلك توسعا قدره 324,7 ملايين. وقد زادت « الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل » ضمن هذا المجموع بمقدار 162,5 ملايين.بينما انخفضت « الالتزامات بالدراهم » بمبلغ 7,3 ملايين. اما حسابات « المؤسسات الدولية »، فقد اسفرت عن رصيد قدره 963,9 ملايين اي بارتفاع قيمته 169,5 ملايين.

أوفاق الاداء

بلغ كن « أوفاق الاداء » 188,8 ملايين، فأتسع بذلك بمقدار 27,4 ملايين.

الودائع وغيرها من الالتزامات

ادرج فصل « الودائع وعبرها من الالتزامات » بمجموع 605 ملايين اي بزيادة قدرها 79,7 ملايين بالقياس لمستواه في نهاية السنة السابقة.

وقد ارتفعت عمليات البنوك وباقي الالتزامات الاخرى على التوالي بمقدار 165و 4,1 مليون. اما الحسابات الاخرى، فقد تقلصت على النقيض من ذلك بمبلغ 5 ملايين، كما أن حسابات الاحتياطيات الخاصة بالبنوك والتي كانت تبلغ 84,4 ملايين درهم في نهاية دجنبر 1980 قد اسفرت عن ارصدة فارغة في مختتم هذه السنة.

منح حقوق السحب الخاصة

بلغ مجموع منح حقوق السحب الخاصة» 433,6 ملايين درهم. فزاد بذلك بمقدار 77,4 ملايين اي ما يمثل مقابل قيمة المنحة الثالثة من حقوق السحب الخاصة والتي قدمها صندوق النقد الدولي برسم الفترة الاساسية الثالثة.

الرسمال والاحتياطيات

اسفر ركن « الرسمال والاحتياطيات » عن رصيد قدره 446,7 ملايين اي بزيادة قدرها 78,2 مليون درهم.

عناصر مختلفة

وصلت « العناصر المختلفة » في المجموع الى 1.100,9 ملايين مسجلة بذلك ارتفاعا مقداره 209,8 ملايين.

بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1981 *

المالـه (الأصول)

	بالدرهم	بالدرهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل		1 631 733 415,66
الموجودات من الذهب	124 737 746,10	
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	286 170 381,19	
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 270 284,53	
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	1 184 190 580,11	
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29 364 423,73	
أوفاق الاداء		18 396 540,78
المساعدات المالية للدولة		8 437 071 116,86
سندات الخزينة (السيادة النقدي) (1)	100 439 060,00	
سندات الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10	
تسبيقات للدولة (الفصل 15 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	5 500 000 000,00	
تسبيقات للدولة (الفصل 15 الفقرة 1 من القانون الاساسي)	1 601 000 000,00	
تهيئة السدات الجركية والسدات الالزامية المكتوبة	1 197 212 821,76	
الحسابات البريدية الجارية		175 263 797,71
عمليات السلف		5 210 949 461,26
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 592 998 502,52	
محفظة السدات المسحوبة على الخارج	1 091 676 528,24	
التسبيقات	2 408 926 787,04	
السندات الجرى تحصيلها	117 347 643,46	
استخدام الرسمال والاحتياطات (1)		138 621 178,34
عناصر أخرى		36 007 093,86
مجموع الاصول		15 648 042 604,47

الماعليه (الخصوم)

	بالدرهم	بالدرهم
الاوراق والنقود المتداولة		11 497 416 143,35
الاوراق	11 281 631 182,50	
النقود	215 784 960,85	
الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل		1 375 628 885,71
الالتزامات ذهبا	-	
الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	408 437 617,91	
الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	3 273 820,00	
المؤسسات الدولية	936 917 447,80	
أوفاق الاداء		188 761 157,44
الودائع وغيرها من الالتزامات		605 026 940,41
الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 058 571,49	
البنوك «حسابات العمليات»	281 408 698,78	
حسابات أخرى	314 869 799,24	
التزامات أخرى	7 689 870,90	
منح حقوق السحب الخاصة		433 628 327,61
الرسمال والاحتياطيات		446 652 923,89
الرسمال	30 000 000,00	
الاحتياطيات	416 652 923,89	
عناصر أخرى		1 100 928 226,06
مجموع الخصوم		15 648 042 604,47

* بعد توزيع الارباح

(1) الفصل 15 فقرة 1 من الظهير الشريف الصادر في 24 من الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 15 من الظهير الشريف الصادر في 24 من الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد خصم الاقتطاعات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1981

الخصوم	بالدرهم	الاصول	بالدرهم
نفقات الادارة	85 067 259,29	إيرادات الخصم	178 739 559,38
تحملات مختلفة	121 608 088,53	الفوائد	213 950 907,84
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 120 154 696,77		العمولات	24 953 200,49
إندثار العقارات	2 436 159,26	إيرادات مختلفة	24 973 299,41
إندثار المعدات والاثاث والسيارات	1 272 241,12		
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية	–		
مخصصات لمصاريف سك النقود المعدنية	4 000 000,00		
	214 383 748,20		
صافي أرباح السنة المالية	228 233 218,92		
	442 616 967,12		442 616 967,12

الملحقات

م. 1 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

ملايين الدرهم	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
القطاع الاول	3 508	4 138	4 067	4 317	3 370
الفلاحة، الغابات والصيد	3 508	4 138	4 067	4 317	3 370
القطاع الثاني	8 894	8 810	9 489	9 514	9 255
صناعة الاستخراج	873	923	975	935	916
الطاقة والماء	1 011	1 024	1 620	1 590	1 622
صناعة التحويل	4 925	5 190	5 272	5 520	5 410
البناء والاشغال العمومية	2 085	1 673	1 622	1 469	1 307
القطاع الثالث	12 864	12 646	12 991	13 572	13 687
النقل والمواصلات	1 354	1 489	1 531	1 560	1 622
خدمات أخرى	3 874	3 992	4 140	4 309	4 395
التجارة	7 636	7 165	7 320	7 703	7 670
الانتاج الداخلي الاجمالي	25 266	25 594	26 547	27 403	26 312
الادارات العمومية	3 668	3 986	4 451	4 979	5 552
الناتج الداخلي الاجمالي	28 934	29 580	30 998	32 382	31 864

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 2 – الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
القطاع الاول	9,0–	18,0	1,7–	6,1	21,9–
الفلاحة، الغابات والصيد	9,0–	18,0	1,7–	6,1	21,9–
القطاع الثاني	9,1	0,9–	7,7	0,3	2,7–
صناعة الاستخراج	12,2	5,7	5,6	4,1–	2,0–
الطاقة والماء	3,5	1,3	58,2	1,9–	2,0
صناعة التحويل	10,0	5,4	1,6	4,7	2,0–
البناء والاشغال العمومية	8,7	19,8–	3,0–	9,4	11,0–

م. 2 – الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
القطاع الثالث	9,1	1,7–	2,7	4,5	0,8
النقل والمواصلات	13,0	10,0	2,8	1,9	4,0
خدمات أخرى	4,3–	3,3	3,7	4,1	2,0
التجارة	16,6	6,2–	2,2	5,2	0,4–
الانتاج الداخلي الاجمالي	6,2	1,3	3,7	3,2	4,6–
الادارات العمومية	15,2	8,7	11,7	11,9	11,5
الناتج الداخلي الاجمالي	7,2	2,2	4,8	4,5	1,6–

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 3 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
القطاع الاول	8 153	10 435	11 116	12 591	12 447
الفلاحة، الغابات والصيد	8 153	10 435	11 116	12 591	12 447
القطاع الثاني	16 198	17 287	20 268	22 554	25 524
صناعة الاستخراج	2 075	2 076	2 750	3 385	4 385
الطاقة والماء	1 214	1 337	2 143	2 341	2 937
صناعة التحويل	8 241	9 367	10 436	12 010	13 382
البناء والاشغال العمومية	4 668	4 507	4 939	4 818	4 820
القطاع الثالث	19 760	21 293	23 323	26 283	29 254
النقل والمواصلات	2 159	2 470	2 638	3 127	3 629
خدمات أخرى	6 718	7 560	8 535	9 799	10 905
التجارة	10 883	11 263	12 150	13 357	14 720
الانتاج الداخلي الاجمالي	44 111	49 015	54 707	61 428	67 225
الادارات العمومية	5 650	6 139	7 336	8 596	10 275
الناتج الداخلي الاجمالي	49 761	55 154	62 043	70 024	77 500

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 4 – الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
القطاع الاول	3,7	28,8	6,5	13,3	1,1–
الفلاحة، الغابات والصيد	3,7	28,8	6,5	13,3	1,1–
القطاع الثاني	21,5	6,7	17,2	11,3	13,2
صناعة الاستخراج	9,4–	–	32,5	23,1	29,5
الطاقة والماء	19,0	10,0	60,3	9,2	25,5
صناعة التحويل	21,8	13,7	11,4	15,1	11,4
البناء والاشغال العمومية	43,1	3,4–	9,6	2,4–	–

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 4 الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغييرات بالنسبة المائوية باقياس للسنة السابقة	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
القطاع الثالث	28,9	7,8	9,5	12,7	11,3
النقل والمواصلات	22,1	14,4	6,8	18,5	16,1
خدمات أخرى	22,3	12,5	12,9	14,8	11,3
التجارة	35,0	3,5	7,9	9,9	10,2
الانتاج الداخلي الاجمالي	20,8	11,1	11,6	12,3	9,4
الادارات العمومية	25,9	8,7	19,5	17,2	19,5
الناتج الداخلي الاجمالي	21,3	10,8	12,5	12,9	10,7

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 5 – بيان تطور الناتج الوطني
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
الانتاج الداخلي الاجمالي	44 111	49 015	54 707	61 428	67 225
القيمة المضافة للادارات العمومية	5 650	6 139	7 336	8 596	10 275
الدخل الخارجي الصافي	1 393	1 411	1 412	1 122	600
الناتج الوطني الاجمالي	51 154	56 565	63 455	71 146	78 100

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	*51 154*	*56 565*	*63 455*	*71 146*	*78 100*
(+) الدخل الخارجي الصافي	1 393	1 411	1 412	1 122	600
الناتج الداخلي الاجمالي	**49 761**	**55 154**	**62 043**	**70 024**	**77 500**
رصيد الموارد	**9 325**	**6 705**	**7 190**	**6 380**	**9 000**
واردات السلع والخدمات	18 156	16 122	18 018	19 743	25 500
صادرات السلع والخدمات	8 831	9 417	10 828	13 363	16 500
مجموع الموارد المتاحة	**59 086**	**61 859**	**69 233**	**76 404**	**86 500**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الخصوصي	**31 807**	**36 282**	**40 806**	**46 428**	**53 000**
بالمغرب	31 412	35 862	40 426	46 063	52 550
بالخارج	395	420	380	365	450
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	**10 249**	**11 469**	**13 231**	**14 129**	**15 800**
مرتبات وأجور الموظفين	5 834	6 400	7 700	8 700	10 400
مشتريات السلع والخدمات	4 415	5 069	5 531	5 429	5 400
التكوين الاجمالي الرسمال الثابت	**15 901**	**13 732**	**14 876**	**14 767**	**16 800**
تغيير المخزونات	**+ 1 129**	**+ 376**	**+ 320**	**+ 1 080**	**+ 900**
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	*59 086*	*61 859*	*69 233*	*76 404*	*86 500*

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** أرقام تقديرية

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 7 – الاستثمارات والتوفير
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدرهم	*1977	*1978	*1979	**1980	***1981
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	15 901	13 732	14 876	14 767	16 800
تغيير المخزونات	+ 1 129	+ 376	+ 320	+ 1 080	+ 900
الاستثمارات	*17 030*	*14 108*	*15 196*	*15 847*	*17 700*
رصيد الموارد	9 325	6 705	7 190	6 380	9 000
التوفير الداخلي الاجمالي	**7 705**	**7 403**	**8 006**	**9 467**	**8 700**
الدخل الخارجي الصافي	1 393	1 411	1 412	1 122	600
التوفير الوطني الاجمالي	**9 098**	**8 814**	**9 418**	**10 589**	**9 300**

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
*** ارقام تقديرية.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بالاف الهكتارات والاف القناطير والقناطير للهكتار	1980-1979			1981-1980		
	المساحة	الانتاج	مردود	المساحة	الانتاج	مردود
القمح الصلب	1 269	13 310	10.5	*1 166*	*6 105*	5.2
القمح الطري	445	4 800	10.8	481	2 817	5.9
الشعير	2 150	22 097	10.3	2 228	10 390	4.7
الذرة	*411*	*3 327*	*8.1*	*362*	*897*	*2.5*
المجموع	**4 275**	**43 534**	**10,2**	**4 237**	**20 209**	**4,8**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

بالاف القناطير	من يوليوز 1979 الى نونبر 1980	من يوليوز 1980 الى نونبر 1981	من يوليوز الى دجنبر 1981
القمح الصلب	1 253	1 565	195
القمح الطري	1 624	2 133	2 553
الشعير	750	1 270	628
الذرة	571	412	332
المجموع	*4 198*	*5 380*	*3 708*

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بالاف الهكتارات والاف القناطير والقناطير للهكتار	1980-1979			1981-1980		
	المساحة	الانتاج	مردود	المساحة	الانتاج	مردود
الفول	*156*	*1 045*	6.7	*130*	*388*	*3.0*
الحمص	65	446	6.9	32	61	1.9
الجلبان	47	272	5.8	36	9	0.2
العدس	37	160	4.3	34	47	1.4
قطاني مختلفة	79	387	4.9	72	162	2.2
المجموع	**384**	**2 310**	**6.0**	**304**	**667**	**2.2**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 11 ـ تصدير البواكير

بآلاف الاطنان	من أكتوبر 1978 إلى شتنبر 1979		من أكتوبر 1979 إلى شتنبر 1980		من أكتوبر 1980 إلى شتنبر 1981	
	قرب	المجموع	قرب	المجموع	قرب	المجموع
الطماطم	64,6	97,9	63	96,6	55	85
البطاطس	28,3	31,7	37	43,0	26	28
خضر أخرى	3,8	8,5	6	9,4	4	6
المجموع	96,7	138,1	106	149,0	85	119

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الاطنان	من أكتوبر 1978 إلى يوليوز 1979			من أكتوبر 1979 إلى يوليوز 1980			من أكتوبر 1980 إلى يوليوز 1981		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الاوربية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوربية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوربية	المجموع
البرتقال	630	201	381	788	315	577	690	215	487
الفواكه الصغيرة	232	132	155	272	133	190	305	126	200
حوامض أخرى	14	1	2	20	1	3	20	-	3
المجموع	876	334	538	1 080	449	770	1 015	341	690

* أرقام مصححة

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	مساحة الجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (بالاطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالاطنان)
1980-1979				
الغرب	27 476	672 658	24,5	94 800
تادلة	24 085	938 679	39,0	127 600
دكالة	8 039	432 376	53,8	59 700
ملوية	3 795	145 372	38,3	15 400
المجموع	63 395	2 189 085	34,5	297 500
1981-1980				
الغرب	19 054	526 705	27,6	72 900
تادلة	26 016	983 646	37,8	133 100
دكالة	7 234	420 342	58,1	60 400
ملوية	4 570	176 554	38,6	20 500
المجموع	56 874	2 107 247	37,0	286 900

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (بالاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			إنتاج السكر (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع	
1979							
ملوية	* 784	* 636	* 50,6	30,777	1 415	32 192	* 2 970
المجموع	8 004	3 970	73,9	276 388	17 149	293 537	25 150
1980							
الغرب	*8 700	3 380	101,0	322 621	18 938	341 559	* 28 570
ملوية	942	642	52,3	31 680	1 920	33 600	* 2 960
المجموع	9 642	4 022	93,3	345,301	20,858	375 159	31 530

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (بالاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			إنتاج السكر (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع	
1981							
الغرب	10 822	6 500	89,5	556 434	25 448	581 882	48 095
ملوية	1 085	745	53,2	37 298	2 336	39 634	3 215
المجموع	11 907	7 245	85,8	593 732	27 784	621 516	51 310

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 15 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1980-1979			* 1981-1980		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	9 960	175 600	17,6	10 500	168 500	16,0
الغرب	1 100	19 240	17,5	400	11.700	29,2
الحوز	1 020	16 080	15,8	-	-	-
دكالة	720	7 160	9,9	500	7 200	14,4
المجموع	12 800	218 080	17,0	11 400	187 400	16,4

* أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 ـ زراعة الزيتون

بالاطنان	1979-1978	1980-1979	* 1981-1980
إنتاج الزيتون	163 000	440 000	277 000
إنتاج الزيت	15 000	39 000	23 000

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	* 1980-1979			1981-1980		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	7,9	53,7	6,8	14,9	87,0	5,8
الفول السوداني	26,5	348,3	13,1	31,8	178,0	5,6
المجموع	34,4	402,0	11,7	46,7	265,0	5,7

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 ـ إنتاج النبيذ

بالهكتولتر وحسب كل مقتنية	1979	1980	1981
مكناس	635 900	498 000	238 000
فاس	37 100	32 000	15 000
القنيطرة	198 500	139 000	82 000
الدار البيضاء	101 000	75 000	43 000
وحدة	131 900	166 000	136 000
المجموع	1 104 400	910 000	514 000

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 19 – تربية المواشي

– الاحصاء الكلي للقطعان –

بالآلاف الرؤوس	1979	* 1980	** 1981
البقر	3 461	3 376	2 793
الغنم	15 992	16 510	11 706
الماعز	5 703	6 153	4 431
المجموع	25 156	26 039	18 530

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

– الذبائح المراقبة –

بالآلاف الرؤوس والأطنان	البقر		الغنم		الماعز	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1979	626.3	84 006	3 090.1	35 645	892.2	8 205	4 608.6	127 856
1980	706.0	95 237	3 187.0	38 420	898.0	8 981	4 791.0	142 638
1981	808.0	99 012	4 022.0	45 462	927.0	8 419	5 747.0	152 893

المصدر : وزارة فلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 – بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بالآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1978	1979	* 1980	** 1981	1978	1979	* 1980	** 1981
الفحم الحجري	720,0	710,0	680,0	703,0	56,1	70,2	89,5	60,7
النفط الخام	24,3	18.6	13,8	17,5	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الأساس = 100 في 1969)	149	156	149	145	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	20 156,1	20 030,8	18 824,2	18 562,2	17 305,8	17 867,5	16 449,6	15 635,5
البارتين	174,4	286,5	320,6	463,9	206,6	242,6	219,3	328,5
معدن الرصاص	165,9	165,3	172,3	168,4	118,6	108,0	104,0	87,9
المانغنيز الكيماوي	126,2	135,7	130,7	109,6	137,9	135,8	103,3	98,2
البيريتين	190,4	197,1	124,6	76,2	–	–	–	–
الفليورين	59,2	63,2	64,4	66,7	66,1	66,3	61,2	53,2
معدن الحديد	62,9	61,7	78,0	49,8	40,7	99,7	149,4	70,2
معدن النحاس	12,2	23,5	24,1	23,1	10,8	24,2	17,9	20,6
معدن الزنك	10,5	12,9	13,8	14,6	11,2	14,7	9,1	16,8
معدن الكومالت	8,7	8,0	6,7	6,2	9,7	7,5	6,7	6,3
معدن الانتيوان	5,3	2,0	1,3	1,1	2,2	1,9	0,9	1,2

(1) لا يتعلق هذا القياس إلا بالفوسفاط الجاف ومعادن البوريتي والحديد والرصاص والزنك والمذانب الكيماوي والكومالت ومحسوب من المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط المسرحة في مقياس الطاقة

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 21 – بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالآلاف الدراهم	1976	1977	1978	1979	* 1980	** 1981	النسبة المئوية لمجموع 1981
الفوسفاط	2 348 423	2 590 876	2 338 407	2 328 484	2 861 283	3 898 053	83.5
معدن الرصاص	*68 858*	*199 167*	*301 180*	*416 483*	*433 315*	363 163	*7.8*
معدن الكومالت	21 097	28 446	57 659	149 352	124 216	89 027	1.9
المياه المعدنية	9 637	10 297	10 208	13 823	59 902	56 970	1.2
المانغنيز الكيماوي	39 284	39 370	42 343	53 436	63 684	56 479	1.2
الفليورين	16 542	11 042	14 530	15 640	27 103	49 528	1.1
معدن النحاس	19 471	13 898	16 321	37 761	52 606	44 525	0.9
البارتين	12 852	12 674	16 352	23 019	24 620	38 377	0.8
معدن الفضة	9 918	10 846	8 779	33 422	56 570	32 238	0.7
معدن الزنك	19 365	13 095	4 947	5 761	10 068	17 726	0.4
البيريتين	*2 669*	*10 498*	*15 769*	*6 698*	*8 728*	6 698	0.1
معدن الحديد	30 580	33 840	5 001	3 553	3 894	3 569	0.1
معادن أخرى (2)	9 714	8 855	11 291	13 728	12 327	13 900	0.3
المجموع	2 628 410	2 839 492	2 982 904	3 110 231	3 738 316	4 669 703	100

(1) يسوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن المعدن عند تنقيته بعد طرح مصروفات النقل وتكاليف التكرير عن نفسه في مكان الاستخراج إلى مبدء التعدين

(2) يستثنى معدن الرصاص الخالص ومعدن الفضة ومعدن الحديد الخام الحجري وخام الحديد المستوردة من شرق مغنية بعده

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

– بيان تطور متوسط إنتاج نطفه

بالآلاف Bbl في اليوم	1978	1979	1980	* 1981	1981 / 1980 %
المقياس العام	205	268	272	282	3,7 +
الكهرباء	221	243	264	285	7,9 +
الفحم المستخرج	199	197	189	195	3,2 +
النفط المنتج	187	303	287	285	0,7 –

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر وتكوين المهن

م. 23 – بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1978	1979	* 1980	** 1981	1981 / 1980 %
إنتاج الفحم الحجري	آلاف الاطنان	720,0	710,0	680,0	703,0	3,4 +
إنتاج النفط الخام	»	24,4	18,6	13,8	17,5	26,8 +
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	84,5	75,4	66,2	84,9	28,2 +
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلوواط الساعة	4 100,0	4 558,2	4 936,6	5 325,7	7,9 +
– من أصل مائي	»	1 393,0	1 557,0	1 486,7	1 001,8	32,6 –
– من أصل حراري	»	2 707,0	3 001,2	3 449,9	4 323,9	25,3 +

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 24 – بيان تطور ميزان الطاقة

بالآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1977		1978		1979		* 1980		** 1981	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك										
الفحم الحجري	434	11	454	11	360	8	371	8	478	10
المنتوجات النفطية (1)	3 178	79	3 405	79	3 823	82	3 866	83	3 894	83
الغاز الطبيعي	66	1	64	2	57	1	52	1	65	1
الكهرباء من أصل مائي	349	9	362	8	405	9	397	8	266	6
المجموع	**4 027**	**100**	**4 285**	**100**	**4 645**	**100**	**4 686**	**100**	**4 703**	**100**
الموجود منها محليا :										
الفحم الحجري	414	49	432	49	338	44	352	43	450	56
النفط والغاز الطبيعي	86	10	87	10	74	9	64	8	81	10
الكهرباء من أصل مائي	349	41	362	41	405	50	397	49	226	34
المجموع	**849**	**100**	**881**	**100**	**817**	**100**	**813**	**100**	**797**	**100**
العجز في الطاقة	3 178		3 404		3 828		3 873		3 906	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي	79		79		82		83		83	

* أرقام مصححة
** أرقام مؤقتة.
(1) باستثناء المواد المعدة غير صالحة للطاقة (مواد الزفت والبيتومين).

م. 25 – بيان تطور استهلاك الطاقة

	1977	1978	1979	* 1980	** 1981	1981 / 1980 %
المنتوجات النفطية						
المنتوجات البيضاء (بآلاف الامتار المكعبة)						
الوقود العادي	206.1	200,6	202,2	193,4	179,3	7,3 –
الوقود الممتاز	*330.7*	331,3	342,1	*310,8*	*297,5*	*4,3* –
بترول المصباح	85,1	75,2	79,4	71,1	63,4	10,8 –
زيت الغاز	1 200.0	1 234.1	1 360,5	1 341.4	1 336,3	0,4 –
المنتوجات السوداء (بآلاف الأطنان)						
زيت الفويل (2)	1 249,6	1 426,3	1 630,0	1 743,1	1 822,1	4,5 +
الغازات السائلة (بآلاف الأطنان)						
البوطان	201.7	230,5	262,0	267,6	270,0	0,9 +
البروبان	12,9*	13,9	14,6	16,1	16,8	4,3 +
الكهرباء (بملايين الكيلوواط ساعة)	3 331,7	3 640,0	4 077,4	4 433,9	4 784,1	7,9 +
الفحم (بآلاف الأطنان)						
الفحم الحجري	739.3	770,5	602,8	629,9	742,7	17,9 +
الفحم المستورد	31.0	33,3	33,5	28,6	42,6	49,0 +

* أرقام مصححة
** أرقام مؤقتة.
(1) لا في ذلك حاجيات قطعات الكهربائية

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 26 – بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1969)	الترجيح	1977	1978	1979	1980	** 1981	1981 / 1980 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**1 000**	**160**	**170**	***168**	**177**	**177**	–
منتوجات الصناعات الغذائية	128,8	148	174	184	192	189	1,6 –
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	111,9	151	189	190	186	189	1,6 +
المشروبات والتبغ	201,7	211	234	228	243	237	2,5 –
منتوجات النسيج	161,0	125	121	108	106	107	0,9 +
الجلد والاحذية الجلدية	20,3	100	102	127	131	111	15,3 –
الخشب والمنتوجات الخشبية	18,6	100	116	137	139	138	0,7 –
الورق والورق المقوى	37,3	131	136	143	160	158	1,3 –
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	69,5	200	199	210	220	230	4,5 +
منتوجات صناعة التعدين	8,5	138	131	132	140	141	0,7 +
منتوجات معدنية	59,3	157	130	132	144	169	17,4 +
معدات النقل	44,1	132	106	91	80	77	3,8 –
معدات كهربائية وإلكترونية	15,3	174	151	181	210	217	3,3 +
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	78,0	177	196	190	218	224	2,8 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	45,7	120	126	*104	111	93	16,2 –

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 27 – بيان تطور دخول السياح

1977	1978	1979	1980	1981	1981 / 1980 %
1 427 467	**1 477 093**	**1 435996**	**1 424 733**	**1 567 074**	**10,0**
1 062 797	1 112 608	1 078 678	1 097 241	1 205 886	9,9
284 029	315 962	323 057	340 380	347 565	2,1
141 665	142 678	134 879	122 912	165 386	34,6
104 848	111 867	108 336	131 937	150 421	14,0
98 392	109 721	100 393	118 359	129 491	9,4
108 542	110 984	84 732	62 179	73 272	17,8
56 933	49 430	63 720	60 162	52 86	12,8 –
27 531	30 581	34 597	28 263	26 012	8,0 –
29 765	28 536	32 018	34 155	35 956	5,3
30 223	24 717	28 114	29 046	27 688	4,7 –
22 715	22 023	24 383	22 103	19 844	10,2 –
20 119	30 697	18 146	11 417	13 829	21,1
364 670	364 485	357 318	327 492	361 188	10,3
74 423	**68 667**	**113 458**	**92 495**	**79 536**	**14,0 –**
1 501 890	**1 545 760**	**1 549 454**	**1 517 228**	**1 646 o10**	**8,5**

سياحة الاقامة

ا. السياح من جنسية أجنبية

منهم : الفرنسيون

الاسبان

البرطانيون

الالمان

الامريكان

الاسكندنافيون

البلجيكيون

الايطاليون

الهلنديون

السويسريون

الكنديون

ب. المغاربة المقيمون بالخارج

سياحة العبور

المجموع

المصدر : وزارة التجارة والصناعة والسياحة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 28 - بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1980		1981												التغييرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 81 / دجنبر 80	1981 * / 1980 *
التغذية	216,3	226,33	248,5	264,5	262,2	261,2	259,0	256,3	250,2	250,5	238,7	236,9	236,5	235,3	230,5	+ 16,9	+ 14,9
الملبس	193,6	196,9	206,8	211,7	212,2	210,5	209,8	210,6	207,9	207,1	203,7	202,7	202,8	202,0	200,2	+ 7,5	+ 6,8
المسكن	188,5	195,8	204,6	211,2	209,6	208,7	208,1	206,7	206,4	203,8	202,3	201,3	200,7	200,4	196,4	+ 7,9	+ 8,5
الصيانة، الوقاية، العلاج	159,5	162,8	172,8	181,7	178,5	177,3	176,6	176,0	173,7	173,3	171,4	168,5	168,1	165,1	163,8	+ 11,6	+ 8,3
النقل والتسلية وغير ذلك	225,1	238,8	250,6	260,2	259,6	257,6	253,3	251,6	251,0	250,8	247,3	246,8	245,3	244,1	239,5	+ 9,0	+ 11,3
المقياس العام	**209,1**	**218,5**	**235,3**	**247,4**	**245,8**	**244,5**	**242,4**	**240,4**	**236,7**	**236,3**	**228,7**	**227,3**	**226,7**	**225,5**	**221,3**	**+ 13,2**	**+ 12,5**

* المتوسط السنوي.

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1976	1977	1978	1979	1980	1981
التغذية	+ 10,3	+ 13,7	+ 8,3	+ 6,5	+ 7,9	+ 14,9
الملبس	+ 3,4	+ 12,0	+ 14,5	+ 7,7	+ 4,6	+ 6,8
المسكن	+ 7,5	+ 11,3	+ 8,5	+ 9,4	+ 12,1	+ 8,5
الصيانة، الوقاية، العلاج	+ 5,5	+ 4.0	+ 7,2	+ 8,5	+ 6.0	+ 8,3
النقل والتسلية وغير ذلك	+ 7,1	+ 11,9	+ 13,8	+ 13,7	+ 15,1	+ 13,3
المقياس العام	**+ 8,6**	**+ 12,5**	**+ 9,7**	**+ 8,3**	**+ 9,4**	**+ 12,5**

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 29 - مقاييس الاسعار بالنسبة للانتاج الصناعي والمعدني وإنتاج الطاقة
(الاساس 100 = يوليوز 1975 - يونيو 1976)

المجموعات	الترجيح	المتوسط السنوي 1980	1981				التغييرات ٪
			الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي	1981 / 1980
المعادن	**23,29**	**139,3**	**121,0**	**120,3**	**119,9**	***329,6**	***172,7**	**+ 23,4**
الطاقة	**8,08**	**222,1**	**251,9**	**254,4**	**309,4**	***309,4**	***281,3**	**+ 26,7**
الصناعة	**68,63**	**144,4**	**151,7**	**156,7**	**168,5**	**168,3**	**161,3**	**+ 11,8**
منها : الصناعات الغذائية	31,61	125,9	132,4	131,6	147,7	146,2	139,5	+ 10,8
الملبس وصناعات النسيج	9,24	175,6	176,4	194,4	197,1	196,8	191,2	+ 8,9
الصناعات المعدنية	14,61	161,3	171,0	176,7	189,2	190,4	181,8	+ 12,7
الصناعات الخفيفة الاخرى	13,17	148,3	159,3	168,2	175,5	176,6	169,9	+ 14,6
المقياس العام	**100**	**149,5**	**152,6**	**156,1**	**168,6**	**217,3**	***173,6**	**+ 161,**

* أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 30 – ميزان التجارة الخارجية

بالاف الاطنان وملايين الدراهم	1979		1980		1981 *	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	10 414	14 328	9 524	16 793	10 936	22 455
الصادرات مسلمة ببناء الشحن	21 388	7 622	20 497	9 645	19 702	12 003
الرصيد	+ 10 974	– 6706	+ 10 973	– 7 148	+ 8 766	– 10 452
التغطية (بالنسبة المائوية)	–	53,1	–	57,4	–	53,1

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

م. 31 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بالاف الاطنان وملايين الدراهم	1980			1981 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2 241	2 833	16,9	3 123	4 613	20,5
الطاقة ومواد التزييت	4 255	3 961	23,6	4 727	6 125	27,3
زيت البترول الخام	4 001	3 578	21,3	4 476	5 624	25,0
المواد الخام	1 485	1 971	11,7	1 612	2 457	11,0
من أصل حيواني ونباتي	685	1 397	8,3	691	1 596	7,2
من أصل معدني	800	574	3,4	921	861	3,8
أنصاف المنتوجات	1 350	3 541	21,1	1 269	3 890	17,3
المنتوجات المنتهية الصنع	193	4 487	26,7	205	5 370	23,9
مواد التجهيز	129	3 171	18,9	138	3 860	17,2
الفلاحي	(8)	(119)	(0,7)	(7)	(134)	(0,6)
الصناعي	(121)	(3 052)	(18,2)	(131)	(3 726)	(16,6)
مواد الاستهلاك	64	1 316	7,8	67	1 510	6,7
المجموع	9 524	16 793	100	10 936	22 455	100

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

م. 32 – الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 944,8	2 005,1	2 143,4	2 833,1	4 613,3
السكر	510,2	305,4	269,5	626,6	1 053,7
القمح الطري	587,1	856,4	973,4	1 255,3	2 043,7
الشاي	102,8	156,4	190,1	152,7	278,4
القهوة	72,4	101,3	98,7	177,5	96,6
للمنتوجات الليفية	148,6	155,7	200,4	251,5	349,0
التبغ	100,3	110,7	153,2	131,6	215,0
مواد أخرى	422,7	319,2	258,1	297,9	576,9
الطاقة ومواد التزييت	1 669,4	1 782,0	2 769,3	3 961,2	6 124,4
زيت البترول الخام	1 241,1	1 253,9	2 436,9	3 577,7	5 624,3
زيت الغاز وزيت الفويل	208,7	270,8	50,6	48,1	0,1
مواد أخرى	219,6	257,3	281,8	335,4	500,0
المواد الخام	1 391,7	1 176,5	1 666,8	1 970,6	2 457,8
الزيوت والحبوب الزيتية	417,9	359,8	531,3	430,6	537,6
الاعشاب الخام	335,9	254,0	306,9	434,2	469,7
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	156,6	152,6	202,7	248,4	266,7
الكيميت	95,7	17,5	167,3	348,1	588,9
مواد أخرى	385,6	392,6	458,6	509,3	594,1
أنصاف المنتوجات	3 074,9	2 813,7	3 287,0	3 541,0	3 890,3
مواد الربط والاسمنت المائي	202,7	166,8	119,7	13,8	21,6
الحديد والفولاذ من الحديد والصلب	459,3	382,6	549,0	519,0	587,6
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	285,8	273,7	283,8	345,4	386,2
الانابيب من الحديد والصلب	68,7	39,5	46,7	46,7	99,3
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	514,7	548,0	757,5	907,4	991,9
المواد البلاستيكية والمصطنعة	233,9	191,5	265,1	315,5	281,4
الورق والورق المقوى	155,6	125,4	191,1	228,4	231,9
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	181,8	169,3	204,8	227,7	240,6
الذهب الصناعي	111,0	70,4	9,1	0,1	–
مواد أخرى	861,4	846,5	860,2	937,0	1 049,8
مواد التجهيز	4 978,7	3 386,9	3 290,9	3 171,2	3 860,1
الفلاحي	174,0	127,5	160,6	118,8	134,0
الصناعي	4 796,7	3 259,4	3 130,3	3 052,4	3 726,1
مواد الاستهلاك	1 350,7	1 196,9	1 170,3	1 315,5	1 510,1
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	296,9	217,5	196,8	221,9	201,3
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	67,7	68,1	64,3	86,1	107,5
الات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	123,2	78,9	56,3	104,8	128,7
الادوية	109,8	113,4	131,3	152,6	150,7
مواد أخرى	753,1	719,0	721,6	750,1	921,8
المجموع	14 401,5	12 361,1	14 327,7	16 792,6	22 455,1

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

م. 33 – الصادرات مسلمة ببناء الشحن

بالاف الاطنان وملايين الدراهم	1980			1981 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 539	2 599	26,9	1 455	3 040	25,3
مواد الطاقة والتزييت	468	467	4,9	355	543	4,5
المواد الخام	17 816	4 110	42,6	16 961	4 825	40,2
من أصل حيواني ونباتي	153	399	4,1	115	337	2,8
من أصل معدني	17 663	3 711	38,5	16 846	4 488	37,4
أنصاف المنتوجات	644	1 354	14,0	896	2 096	17,5
المنتوجات المنتهية الصنع	30	1 115	11,6	35	1 499	12,5
مواد التجهيز	3	28	0,3	2	29	0,3
مواد الاستهلاك	27	1 087	11,3	33	1 470	12,2
المجموع	20 497	9 645	100	19 702	12 003	100

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

م. 34 – الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1977	1978	1979	1980	1981 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 785,5	2 022,1	2 282,6	2 599,0	3 040,0
الحوامض	615,5	809,5	858,8	1 160,1	1 072,1
البواكير	202,7	215,1	384,4	391,4	334,0
معصرات السمك	229,0	225,1	300,2	341,8	464,9
معصرات الخضر والفواكه	254,3	234,2	269,7	264,4	284,2
البقلة	14,0	21,3	21,2	33,4	43,0
الاثيدة	47,4	27,6	36,1	40,0	79,4
عصير الفواكه والخضر	29,8	51,9	45,7	28,7	39,8
مواد أخرى	312,8	437,4	366,5	339,2	722,6
مواد الطاقة والتزييت	91,7	88,0	275,9	467,3	543,2
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	226,6	203,4	217,7	399,2	337,4
زيت الزيتون	64,0	0,5	0,8	106,5	7,4
القطن الخام	13,3	54,5	1,6	34,3	36,9
عجينة الورق	43,6	51,5	89,6	121,7	124,8
مواد أخرى	103,7	96,9	125,7	136,7	148,3
المواد الخام من أصل معدني	3 519,6	2 448,7	2 877,8	3 710,5	4 487,3
الفوسفاط	2 111,1	2 034,0	2 213,6	3 011,8	3 826,6
الرصاص	155,0	173,0	282,0	281,5	208,1
الكوبالت	34,5	54,2	119,2	137,7	91,7
المانغنيز	53,1	60,0	61,7	58,9	62,5
مواد أخرى	165,8	127,5	201,3	220,6	298,4
أنصاف المنتوجات	563,5	622,7	971,9	1 353,7	2 096,0
الحامض الفوسفوري	223,7	269,4	503,7	793,1	1 341,6
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	108,9	133,5	120,3	153,2	287,8
الرصاص الخالص	78,8	58,4	137,3	120,1	144,6
مواد أخرى	152,1	161,4	210,6	287,3	322,0
المنتوجات المنتهية الصنع	753,7	876,2	996,5	1 115,3	1 498,7
الملابس الجاهزة	188,2	196,3	261,1	295,5	420,0
الزرابي	209,0	246,8	283,2	286,1	301,9
الملابس الداخلية	57,3	59,2	101,3	113,2	156,4
مواد أخرى	298,2	373,9	350,9	420,5	620,4
المجموع	5 859,6	6 261,1	7 622,4	9 645,8	12 003,6

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 35 - توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات معدة مبدئيا الشحن		الارصدة	
	1980	* 1981	1980	* 1981	1980	* 1981
الرابطة الاقتصادية الاوروبية	7 447	9 131	5 268	5 902	2 180-	3 229-
فرنسا	4 168	5 551	2 428	2 614	1 740-	2 937-
ألمانيا الاتحادية	982	1 078	788	858	194-	220-
إيطاليا	958	973	542	596	416-	377-
بريطانيا العظمى	496	516	399	478	96-	38-
هولندا	402	552	570	669	168+	117+
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا والكسمبورج	354	357	468	521	114+	164+
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية	87	104	73	166	14-	62+
أهم العملاء الاخرين	6 703	9 644	1 851	2 933	4 851-	6 711-
إسبانيا	1 388	1 540	565	834	822-	706-
الدول العربية	3 197	5 019	337	616	2 860-	4 403-
الولايات المتحدة الامريكية	1 089	1 572	131	137	958-	1 435-
الاتحاد السوفياتي	599	861	486	684	113-	177-
اليابان	221	411	141	351	79-	60-
بولاندا	209	241	191	311	19-	70+
دول أخرى	2 643	3 680	2 526	3 168	117-	512-
المجموع	16 793	22 455	9 645	12 003	7 148-	10 452-
منها : منطقة التحويل	16 191	21 590	9 151	11 303	7 040-	10 287-
منطقة أوفاق الاداء الثنائية	602	865	494	700	108-	165-

* أوراق مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 36 - ميزان الاداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1980			1981		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ. السلع والخدمات	13 031,3	23 015,4	+9 984,1	16 133,7	31 290,4	-15 156,7
1. البضائع مسلة بميناء الشحن	9 504,9	14 841,2	-5 336,3	11 807,5	19 860,4	- 8 052,9
2. مصاريف النقل والتأمين على الاربالبات الدولية	484,4	2 023,6	-1 539,2	548,9	2 708,7	- 2 159 8
3. أنواع نقل أخرى	472,4	269,7	+ 202,7	573,2	274,9	+ 298,3
4. الاسفار	1 785,0	385.0	+1 400,0	2 050,0	485.0	+1 565.0
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمار	148,3	2 360,6	-2 212,3	192,1	3 824,8	- 3 632,7
6. معاملات حكومية	290,8	2 818,7	-2 527,9	340,6	3 612,0	- 3 271,4
7. خدمات أخرى	345,5	316,6	+ 28,9	621,4	524,6	+ 96,8
ب. أداءات التحويل	4 927,7	532,4	+4 395,3	6 177,8	651,2	+ 5 526,6
8. الخصوصية	4 522,3	311,4	+4 210,9	5 800,7	317.0	+ 5.483,7
9. العمومية	405,4	221,0	+ 184,4	377,1	334.2	+ 42,9
الحساب الجاري (أ+ب)	17 959,0	23 547,8	-5 588,8	22 311,5	31 941,6	- 9 630,1
ج. الرساميل غير النقدية	8 233,1	3 621,4	+4 611,7	12 898,7	4 614,8	+ 8 284,1
الخصوصية	1 123,1	1 570,8	- 447,7	2 776,2	1 508,9	+ 1 267,3
10. الاعتمادات التجارية	547,0	1 182,6	- 635,6	1 809,0	1 172,3	+ 636,7
11. القروض والاستثمارات	568,8	222,1	+ 346,7	620,9	320,2	+ 300,7
12. عناصر أخرى	7,3	166,1	- 158,8	346,3	16,4	+ 329,9
العمومية	7 110,0	2 050,6	+5 059,4	10 122,5	3 105,7	+ 7 016,8
13. الاعتمادات التجارية	851,7	378,0	+ 473,7	1 132,3	531.3	+ 601.0
14. قروض بالعملات الاجنبية	6 237,6	1 618,9	+4 618,7	8 955,9	2 493,8	+ 6 462.1
15. قروض بالدراهم	-	28,0	- 28,0	-	39,4	- 39.4
16. عناصر أخرى	20,7	18,7	+ 2,0	31,7	24,0	+ 7,7
17. التزامات خارجية	-	7,0	- 7,0	2,6	17,2	- 14,6
د. منح حقوق السحب الخاصة	78,9	-	+ 78,9	77,4	-	+ 77,4
المجموع	26 271,0	27 169,2	- 898,2	35 287,6	36 556,2	- 1 268,6
ه. اللجوء الى التسهيل الموسع لصندوق النقد الدولي	781,0	-	+ 781,0	821,4	-	+ 821,4
المجموع	27 052,0	27 169,2	- 117,2	36 109,0	36 556,2	- 447,2

المصدر : مكتب الصرف

م. 37 - تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1980	قانون المالية لسنة 1983
نفقات التسيير	12 635	15 356
السلطات العمومية	69	85
موظفو الوزارات	7 715	8 591
معدات الوزارات	2 979	3 382
التحملات المشتركة	1 372	2 320
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	500	978
نفقات الدين العمومي	2 500	2 821
نفقات الاستثمار	8 428	9 997
الميزانية العامة	23 563	28 174

المصدر : وزارة المالية - قسم الميزانية

م. 38 - تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1980	قانون المالية لسنة 1983
الضرائب المباشرة	4 403	4 769
حقوق الجمرك	2 960	4 049
الضرائب الغير المباشرة	5 243	6 157
حقوق التسجيل والتنبر	1 259	1 555
الاملاك المخزنية	60	50
الاحتكارات والاستغلالات	895	1 362
موارد مختلفة	311	439
مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات	135	153
مداخيل استثنائية	للتذكير	18
مداخيل الاقتراض	6 350	7 050
أموال المأعدة	-	46
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	21 666	25 698

المصدر : وزارة المالية - قسم الميزانية

م. 39 - بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية في 31 دجنبر 1980 *	الوضعية في 31 دجنبر 1981 **
1. الموارد	15 337	17 914
المداخيل العادية	15 193	17 787
الضرائب المباشرة	3 231	3 634
حقوق الجمرك	3 530	4 213
الضرائب الغير المباشرة	5 487	5 858
حقوق التسجيل والتنبر	1 338	1 396
الاحتكارات والاستغلالات	167	374
الاملاك المخزنية	57	53
مداخيل أخرى	583	828
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	800	1 431
أموال المساعدة للميزانيات الملحقة	144	127
2. التحملات	25 131	29 430
النفقات العادية	16 566	20 063
الدين العمومي	3 015	4 391
(منها الفوائد)	(1 765)	(2 865)
التسيير	12 124	13 570
المساعدات الاستهلاك	1 427	2 102
نفقات الاستثمار (1)	8 565	9 367
الرصيد العادي	1 373-	2 276-
3. أرصدة الميزانيات الملحقة	-	-
4. رصيد الحسابات الخاصة	1 028+	727-
5. أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	264+	606-
عجز الصندوق (1-2-3+4+5)	8 502-	12 849-
التمويل	8 502+	12 849+
ودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	65+	8-
اقتراضات داخلية	1 578+	1 887+
لاجل طويل	(868+)	(735+)
لاجل متوسط	(40-)	(454+)
لاجل قصير	(750+)	(698+)
تسليفات خارجية	4 975+	8 432+
لاجل طويل	(4 639+)	(6 539+)
لاجل متوسط	(193+)	(46+)
لاجل قصير	(143+)	(1 847+)
تعبئة تسهيلة صندوق النقد الدولي	781+	821+
تسليفات بنك المغرب	1 259+	1 648+
عمليات للحفظ أو للتسوية	156-	69+

* وضعية نهائية.
** وضعية مؤقتة

المصدر : وزارة المالية - قسم عمليات الخزينة

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1979			نهاية دجنبر 1980			نهاية دجنبر 1981		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	9 021	1 344	17,5	9 808	787	8,7	11 134	1 326	13,5
النقود الكتابية	14 333	1 371	10,6	15 506	1 173	8,2	17 883	2 377	15,3
الودائع									
ـ لدى بنك المغرب	262	3-	1,1-	324	62	23,7	323	1-	0,3-
ـ لدى البنوك	11 742	1 139	10,7	12 971	1 229	10,5	15 062	2 091	16,1
ـ لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 329	235	11,2	2 211	118-	5,1-	2 498	287	13,0
أ) الموجودات النقدية	23 354	2 715	13,2	25 314	1 960	8,4	29 017	3 703	14,6
ب) الموجودات شبه النقدية	4 432	760	20,7	5 513	1 081	24,4	6.579	1 066	19,3
المجموعة النقدية (أ+ب)	27 786	3 475	14,3	30 827	3 041	10,9	35 596	4 769	15,5

بالنسبة المئوية لمجموع العملة	1979	1980	1981
النقود الائتمانية	32,5	31,8	31,3
النقود الكتابية	51,6	50,3	50,2
الموجودات شبه النقدية	15,9	17,9	18,5

المصدر : بنك المغرب

م. 41 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1979			نهاية دجنبر 1980			نهاية دجنبر 1981		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	1 648	131 -	7,4 -	1 533	115 -	7,0 -	1 093	440 -	28,7 -
بنك المغرب	1 226	221 -	15,3 -	945	281 -	22,9 -	86	859 -	90,9 -
بنوك الودائع	422	90	27,1	588	166	39,3	1 007	419	71,3
الديون على الخزينة	15 428	1 867	13,8	17 378	1 950	12,6	20 399	3 021	17,4
الديون الخاصة ببنك المغرب	6 755	697	11,5	8 002	1 247	18,5	9 624	1 622	20,3
البنوك (محفظة السندات العمومية)	5 286	592	12,6	6 287	1 001	18,9	7 340	1 053	16,7
الودائع لدى المحاسبين العموميين	3 387	578	20,6	3 089	298 -	8,8 -	3 435	346	11,2
منها (البنوك)	(1 058)			(878)			(937)		
القروض المقدمة للاقتصاد	11 100	1 339	13,7	12 634	1 534	13,8	14 839	2 205	17,5
بنك المغرب	2 070	590	39,9	2 355	285	13,8	2 449	94	4,0
بنوك الودائع	9 030	749	9,0	10 279	1 249	13,8	12 390	2 111	20,5
مجموع المقابلات	28 176	3 075	12,3	31 545	3 369	11,9	36 331	4 786	15,2
العناصر الاخرى (تسوية الحساب)	390-			718-			735-		

بالنسبة المئوية لمجموع المقابلات	1979	1980	1981
الموجودات الخارجية الصافية	5,8	4,9	3,0
الديون على الخزينة	54,8	55,1	56,1
القروض المقدمة للاقتصاد	39,4	40,0	40,9

المصدر : بنك المغرب

م. 42 ـ بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	9808	9773	9729	9665	9917	9847	10055	10596	10656	10580	10763	10800	11134
النقود الكتابية	15506	14864	15235	15125	15343	15700	16682	17100	16721	16474	16849	16618	17883
مجموع الموجودات النقدية	25314	24637	24964	24790	25260	25547	26737	27696	27377	27054	27612	27418	29017
الموجودات شبه النقدية	5513	5682	5872	5982	6021	6078	6070	6064	6101	6170	6281	6441	6579
مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية	30827	30319	30836	30772	31281	31625	32807	33760	33478	33224	33893	33859	35596

المصدر : بنك المغرب

م. 43 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	9950	9914	9905	9827	10000	9964	10185	10749	10845	10713	10929	10942	11281
النقل المعدني المتداول	182	184	185	187	188	190	192	198	203	207	209	213	216
	10132	10098	10090	10014	10188	10154	10377	10947	11048	10920	11138	11155	11497
يسقط منها :													
الرصيد الباقي لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	324-	325-	361-	349-	271-	307-	322-	351-	392-	340-	375-	355-	363-
المجموع	9808	9773	9729	9665	9917	9847	10055	10596	10656	10580	10763	10800	11134

المصدر : بنك المغرب

م. 44 ـ بيان تطور النقود الكتابية والموجودات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	324	318	315	290	300	264	350	345	315	287	304	340	323
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	12971	12445	12465	12644	12802	13250	14144	14334	14180	14034	14276	13886	15062
مجموع الموجودات تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	13295	12763	12780	12934	13102	13514	14494	14479	14495	14321	14580	14226	15385
الودائع لدى الشيكات البريدية	1169	1026	1359	1191	1220	1284	1263	1326	1199	1253	1308	1288	1371
الودائع لدى الخزينة	1042	1075	1096	1000	1021	902	925	1095	1027	900	961	1104	1127
المجموع	15506	14864	15235	15125	15343	15700	16682	17100	16721	16474	16849	16618	17883
الموجودات شبه النقدية													
الودائع لاجل	4649	4782	4963	5045	5088	5191	5201	5259	5324	5422	5572	5741	5872
الودائع من اجل الاستيراد	864	900	909	937	933	887	869	805	777	748	709	700	707
المجموع	5513	5682	5872	5982	6021	6078	6070	6064	6101	6170	6281	6441	6579
المجموع العام	21019	20546	21107	21107	21364	21778	22752	23164	22822	22644	23130	23059	24462

المصدر : بنك المغرب

م. 45 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الحسابات الجارية العادية	5216	4681	4496	4545	4513	4677	5222	5241	5244	5213	5494	5001	5874
حسابات الشيكات	7351	7377	7546	7674	7880	8149	8454	8671	8483	8364	8380	8423	8706
الحسابات البنكية الاخرى	404	387	423	425	409	424	468	422	453	457	402	462	482
المجموع	12971	12415	12465	12644	12802	13250	14144	14334	14180	14034	14276	13886	15062

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 - بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

علايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية(1)													
معهد الاصدار	945	127-	620-	909	664	423	149	107	447	344	130	602-	86
بنوك الودائع	588	509	501	825	865	866	929	1054	1003	923	980	908	1007
المجموع	1533	382	119-	1734	1529	1289	1078	1161	1450	1267	1110	306	1093
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	8002	8774	9652	7165	7800	8187	8641	8816	8266	8637	8705	8775	9624
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	6287	6160	6226	6556	6647	7122	7749	7774	7308	7354	7522	7538	7340
ودائع البنوك لدى الخزينة	878	1013	943	949	957	913	887	829	825	766	742	741	737
ديون المؤسسات والخواص	2211	2101	2455	2191	2241	2186	2188	2421	2226	2153	2269	2392	2498
المجموع	17378	18048	19276	16861	17645	18408	19465	19840	18625	18910	19238	19446	20399
القروض المقدمة الاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	2355	2645	2538	2602	2604	2439	2283	2554	2445	2375	2485	2782	2449
بنوك الودائع	10279	10386	10433	10596	10545	10954	11027	11208	11397	11249	11665	11834	12390
المجموع	12034	13031	12971	13198	13149	13393	13310	13762	13842	13624	14150	14616	14839
المجموع	31545	31461	32128	32323	31793	33090	33853	34763	33917	33801	34498	34368	36331
ميزان العناصر الاخرى	718-	1142-	1292-	1021-	1042-	1465-	1046-	1003-	439-	527-	605-	508-	735-
مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية	30827	30319	30836	31281	31625	32807	33760	33478	33224	33893	33859	33596	

(1) بما في ذلك الديون المقيدة من الخارج
(2) باستثناء الديون المقيدة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

م. 47 - بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

علايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطات النقدية													
الموجودات من سيولة لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	1696	528	296	1913	1267	940	577	651	916	983	918	332	1064
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	2	74	61	56	56	80	52	23	1	1	26	311	
رصيد حقيبة النقدية لدى صندوق النقد الدولي	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286
الانتقاد في صندوق النقد العربي	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
المجموع	2138	1042	797	2409	1763	1260	1069	1114	1357	1424	1384	803	1631
الموجودات الخارجية الاخرى													
موجودات اخرى لدى المحجوز لدى معهد الاصدار	19	18	19	18	18	71	199	285	268	198	19	18	19
موجودات خارجية لأجنبية لدى بنوك الودائع	864	833	814	1106	1150	1213	1328	1412	1365	1290	1347	1265	1349
المجموع	883	851	833	1124	1168	1284	1527	1697	1633	1488	1366	1283	1368
مجموع الموجودات الاجنبية	3021	1893	1630	3533	2931	2544	2596	2811	2990	2912	2750	2086	2999
الالتزامات الخارجية													
للحجوز لدى صندوق النقد الدولي	704	704	704	704	704	704	704	704	704	704	704	704	704
حقوق السحب الخاصة	418	393	753	657	256	54	95	268	161	260	256	968	964
مستحقات على بنوك الودائع	1613	1221	1160	811	283	-	-	-	-	-	(9)	160	1891
بنوك الودائع	276	324	313	281	285	347	309	358	362	362	367	357	342
المجموع	1488	1513	1749	1799	1402	1255	1548	1540	1650	1626	1640	1780	1906
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	1533	382	119-	1734	1529	1289	1078	1161	1450	1267	1110	306	1093

(1) بما في ذلك [illegible]
(2) [illegible]

[illegible]

م. 48 - بيان تطور الديون على الخزينة

علايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	7034	7101	7101	5500	5500	7101	7101	7101	7101	7101	7101	7101	7101
سندات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
الكمبيالات المكفولة والسندات الالزامية المكفولة	862	849	919	924	1041	562	1095	1196	1155	1227	1009	1149	1197
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	-	-	-	135	135	-	-	135	34	135	135	51	136
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	91	110	83	130	88	195	129	89	171	226	106	170	175
تسبيقات على سندات صندوق التجهيز القروي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تسبيقات على سندات الزامية مختلفة	-	267	1117	210	713	-	213	-	-	451	1165	-	1026
تسبيقات على ديون بالعملات الاجنبية	-	300	300	300	300	300	300	300	300	300	300	300	-
تسبيقات للدولة على اقتراضات بالعملات الاجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الاجمالي	8126	8901	9794	8297	7916	7338	8764	9173	8900	9579	9955	8910	9774
ينقط منها :													
الحساب الجاري للخزينة والارصدة لدى الخاسبين العموميين	124-	127-	142-	173-	116-	110-	123-	357-	634-	942-	1250-	135-	150-
المجموع الصافي	8002	8774	9652	7165	7800	8187	8641	8816	8266	8637	8705	8775	9624
سندات عمومية													
معهد الاصدار	335	555	327	510	464	519	466	731	1143	844	1176	1432	896
بنوك الودائع	5952	5605	5899	6046	6183	6603	7283	7043	6165	6510	6346	6106	6444
المجموع	6287	6160	6226	6556	6647	7122	7749	7774	7308	7354	7522	7538	7340
ودائع البنوك لدى الخزينة	878	1013	943	949	957	913	887	829	825	766	742	741	937
ديون المؤسسات والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	2211	2101	2455	2191	2241	2186	2188	2421	2226	2153	2269	2392	2498
مجموع الديون الصافية على الخزينة	17378	18048	19276	16861	17645	18408	19465	19840	18625	18910	19238	19446	20399

المصدر : بنك المغرب

م. 49 - القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

علايين الدراهم	1980	1981											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	1706	1825	1930	2196	2204	2008	1827	2048	1903	1857	1820	2190	1859
التسبقات	540	549	460	284	323	289	338	343	383	387	386	458	473
السندات الجاري تخصيمها	109	271	148	122	77	142	118	163	159	131	279	134	117
المجموع	2355	2645	2538	2602	2604	2439	2283	2554	2445	2375	2485	2782	2449
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	9338	9460	9507	9666	9619	10048	10126	10294	10472	10327	10701	10850	11358
قروض لأجل متوسط	884	871	871	875	871	850	847	860	871	867	910	930	950
قروض لأجل طويل	57	55	55	55	55	56	54	54	54	55	54	54	82
المجموع	10279	10386	10433	10596	10545	10954	11027	11208	11397	11249	11665	11834	12390
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	12634	13031	12971	13198	13149	13393	13310	13762	13842	13624	14150	14616	14839

(1) باستثناء الديون المقيدة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 50 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المحلية والقرض الشعبي)

تعيين الرسم	نهاية دجنبر 1974	1980 à 30	نهاية دجنبر 1980	1981 à 30	نهاية دجنبر 1981
الاستعمالات					
1. **الارصدة**	733	831	389	353	474
نقود بالصندوق	203	189	201	201	215
بنك المغرب	66	147	104	152	259
الاحتياطي النقدي والحساب الملغى	464	495	84	-	-
2. **الديون على الخزينة**	6 344	6 070	7 165	8 539	8 277
الودائع ومثاثيها	1 058	939	878	887	937
سندات الخزينة	5 286	5 131	6 287	7 652	7 340
3. **القروض الاقتصاد**	10 287	11 076	11 740	12 697	14 148
لاجل قصير (1)	9 299	10 121	10 767	11 762	13 105
لاجل متوسط	940	904	916	881	991
لاجل طويل	48	51	57	54	52
4. **القروض المقدمة للمؤسسات المتخصصة**	110	220	123	277	337
5. **سندات بالمحفظة**	801	807	836	859	1 374
المساهمات	166	170	173	177	195
سندات أخرى	635	637	663	682	1 179
6. **الموجودات الخارجية**	325	336	393	452	443
النقود	14	15	18	23	14
البنوك والمراسلون بالخارج	311	318	378	429	429
7. **التغييرات**	424	433	463	481	530
8. **استعمالات أخرى صافية**	508	1 418	550	355	642
المجموع	19 532	21 191	21 659	24 013	26 225
الموارد					
1. **الاموال الذاتية الصافية**	822	853	911	953	1 224
رأس المال والاحتياطيات	781	832	844	911	972
المرحل من جديد وربح السنة المالية	65	43	92	63	276
ينقط منه الخسائر السابقة ومصاريف التأسيس	24-	22-	25-	21-	24-
2. **مخصصات للمخاطر**	167	196	190	211	231
3. **ودائع تحت الطلب**	11 742	12 991	12 971	14 144	15 061
حسابات الشيكات	6 455	7 231	7 351	8 454	8 706
حسابات جارية لمؤسسات غير مالية	4 710	5 235	5 018	5 038	5 587
حسابات المؤسسات المالية	223	111	198	184	287
دائنون مختلفون	354	414	404	468	482
4. **ودائع لاجل**	4 432	5 185	5 513	6 070	6 579
حسابات وسندات لاجل استحقاق ثابت	3 681	4 254	4 649	5 201	5 872
ودائع من أجل الاسترداد	751	931	864	869	707
5. **التزامات خارجية**	290	246	279	399	341
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	65	66	110	163	175
البنوك والمراسلون بالخارج	225	180	169	236	166
6. **تسليفات معهد الاصدار**	1 934	1 469	1 661	2 119	2 673
على سندات عمومية	831	225	335	466	896
على سندات خصوصية	985	1 181	1 296	1 619	1 766
على سندات قرد عن طريق البنك الوطني لانعاء الاقتصادي	118	63	30	34	11
7. **تسليفات المؤسسات المتخصصة**	145	251	134	117	116
8. **موارد مختلفة صافية**	-	-	-	-	-
المجموع	19 532	21 191	21 659	24 013	26 225

(1) بما في ذلك تسبيقات مصرفية على خزينة.
(2) تشتمل تسبيقات الخزينة على أوراق الخزينة وسندات عمومية حسب تعهد الأجل وسندات مماثلة من القروض المقدمة للاقتصاد.
المصدر: بنك المغرب.

م. 51 ـ بيان تطور الاستعمالات والموارد لمجموعة المؤسسات المالية المتخصصة

تعيين الرسم	1980 à 30	نهاية دجنبر 1980	1981 à 30	نهاية دجنبر 1981
الاستعمالات				
1. الارصدة والشيك لتحصيلها	56	66	100	40
2. الديون على الخزينة	887	1 062	1 138	1 138
الودائع لاجل ومثاثيها	8	34	29	28
السندات والسندات الاكتتابية للدولة	879	1 028	1 109	1 110
3. الديون على البنوك	403	312	330	329
الودائع تحت الطلب	151	180	198	152
ودائع لاجل وتسليفات	252	132	132	177
4. القروض للاقتصاد	6 647	6 874	7 340	8 090
لاجل قصير	1 077	1 387	1 534	1 819
لاجل متوسط وطويل	5 570	5 487	5 806	6 271
5. قروض للجماعات العمومية	375	392	414	408
6. سندات بالمحفظة	605	704	700	692
المساهمات	366	399	399	405
سندات أخرى	239	305	302	287
7. التغييرات	226	227	251	230
8. استعمالات أخرى صافية	-	-	-	242
المجموع	9 199	9 637	10 273	11 169
الموارد				
1. الاموال الذاتية	888	855	852	882
منها مساهمات صافية من الدولة	94	94	94	94
مخصصات لتغطية احتمالات الخطر في الاصول	53	74	80	83
2. مساعدات الدولة	377	373	389	404
3. الاقتراضات الخارجية (الاكثر من سنة)	2 842	2 702	2 856	3 128
4. الاقتراضات الداخلية	1 205	1 161	1 361	1 954
الرهون وسندات	985	1 038	1 084	1 617
قروض وتسبقات بنكية	220	123	277	337
5. ودائع لاجل قصير	3 178	3 625	3 843	1 967
6. مساعدات معهد الاصدار (1)	727	780	921	834
خصم	674	772	783	756
مساعدات أخرى	53	48	138	78
7. موارد أخرى صافية	62	141	51	-
المجموع	9 199	9 637	10 273	11 169

(1) مساعدات معهد الاصدار على شكل سندات وطني لانعاء الاقتصاد وإعادة خصمها من طرف البنوك.
المصدر: بنك المغرب.

م. 52 ـ بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1)
(الممولة والمعاد خصمها أو المأخوذة كضمان)

تعيين الرسم	1980	1981					
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو
التزامات لاجل قصير							
تسهيلات تجارية مضمونة على بضائع	1 776,1	1 836,6	1 980,2	1 601,5	1 888,0	1 737,1	2 010,1
قروض للاستهلاك	353,5	354,5	372,3	374,1	378,3	377,7	396,4
تسهيلات تجارية مضمونة على سوق	476,6	781,2	876,0	906,1	875,4	809,5	989,4
تسهيلات على مصدرات تسدير	61,7	46,6	45,2	52,2	58,1	47,9	49,3
تسهيلات تنموية خاصة	569,7	421,7	439,2	493,5	475,0	617,2	635,4
قروض أخرى مضمونة من طرف بنوك	178,0	29,9	40,2	41,9	56,7	33,0	34,4
و من طرف مقصود مركزي مصرفي	159,3	121,5	113,6	119,8	120,7	139,1	201,4
قروض أخرى مضمونة بتوقيع مقصود مصرفي	894,9	933,4	1 018,7	974,5	1 037,4	1 043,0	1 162,0
تسهيلات على تصاريح وسندات تحرير	251,5	174,4	264,9	394,1	389,4	299,8	264,0
قروض أخرى مضمونة بأوراق مالية	1 762,8	1 854,2	1 883,8	1 952,6	1 889,2	1 900,8	1 901,1
قروض على عمليات عينية	3 321,5	3 204,4	3 008,5	3 191,1	4 331,4	4 014,6	4 245,7
قروض دون تعيين وتأمينات عينية	961,3	956,4	914,6	1 005,7	1 015,2	1 406,7	1 690,8
عمليات خزن							
المجموع	10 766,9	10 880,1	11 761,9	12 337,3	12 474,5	12 220,9	13 185,1
التزامات لاجل متوسط							
ديون عمليات عينية	995,2	1 013,8	1 174,6	1 041,1	1 090,6	1 067,7	2 101,1
عمليات عينية	499,2	501,6	501,2	490,5	511,0	515,6	535,7
عمليات تنموية و تسديد مركزي لمصرف	221,2	212,5	194,6	176,0	177,9	176,0	211,3
تسبقات مصرفية	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
المجموع	916,1	896,9	888,9	871,4	879,6	878,6	961,3
التزامات لاجل طويل							
خزين	55,0	53,1	52,4	52,7	52,8	54,2	49,1
تسبقات مصرفية	1,6	1,9	2,0	1,7	1,6	1,4	1,9
المجموع	56,6	55,0	54,4	54,4	54,4	55,6	51,0
مساعدات لمؤسسات مالية متخصصة	123,5	175,8	277,2	260,0	349,1	364,4	316,7
المجموع	11 864,1	12 927,8	12 974,4	13 525,1	13 757,6	13 519,5	14 514,0

م. 53 ـ بيان تطور التجاه البنوك لمعهد الاصدار

تعيين الرسم	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير
1979												
التجاه بواسطة سندات عمومية	803	772	624	591	505	593	593	591	879	1746	1503	811
التجاه بواسطة سندات خصوصية	510	591	959	887	998	1013	887	1017	1043	1013	999	985
التجاه بواسطة سندات موجهة لاجل عن طريق البنك الوطني للانعاء الاقتصادي	125	135	188	139	205	175	139	130	134	181	158	118
المجموع (1)	**1439**	**1498**	**1771**	**1621**	**1708**	**1779**	**1621**	**1738**	**2056**	**2960**	**2660**	**1914**
المتوسط اليومي للاتجاهات	1250	1581	1670	1656	1705	1786	1675	2073	2380	3093	2963	2497
1980												
التجاه بواسطة سندات عومية	547	439	427	225	215	277	631	518	641	244	341	335
التجاه بواسطة سندات خصوصية	1086	1148	1257	1181	1253	1259	1293	1186	1294	1384	1360	1296
التجاه بواسطة سندات موجهة لاجل عن طريق البنك الوطني للانعاء الاقتصادي	108	96	113	105	75	74	67	64	74	59	58	30
المجموع (1)	**1741**	**1683**	**1797**	**1571**	**1543**	**1641**	**1469**	**1571**	**1999**	**1702**	**1760**	**1661**
المتوسط اليومي للاتجاهات	1829	1842	1789	1614	1723	1953	1594	1919	1997	1843	2007	2007
1981												
التجاه بواسطة سندات عمومية	555	327	510	464	519	466	731	1143	1143	844	1432	896
التجاه بواسطة سندات خصوصية	1330	1468	1463	1985	1764	1619	1960	2013	1961	1903	2270	1766
التجاه بواسطة سندات موجهة لاجل عن طريق البنك الوطني للانعاء الاقتصادي	39	27	22	20	35	14	14	8	11	11	7	11
المجموع (1)	**1964**	**1822**	**2495**	**2469**	**2318**	**2119**	**2705**	**3164**	**3115**	**2758**	**3709**	**2673**
متوسط اليومي للاتجاهات	1999	2052	2085	2486	2358	2252	2990	2929	3160	3035	3543	3396

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1981	المعدلات الجاري بها العمل ابتداء من فاتح أبريل 1982
1. بنوك الودائع (1)		
1 حسابات تحت الطلب		
حسابات عادية	(دون مقابل)	(دون مقابل)
الاموال ـ آتية من طرف الاشخاص الطبيعيين المقيمين بالخارج	3	3
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	4	4
ب. الحسابات على الدفاتر	5.50	7
ج. الودائع بالدراهم القابلة للتحويل (معدل أقصى)	8.50 (2)	10
د. الحسابات لاجل وسندات الصندوق		
لمدة شهر واحد	4	4.50
لمدة 3 أشهر	6	6.50
لمدة 6 أشهر	7.50	8.50
لمدة 12 شهرا	8.50	10
لمدة 18 شهرا كاملة	9	10.5
لاكثر من 18 شهرا	معدل حر	معدل حر
2. صندوق التوفير الوطني	6.50 (3)	8
3. المؤسسات المالية المتخصصة		
أ. القرض العقاري والفندقي		
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9	9
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	9.50	11
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	10	11.50
ب. البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
سندات الصندوق لمدة 3 أشهر	6.50	6.50
سندات الصندوق لمدة 6 أشهر	7.50	8.50
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	8.50	10
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	9.50	11
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	10	11.50
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9	9
ج. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي		
ودائع تحت الطلب	3	5
حسابات على الدفاتر	6.50	8
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9	9
سندات لمدة سنة مخصصة للبنوك		7

(1) قرار وزير المالية بتاريخ 29 يونيو 1974 (طبق شيء من فاتح يوليوز 1974 ونعمت بقرار 10 يونيو 1975 مطبق شيء من فاتح يوليوز 1975 ومنصف عشر 10 يونيو 1978 ونعمت بالقرار رقم 1116 80 بتاريخ 22 شتنبر 1980 تطبق شيء من فاتح أكتوبر 1980).

(2) لا يمكن مكافأة الودائع والمبالغ القابلة للتحويل تحت الطلب أو لاجل ـ لتتعدى نسبة الفائدة 8,5 ـ في السنة. (قرار وزير المالية رقم 1118 81 بتاريخ 31 دجنبر 1980). مطبق شيء من فاتح يناير 1981).

(3) قرار وزير المالية رقم 1429 80 بتاريخ 29 نونبر 1980). تطبق شيء من فاتح أكتوبر 1980.

م. 55 ـ هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1981	المعدلات الجاري بها العمل ابتداء من فاتح أبريل 1982
1. تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان		
1. الخصم والتأمين العادي للسندات الخصوصية للعمل الاساسي (السند التجاري المسحوب على المغرب ـ سندات التخزين ـ تسبيقات على البضائع ـ السند المالي ـ قروض الصندوق المغربي للصفقات (1) ـ قروض التجهيز لمدة سنتين على أقصى حد)	6	7
الديون المترتبة على الخارج	4	4
تسليفات لتمويل الصادرات	4	4
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للسلطات التعاونية الفلاحية	3,50	5
2. تعبئة سندات الخزينة لفائدة البنوك (الخصم أو التسبيق)		
سندات لمدة 6 أشهر (معدل المردود الحقيقي)	4,293	4,293
سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي)	4,438	4,438
3. التسبيقات الخاصة (على السندات العمومية أو الخصوصية) الممنوحة للبنوك		
بدون تطبيق القرامة	6 و 8	7 و 10 (3)
مع تطبيق القرامة	15	15
4. إعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (2)		
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3	3
صندوق الايداع و التدبير / القرض العقاري والفندقي	3,50	3,50
ب. قروض متوسطة الاجل إلى الاقتصاد		
قروض بكلية متوسطة الاجل		
(بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو ص.م.ض.ا (3)	5	5
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (2)	3	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3,50	3,50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	4	4
ج. مساعدات للدولة		
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية الممنوحة بصورة مجانية، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :		
تسبيقات على سندات الخزينة (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي)	6	7
تعبئة الكمبيالات الخزينة	6	7
تسبيقات على السلف المكفولة	6	7
تسبيقات على ديون المكتب الشريف للفوسفاط بالعملات الاجنبية	4	4
تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني الانماء الاقتصادي والمكتب الوطني لكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمعبأة لحساب الخزينة (5)		

(1) القروض لمدعمة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات.

(2) معدلات تفضيلية تسوحة في إطار طاقة إجمالية لحجم مفوحة من طرف بنك المغرب.

(3) الصندوق المركزي للضمان.

(4) حسب معدل الاصدار.

(5) في حالة التسبيقات على السلف المخصومة و ... فهي يرجع لتصفيات على السندات العمومية.

م. 56 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1981		المعدلات الجاري بها العمل ابتداء من فاتح أبريل 1982	
	الادنى	الاقصى	الادنى	الاقصى
1. بنوك الودائع (1)				
أ. القروض القصيرة الاجل				
ـ القابلة للتعبئة				
الديون على الخارج	5	7	5	7
تسليفات لتمويل الصادرات	5	7	5	7
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	7	9	8	10
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	7	9	8	10
ـ الغير القابلة للتعبئة				
كافة القروض	9,50	11,50	10	12
ـ الخاصة				
سندات التخزين « محصول الحبوب »		6,50		7
سندات التخزين المتعلقة بمصبرات الزيتون		7		7
سندات التخزين المتعلقة بالازر		6,50		7
سندات التخزين المتعلقة بالقطن		6,50		7
قروض الصندوق المغربي للصفقات (2)		8		8,50
ب. القروض المتوسطة الاجل				
ـ القابلة للتعبئة				
كافة القروض		10		11
ـ الغير القابلة للتعبئة				
كافة القروض		12		13
ج. القروض الطويلة الاجل				
كافة القروض	12	14	13	15
د. التحصيل مع السلف الأجل (خصم الشيكات)				8 (3)
2. البنك الوطني الإنماء الاقتصادي				
أ. القروض المتوسطة الاجل		(4)12		13
ب. القروض الطويلة الاجل من (5 إلى 15 سنة)		(4)12		13

(1) قرار وزير المالية رقم 80/1117 بتاريخ 22 شتنبر 1980 الطبق ابتداء من فاتح أكتوبر 1980.

(2) يتعلق الامر بالقروض الخاصة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف إلى هذا المعدل الوحيد في حالة بالضمانات غير المشروطة، العمولات التي يأخذها الصندوق وأفدحة في سنة 1/2 فيما يرجع لعمليات التوبيل السبق و 1,70 فيما يخص ضمانات المرافقة، 1,40 فيما يتعلق بعمليات التعبئة.

(3) بالنسبة للقروض في شكل عمليات مشروطة مبلغ الثمن التي تطبقها البنوك ابتداء من فاتح أبريل 1982 لا يمكن أن تتعدى 10 فيما يرجع لقروض التوبيل السبق، و 9 فيما يخص المرافقة و 9,40 فيما يتعلق بقروض التعبئة ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 20,50 لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 4 للقرار التنظيمي رقم 16).

(4) تضاف إلى هذا المعدل عمولة قصوى قدرها 2 درهم بالنسبة للشيكات المحصلة عن مدن أخرى سوى تلك التي توجد بها حسابات بنكية أم لا، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 4 للقرارات التنظيمي رقم 16).

(5) بالرجوع إلى سنة 72 فيما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 31 غشت 1973). أما فيما يرجع لقروض التجهيز الحري، فيضاف إلى هذا الارجاع معدل 1/2 الذي يخص عليه قرار 29 أكتوبر 1962.

م. 54 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالمئة المائوية)

	معدلات جاري بها العمل في 31 دجنبر 1981	معدلات جاري بها العمل ابتداء من فاتح يونيو 1982
د. الخزينة		
سندات لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور	(1) 7.50	8.50
المردود الحقيقي عند بلوغ مدة 6 أشهر : 7,641 و 8,682		
ابتداء من فاتح يونيو 1982		
المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد ضرائب 6 أشهر : 7,54 و 8,58 ابتداء من فاتح يونيو 1982)		
سندات في حساب خزينة (خصومة لبنوك ومؤسسات مالية وشركات تأمين)		
ـ لمدة 6 أشهر	(1) 4.25	4.25
المردود الحقيقي لمدة 6 أشهر : 4,291		
المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,542		
ـ لمدة سنة	(2) 4.25	4.25
المردود الحقيقي عند بلوغ سنة : 4,438		
ـ لمدة 5 سنوات	6.50	6.50
حسابات مخصصة للبنوك في إطار تمويل التسبيقات		
بالنسبة لقصد مغربية تعمر لسنوات :		
ـ لمدة سنة	3.50	3.50
ـ لمدة 10 سنوات فسرت في أحد عند سنة 1971	3.50	3.50
سندات لبعض خطة يستغل حسابات لرحلة غير تقييد :		
ـ لمدة خمسة سنوات	(3) 6	6
سندات خاصة لمدة 10 سنوات خطة يستغل		
خاص لاستثمار	5.50	5.50
سندات برمجة و مضمونة من صرف دولة		
ـ لمدة 10 سنوات	9.50	11
ـ لمدة 15 سنة	10	11.50

(1) قرار وزير المالية رقم ... بتاريخ 23 شتنبر 1981.

(2) قرار وزير المالية رقم ... بتاريخ 29 يونيو 1979.

(3) قرار وزير المالية بتاريخ ... فبراير 1981.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 - هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

نوع العمليات	المعدل في 81.12.31	المعدل ابتداء من 82.4.1
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية		
1) القصيرة الاجل		
سندات التخزين	6,50	7
تسليفات للانتاج		
- الحبوب والقطاني	8	8
- عمليات متكاملة (الشمندر وقصب السكر والقطن...)	9	9
- قروض أخرى (تربية الماشية، الخوامض، زراعة الخضر...)	10	10
2) المتوسطة الاجل		
تعاونيات الاصلاح الزراعي :		
- للاربع سنوات الاولى	8,50	8,50
- للسنة الخامسة	9,50	9,50
- فما بعد	10	10
قروض أخرى متوسطة الاجل	10	10
ب. الصناديق المحلية (1)		
1) القصيرة الاجل		
تسليفات للحصاد	2,50	2,50
قروض أخرى	6,50	6,50
قروض حلت ولم تسدد بعد أربع سنوات	9	9
2) المتوسطة الاجل		
لمدة سنتين	6,75	6,75
لمدة ثلاث سنوات	7,75	7,75
لمدة أربع سنوات	8	8
لمدة خمس سنوات	8,25	8,25

(1) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الحالي الذي يقل عن 3 000 درهم.

م. 57 - هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي

	القيمة العقارية الخلية	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1981 المعدل التعاوني	المعدل المطبق	النظام المعمول به ابتداء من فاتح يناير 1982 المعدل التعاوني	المعدل المطبق
1) النظام العام					
1. البناء بقصد السكنى الشخصية (3)	درهم (000) 150 فما دون	13	8 (1)	14	8
	من 150 (001) إلى 200 (000) درهم	13	8 (1)	14	8
	من 200 (001) إلى 300 (000) درهم	13	10 (1)	14	10
	من 300 (001) إلى 500 (000) درهم	13	13	14	14
	يفوق 500 (000) درهم			15	15
2) النظام العقاري					
1. بناء المحلات التجارية		13	13	14	14
2. اقامة المباني المعدة في البقع الارضية		13	13	14	14
3. تحويل المحلات المتعهدين		13	13	14	14
4. شراء دور السكن	درهم (000) 250 فما دون	13	13 (2)	14 (2)	14
3) القرض الفندقي					
- قروض مضمونة برهن عقاري					
- لمدة تقل عن 15 سنة		13	11	14	12
- لمدة 15 سنة فاكثر		15	13	12	12
قروض مضمونة برهن حيازي لشراء الاثاث والمعدات		13	11	14	12

(1) يتم تخفيض هذه المعدلات بنقطة عند ما يتعلق بالشركات السورية

(2) يتم تخفيض هذا المعدل بوحدة عندما يتعلق الامر بالنسبة لقروض مقدمة لاقتناء أو في شكل تحسينات لفائدة في إطار عمليات خوصصة أو المبيعات العقارية المقررة وزير المالية رقم 781 (83) بتاريخ 24 فبراير 1983.

(3) ابتداء من فاتح يناير 1982 يطبق معدل المنطقة نفسه على قيمة تفوق ما تقرره أيضا.

م. 57 - أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
(أسعار التحويل)

	نهاية مارس 1981		نهاية يونيو 1981		نهاية شتنبر 1981		نهاية دجنبر 1981	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,95761	0,96049	0,95249	0,95535	0,95477	0,95763	0,93223	0,93503
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	4,7425	4,7674	5,4406	5,4675	5,3099	5,3364	5,3202	5,3465
1 جنيه استرليني	10,642	10,696	10,539	10,592	9,6350	9,6850	10,164	10,215
1 مارك ألماني	2,2567	2,2692	2,2708	2,2832	2,2883	2,3008	2,3605	2,3731
1 فلوران هولندي	2,0370	2,0483	2,0424	2,0537	2,0565	2,0679	2,1515	2,1631
100 فرنكات بلجيكية	13,770	13,848	13,854	13,931	13,987	14,065	13,857	13,934
1 فرنك سويسري	2,4759	2,4895	2,6669	2,6811	2,6889	2,7031	2,9555	2,9704
1000 ليرة إيطالية	4,5199	4,5460	4,5657	4,5919	4,5022	4,5282	4,4257	4,4512
100 شلين نمساوي	31,907	32,080	32,198	32,372	32,634	32,808	33,728	33,904
100 بسيطة إسبانية	5,5584	5,5896	5,7068	5,7383	5,5171	5,5480	5,5169	5,5475
100 ين ياباني	2,2459	2,2581	2,4080	2,4280	2,2902	2,3024	2,4228	2,4354

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرون النرويجية، الكرون السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكودو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة والاوقية الموريتانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ظهير شريف رقم 1.81.287 صادر في 11 رجب 1402 (6 مايو 1982) بنشر الاتفاق المتعلق بالنقل الدولي للمواد التي يسرع اليها التلف وبالآلات الخاصة المستعملة في هذا النقل ، الموقع بجنيف في فاتح شتنبر 1970.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره اننا :

بناء على الاتفاق المتعلق بالنقل الدولي للمواد التي يسرع اليها التلف وبالآلات الخاصة المستعملة في هذا النقل ، الموقع بجنيف في فاتح شتنبر 1970 ؛

وبناء على ايداع وثائق انضمام المملكة المغربية الى الاتفاق المذكور بنيويورك يوم 5 مارس 1981 ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول

ينشر بالجريدة الرسمية ، ملحقا بظهيرنا الشريف هذا ، الاتفاق (1) المتعلق بالنقل الدولي للمواد التي يسرع اليها التلف وبالآلات الخاصة المستعملة في هذا النقل ، الموقع بجنيف في فاتح شتنبر 1970.

الفصل الثاني

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 11 رجب 1402 (6 مايو 1982)

وقعه بالعطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

(1) راجع نص الاتفاق بالجريدة الرسمية – نشرة الترجمة الرسمية عدد 3662 بتاريخ 20 من ربيع الاول 1403 (5 يناير 1983).

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية رقم 57.83 صادر في 19 من ربيع الاول 1403 (4 يناير 1983) بتحديد أثمان بيع الاسمنت في مختلف مراحل التسويق.

ان الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ،

بناء على المرسوم رقم 2.82.649 الصادر في 3 رمضان 1402 (25 يونيه 1982) بتفويض بعض الاختصاصات والسلطات الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وبناء على قرار الوزير الاول رقم 3.334.71 الصادر في 4 يبراير 1972 بتحديد قائمة المنتجات والخدمات الممكن تنظيم اثمانها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في 13 يونيه 1972 المرتبة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم اثمانها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد استشارة اللجنة المركزية للاثمان ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تحدد فيما يلي الاثمان التي يباع بها في مختلف مراحل التسويق الطن من الاسمنت المنتج بالمغرب :

اصناف الاسمنت	الثمن عند الخروج من المعمل دون اعتبار الرسوم (بالدراهم للطن)	الثمن عند الخروج من المعمل وضمنه جميع الرسوم (بالدراهم للطن)	ثمن البيع من الباعة بالجملة الى الباعة بالتفصيل (بالدراهم للطن)	ثمن البيع للجمهور وضمنه جميع الرسوم (بالدراهم للطن)
325 في أكياس	410,68	480,50	490,50	508
250 في أكياس	380,28	444,93	454,93	472
320 دون تعبئة	391,38	457,91	467,91	–
250 دون تعبئة	361,38	422,81	432,81	–

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني. – تشمل الاثمان المقررة عند الخروج من المعمل دون اعتبار الرسوم والمحددة في الجدول المدرج في الفصل الاول أعلاه المبالغ التي يجب أن يقتطعها صندوق الموازنة ، حسبما هي محددة بمقرر للوزير الاول.

الفصل الثالث. – تحدد فيما يلي حدود ربح الباعة بالجملة والتفصيل كما تستنتج من الجدول المدرج في الفصل الاول اعلاه :

أ) الاسمنت المعبأ :

عشرة دراهم للطن فيما يخص الباعة بالجملة ؛

سبعة عشر درهما للطن فيما يخص الباعة بالتفصيل.

ب) الاسمنت غير المعبأ :

عشرة دراهم للطن فيما يخص الوسطاء.

الفصل الرابع. – لا يمكن أن تزاد على ثمن الاسمنت عند الخروج من المعمل مع اعتبار جميع الرسوم حسبما هو منصوص عليه في التعريفة الخاصة بذلك الا حدود الربح المقررة في الفصل الثالث أعلاه ومصاريف النقل من مركز الى مركز محسوبة على أساس أقل تعريفة.

الفصل الخامس. – ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 25 من ربيع الاول 1403 (10 يناير 1983).

وتنسخ أحكام قرار الوزير الاول رقم 3.320.81 الصادر في فاتح ربيع الاول 1402 (28 دجنبر 1981) المحددة بموجبه أثمان بيع الاسمنت في مختلف مراحل التسويق.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الاول 1403 (4 يناير 1983).

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1132.82 صادر في 7 من ذي القعدة 1402 (16 شتنبر 1982) بالاذن للشركة المعدنية لبوكافر في انشاء مستودع دائم للمتفجرات على سطح الارض بالبليدة ، قيادة زاكورة ، دائرة زاكورة (اقليم ورزازات).

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1332 (14 يناير 1914) بتنظيم استيراد المتفجرات ونقلها وبيعها بالمغرب وبتحديد الشروط الخاصة بانشاء المستودعات ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على القرار الصادر في 24 من جمادى الاولى 1373 (30 يناير 1954) بتحديد بعض كيفيات تطبيق الظهير الشريف المشار اليه اعلاه الصادر في 17 من صفر 1332 (14 يناير 1914) ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على الطلب الذي قدمته في 27 من محرم 1400 (17 دجنبر 1979) الشركة المعدنية لبوكافر الكائن مقرها بالدار البيضاء ، شارع الحسن الثاني رقم 52 ، قصد الحصول على اذن في انشاء مستودع دائم للمتفجرات على سطح الارض باقليم ورزازات ؛

وبناء على المخططات المضافة الى الطلب المذكور والى هذا القرار ، ذات المقاييس التالية :

1/5000 ، رقم 343 – 7060 ، 1/100 رقم 341 – 7850 و 1/50 رقم 342 – 7250 ؛

وبناء على ملف البحث عن المنافع والمضار الذي أجرى فيما بين 14 من ربيع الآخر 1401 (9 يبراير 1981) و 3 جمادى الاولى 1401 (9 مارس 1981) على يد القائد الممتاز رئيس دائرة زاكورة ؛

وباقتراح من مدير المعادن ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يؤذن للشركة المعدنية لبوكافر في انشاء مستودع دائم للمتفجرات على سطح الارض يعد خصيصا لحاجاتها بقيادة زاكورة ، دائرة زاكورة ، اقليم ورزازات ، طبق الشروط المبينة في الفصول التالية :

الفصل الثاني

يبنى المستودع طبقا للتصاميم المضافة الى أصل هذا القرار.

الفصل الثالث

تحدد الكمية القصوى من المتفجرات التي يمكن ان يحتوي عليها المستودع بـ 5.000 كيلوغرام من متفجرات الصنف الاول (1) و 10.000 كيلوغرام من الصنف (5).

الفصل الرابع

لا يجوز الشروع في استخدام مستودع المتفجرات المأذون في انشائه عملا بالفصل الاول أعلاه الا بعد صدور مقرر لوزير الطاقة والمعادن يثبت ان المنشآت تمت اقامتها طبقا للنظام المعمول به ولاحكام هذا القرار.

الفصل الخامس

يسقط الاذن الذي يتضمنه هذا القرار اذا لم يقع الشروع في الاشغال خلال أجل سنة واحدة او اذا توقفت هذه الاشغال فيما بعد خلال مدة تفوق سنة.

الفصل السادس

تحتفظ الادارة بحق فرض جميع التدابير التي تراها لازمة لضمان ما تتطلبه السلامة العامة.

الفصل السابع

يبلغ هذا القرار الى المعني بالامر ، وينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من ذي القعدة 1402 (16 شتنبر 1982).

الامضاء : موسى السعدي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1427.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتعيين تاريخ افتتاح المحافظة على الاملاك العقارية بالحسيمة.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) المتعلق بتحفيظ العقارات ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على القرار الصادر في 21 من رجب 1331 (4 يونيه 1915) المتعلق بتنظيم مصلحة المحافظة على الاملاك العقارية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.81.363 الصادر في 23 من رجب 1401 (28 مايو 1981) باحداث محافظة على الاملاك العقارية بالحسيمة (اقليم الحسيمة) وتحديد دائرة اختصاصها ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تفتح يوم الاثنين 18 من ربيع الاول 1403 (3 يناير 1983) المحافظة على الاملاك العقارية بالحسيمة ، المحدثة بالمرسوم رقم 2.81.363 الصادر في 23 من رجب 1401 (28 مايو 1981).

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

الامضاء : عثمان الدمناتي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الغاء رخص للبحث

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1378.82 صادر في فاتح رجب 1402 (26 أبريل 1982) ألغيت رخص البحث المبينة في الجدول أسفله ، طبقا لاحكام الفصل 37 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 أبريل 1951) بسن نظام المعادن :

رقم الرخصة	صاحب أو صاحبة الرخصة
	السادة والسيدات :
26.023	عيدة بنت العربي القاضي
26.142	حسين ابو تيح
26.153	احمد زاهد
26.163	عبد الله المنبهي
26.185	مولاي الحسن أو طلحة
26.200	عيدة بنت العربي القاضي
26.203	الحاج الحسن طوبة
26.205	عبد الله الناجي
26.207	احمد بن بوسلهام
26.292	شركة سفوطة
26.304	شركة أموراز
26.305	المعلم ادريس مولاي ابراهيم
26.310	شركة أموراز
26.311	كذلك
26.317	الحسن الشامي
26.318	كذلك
26.338	عبد الرحمان بلكهيا
26.367	علي الفاضلي
26.394	مولاي الحسن أو طلحة
26.406	عبد الله بن حدو
26.408	محمد ميكو
26.469	محمد اسكدي

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1391.82 صادر في فاتح رجب 1402 (26 ابريل 1982) ألغيت رخص البحث المبينة في الجدول أسفله ، طبقا لمقتضيات الفصل 98 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 أبريل 1951) بسن نظام المعادن :

رقم الرخصة	صاحب او صاحبة الرخصة
	السادة والسيدات :
25.951	بسلي برينو
25.952	كذلك
25.953	كذلك
25.981	لحاج ميلود الفايز
25.999	الآنسة لطيفة كزمان
26.000	محمد الكومي
26.001	الحسن اجمعة
26.010	وسف بيسلام
26.011	كذلك
26.013	عبد السلام اطبيب
26.015	محمد ياسين
26.024	عيدة القاضي
26.071	محمد سهاب
26.072	الحسن الاشامي
26.073	كذلك
26.078	حمو الكوز
26.084	محمد باكنشيش
26.085	محمد بويدار
26.088	محمد وحديق
26.095	مولاى الحبيب العلوى
26.096	محمد كرداح
26.097	محمد لطفي
26.102	محمد امجزون
26.104	فيلان كريم
26.105	كذلك
26.109	محمد المقراني
26.112	محمد بويدارن
26.113	كذلك
26.119	عبد الله الوزاني
26.135	حسن الجماعي
26.136	خالد الدمناتي
26.145	الحسن الفتكاوى
26.156	عبد الله بن حروكة
26.160	الحسن الهاري
26.162	المهدى المنبهي
26.164	عبد الله المنبهي
26.167	الحسن آيت بلا
26.176	ادريس بوعزيز
26.183	خالد الامين
26.194	كذلك
26.309	الحسن ارابح
26.312	عزيزة معقول
26.313	كذلك
26.316	محمد الحيان
26.319	ادريس بوعزيز
26.324	محمد الطيبي
26.326	محمد أبو علي
26.327	عبد السلام ادابراهيم
26.328	بوجمعة تلماس
26.329	كذلك
26.330	الحسين بنعيو
26.331	شاهد الحسني
26.332	الحاج الحسين المنتصر
26.333	عمر كزاغر
26.336	محمد بن وحمان
26.355	محمد او بشير
26.357	محمد كيش
26.385	المبدلاوى العلوى
26.361	احمد ايت بديعة
26.366	محا زلماط
26.368	شركة بوليمكس
26.371	محمد باكنشيش
26.379	محمد ازرحان
26.384	محمد القيدى
26.388	محمد اوحدي
26.407	محمد بوزيمي
26.413	علي بن احمد الجلالي
26.419	مبارك البوعابدي
26.421	احمد الحريري السملالي
26.422	الحسن ازناك
26.444	شركة صواب للمعادن والمقالع
26.445	كذلك
26.458	المختار الراضي
26.459	محا الغنامي

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1385.82 صادر في 8 رجب 1402 (3 مايو 1982) ألغيت رخصة البحث رقم 26.360 المملوكة للسيد سعيد اد بلا وبلا ، طبقا لمقتضيات الفصل 98 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1386.82 صادر في 8 رجب 1402 (3 مايو 1982) ألغيت رخصتا البحث رقم 26.300 و 26.301 المملوكتان للسيد محمد البلغيتي ، طبقا لمقتضيات الفصل 37 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1381.82 صادر في 6 شوال 1402 (27 يوليوز 1982) ألغيت رخصة البحث رقم 25.803 المملوكة للسيد الحسن المتوكل ، طبقا لمقتضيات الفصل 98 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1380.82 صادر في 21 من ذى القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) ألغيت رخص البحث المبينة في الجدول أسفله طبقا لمقتضيات الفصل 98 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن :

رقم الرخصة	صاحب أو صاحبة الرخصة
26.158	الشركة المغربية للتنمية
26.374	السيد محمد الزروقي
26.539	السيد عمر بناية

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1384.82 صادر في 21 من ذى القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) ، ألغيت رخصة البحث رقم 26.719 المملوكة للسيد محمد عمار ، طبقا لمقتضيات الفصل 37 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1383.82 صادر في 25 من ذى القعدة 1402 (14 شتنبر 1982) ألغيت رخصة البحث رقم 25.799 المملوكة للسيد الحسين آيت بنموح ، طبقا لمقتضيات الفصل 37 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

رفض طلبات تجديد رخص بحث والغاؤها

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1390.82 صادر في 8 رجب 1402 (3 مايو 1982) رفض طلب تجديد رخصتي البحث رقم 24.237 و 24.238 المملوكتين للسيد عبد الرحمان السعدني والغيت الرخصتان المطلوب تجديدهما طبقا لمقتضيات الفصلين 37 و 38 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1382.82 صادر في 21 من ذى القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) رفضت طلبات تجديد رخص البحث المبينة في الجدول أسفله والغيت الرخص المطلوب تجديدها طبقا لمقتضيات الفصلين 37 و 38 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن :

رقم الرخصة	صاحب الرخصة
	السادة :
24.430	حدو بن محا وعلي
25.025	مولاي المدني اللطيفي
25.086	احمد ايت قصي
25.122	الحسين امير

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1379.82 صادر في 25 من ذى القعدة 1402 (14 شتنبر 1982) رفض طلب تجديد رخص البحث رقم 23.863 ، 23.864 ، 23.973 ، 23.974 ، 23.975 ، 23.976 ، 24.067 ، 24.068 ، 24.069 ، 24.070 ، 24.071 ، 24.072 ، 24.073 ، 24.074 ، 24.075 ، 24.076 ، 24.077 ، 24.078 ، 24.079 ، 24.080 ، 24.081 ، 24.082 ، 24.083 ، 24.084 و 24.085 لمكتب الابحاث والمساهمات المعدنية ، وألغيت الرخص المملوكة المطلوب تجديدها طبقا لمقتضيات الفصلين 37 و 38 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

***

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1388.82 صادر في 25 من ذى القعدة 1402 (14 شتنبر 1982) رفض طلب تجديد رخصة البحث رقم 22.120 المملوكة للشركة المعدنية لاش وزراف ، والغيت الرخصة المطلوب تجديدها طبقا لمقتضيات الفصلين 37 و 38 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

رفض طلب لتحويل رخصة للبحث الى رخصة استغلال والغاء الرخصة المطلوب تحويلها

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1387.82 صادر في 28 من رمضان 1402 (20 يوليوز 1982) رفض طلب تحويل رخصة البحث رقم 22.278 المملوكة للسيد الحسن المتوكل الى رخصة استغلال ، وألغيت الرخصة المطلوب تحويلها طبقا لمقتضيات الفصلين 50 و 52 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

رفض طلب تجديد رخصتي استغلال والغاء الرخصتين المطلوب تجديدهما

بموجب مقرر لمدير المعادن رقم 1389.82 صادر في 21 من ذى القعدة 1402 (10 شتنبر 1982) رفض طلب تجديد رخصتي الاستغلال رقم 1.869 و 1.870 المملوكتين لمكتب الابحاث والمساهمات المعدنية والغيت الرخصتان المطلوب تجديدهما طبقا لمقتضيات الفصلين 55 و 56 من الظهير الشريف الصادر في 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام المعادن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القوائم الشهرية للرخص المعدنية

قائمة رخص البحث المجددة خلال شهور : مايو وغشت وشتنبر 1982

رقم الرخصة	صاحب الرخصة	تاريخ التجديد	الخريطة	الصنف
23.851	شركة الاستغلال والابحاث المعدنية.	3 – 5 – 1982	ولماس مولاى بوعزة	2
23.876	الشركة المعدنية للتحويل.	17 – 9 – 1982	اموزار ادا وتنان	2
23.917	السيد احمد اكنوش.	كذلك	اكدز	2
23.972	شركة الاشغال والابحاث المعدنية.	3 – 5 – 1982	ولماس مولاى بوعزة	2
23.980	السيد محمد اكنوش.	كذلك	ترناخت	2
24.051	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	17 – 9 – 1982	توريرات	2
24.052	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.053	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.054	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.055	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.056	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.057	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.058	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.059	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.060	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.061	كذلك	كذلك	تلوين	2
24.066	كذلك	كذلك	اكلى	2
24.457	السيد الحسن بن محفوظ وحى.	كذلك	خنيفرة	2
24.529	السيدة فاطمة بن احمد.	3 – 5 – 1982	بومالن	2
24.555	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	3 – 8 – 1982		2
24.556	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.558	كذلك	14 – 9 – 1982	تالوين	2
24.570	السيد الحسين ايت اوكرد.	22 – 9 – 1982	كذلك	2
24.579	السيد محمد أمزيان.	3 – 5 – 1982	تلوات	2
24.584	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	14 – 9 – 1982	تزناخت	2
24.594	السيد محمد بن وزار.	3 – 5 – 1982	تازرين	2
24.636	شركة تجارة واستغلال معادن ايملاس.	3 – 8 – 1982	اكلى	2
24.797	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	3 – 5 – 1982	ورزازات	2
24.798	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.799	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.800	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.801	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.802	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.803	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.804	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.805	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.806	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.807	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.808	كذلك	كذلك	فوم زكيد	2
24.809	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.810	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.811	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.812	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.813	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.814	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.815	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.816	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.817	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.818	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.819	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.820	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.821	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.822	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.823	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.824	كذلك	كذلك	ورزازات	2
24.825	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.826	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.827	كذلك	كذلك	كذلك	2
24.894	كذلك	14 – 9 – 1982	تزناخت	2
24.913	شركة تنمية معادن الاطلس الصغير.	3 – 8 – 1982	بومالن	2
24.954	السيد باهى الانصارى.	كذلك	كذلك	2
24.985	السيد محمد بن الحسين.	14 – 9 – 1982	تلوين	2

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم الرخصة	صاحب الرخصة	تاريخ التجديد	الخريطة	الصنف
25.007	السيد عبد اللطيف بن بكريم.	20 – 9 – 1982	تلوات	2
25.038	السيد عبد العالي أكنوش.	كذلك	خنيفرة	2
25.051	شركة تجارة واستغلال معادن ايملاس.	3 – 8 – 1982	اكلي	2
25.060	السيد ابراهيم العفو.	13 – 8 – 1982	اموزار ادوتنان	2
25.088	السيد مولاي المدني اللطيفي.	17 – 9 – 1982	فوم زكيد والكلوعة	2
25.090	السيد الحسين بن الشيخ.	20 – 9 – 1982	فوم زكيد	2
25.091	السيد محمد أكوان.	3 – 5 – 1982	تزنتست	2
25.119	السيد محمد بن وزار.	17 – 9 – 1982	اكدز	2
25.135	شركة استخراج معادن اميطر.	14 – 9 – 1982	بومالن	2
25.142	الشركة المعدنية للتحويل.	3 – 5 – 1982	تلوات	2
25.145	الشركة التجارية والمعدنية للصحراء.	كذلك	كذلك	2
25.146	كذلك	كذلك	كذلك	2
25.180	السيد عبد الله المعتصم.	17 – 9 – 1982	اموزار ادا وتنان	2
25.182	السيد محمد اد ابراهيم.	3 – 5 – 1982	خنيفرة	2
25.267	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	14 – 9 – 1982	تلوين	7
25.268	كذلك	كذلك	كذلك	7
25.269	كذلك	كذلك	كذلك	7
25.270	كذلك	كذلك	كذلك	7
25.271	كذلك	كذلك	كذلك	7
25.272	كذلك	كذلك	كذلك	7
25.588	السيد محمد ايت موسى.	20 – 9 – 1982	النيف	2

قائمة رخص الاستغلال المؤسسة خلال شهر مايو 1982

رقم الرخصة	صاحب او صاحبة الرخصة	تاريخ التأسيس	الخريطة	الصنف
2.041	السيد محمد بن عمار.	3 – 5 – 1982	فاس شرقا	3
2.047	كذلك	كذلك	كذلك	3
2.069	السيد امحمد بن الشيخ.	كذلك	تلوات	2
2.070	السيد الحسين بن علي.	كذلك	كذلك	2
2.101	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	كذلك	ازرو	1
2.102	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.103	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.104	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.105	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.106	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.107	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.108	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.109	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.110	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.111	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.112	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.113	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.114	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.115	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.116	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.117	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.118	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.119	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.120	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.121	كذلك	كذلك	كذلك	1
1.122	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.123	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.124	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.125	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.126	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.127	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.128	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.129	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.130	كذلك	كذلك	كذلك	1
2.131	كذلك	كذلك	كذلك	1

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قائمة رخص الاستغلال المؤسسة خلال شهري غشت وشتنبر 1982

رقم الرخصه	صاحب او صاحبة الرخصة	تاريخ التأسيس	الخريطة	الصنف
1.907	السيد محمد جميل.	3 – 8 – 1982	تلمسينت	2
1.911	السيد عمر بن ميمون.	10 – 9 – 1982	كذلك	2
2.042	السيد عبد المجيد بردى.	3 – 8 – 1982	تازة	2
2.160	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	14 – 9 – 1982	بومالن	2
2.161	كذلك	كذلك	كذلك	2
2.162	كذلك	كذلك	كذلك	2
2.163	كذلك	كذلك	كذلك	2
2.164	كذلك	كذلك	كذلك	2
2.165	كذلك	كذلك	كذلك	2
2.166	الشركة المعدنية لامزميز.	3 – 8 – 1982	أمزميز	2
2.168	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	10 – 9 – 1982	مدلت	2

قائمة رخص الاستغلال المجددة خلال شهري مايو وشتنبر 1982

رقم الرخصة	صاحب الرخصة	تاريخ التجديد	الخريطة	الصنف
1.824	مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية.	17 – 9 – 1982	توريرات	2
1.825	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.826	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.827	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.846	الشركة المعدنية لبوكافر.	كذلك	الكلوعة	2
1.847	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.848	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.889	السيد حدو بن محا وعلي.	كذلك	تمسلمت	2
1.918	السيد محمد أمسكان.	2 – 5 – 1982	شيشاوة	8

قائمة طلبات رخص البحث المرفوضة خلال شهري غشت وشتنبر 1982

رقم الطلب	صاحب او صاحبة الطلب	تاريخ الرفض	الخريطة	الصنف
1.541	شركة الشمال الافريقي للابحاث واستثمار مناجم اركنة.	17 – 9 – 1982	اكلي	2
1.542	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.543	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.544	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.545	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.546	كذلك	كذلك	كذلك	2
1.933	السيد احمد شامخ.	20 – 8 – 1982	فاس غرب	3
1.940	السيد مولاي عبد الرحمان العابد.	17 – 9 – 1982	بودنيب	3
2.880	شركة الشمال الافريقي للابحاث واستثمار مناجم اركنة.	كذلك	اكلي	2
3.279	السيد الحاج عابد العسي.	20 – 8 – 1982	تغزوت	3
3.284	السيد محمد اللمطي.	9 – 9 – 1982	أزيلال	2
3.310	الشركة المغربية للبارت.	24 – 9 – 1982	اليوسفية	2
3.315	كذلك	كذلك	شيشاوة	2
3.406	السيد محمد أمسكان.	17 – 9 – 1982	سكورة	2
3.536	السيد محمد عمار.	كذلك	الزحيلكة	8
3.640	السيد احمد الودغيري.	2 – 9 – 1982	فاس غربا	3
3.650	السيد الحاج عابد العسي.	20 – 8 – 1982	تغزوت	3
3.918	الآنسة ماريا الحساني.	31 – 8 – 1982	ولماس مولاي بوعزة	8
3.922	السيد عبد العزيز محفوظ.	17 – 9 – 1982	اكيمدان تبقال	2

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.82.520 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتتميم المرسوم رقم 2.70.378 بتاريخ 21 من رجب 1390 (22 شتنبر 1970) المحدد للشروط التي يمكن بموجبها وضع جهاز هاتفي لحاجيات المصلحة في اقامة الموظفين السامين وبعض موظفي وأعوان الدولة.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.70.378 بتاريخ 21 من رجب 1390 (22 شتنبر 1970) المحدد للشروط التي يمكن بموجبها وضع جهاز هاتفي لحاجيات المصلحة في اقامة الموظفين السامين وبعض موظفي وأعوان الدولة ، كما غير وتمم ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلي :

فصل فريد

يتمم كما يلي الملحق II من المرسوم رقم 2.70.378 المشار اليه اعلاه الصادر في 21 من رجب 1390 (22 شتنبر 1970) :

« الملحق II

النوع ب :

. . . . . .

التربية الوطنية :

– عمداء الكليات ومديرو المؤسسات الجامعية ؛

– مديرو المدارس العليا للاساتذة. »

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

وزارة العدل

مرسوم رقم 2.82.395 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتغيير المرسوم رقم 2.78.556 الصادر في 27 من ذي القعدة 1398 (30 اكتوبر 1978) بتحديد مبلغ التعويض الاجمالي الممنوح لحكام الجماعات والمقاطعات وشروط منحه.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.78.556 الصادر في 27 من ذي القعدة 1398 (30 اكتوبر 1978) بتحديد مبلغ التعويض الاجمالي الممنوح لحكام الجماعات والمقاطعات وشروط منحه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصلان الاول والثاني من المرسوم رقم 2.78.556 الصادر في 27 من ذي القعدة 1398 (30 اكتوبر 1978) المشار اليه اعلاه :

« الفصل الاول. – يحدد بـ 750 درهما مبلغ التعويض الاجمالي « الشهري الممنوح لحكام الجماعات والمقاطعات غير المنتمين « الى هيئة القضاء قصد تغطية المصاريف المترتبة على عملهم. »

« الفصل الثاني. – اذا تغيب الحاكم الرسمي من أجل رخصة « او مرض او أي سبب مقبول آخر لمدة تعادل او تتجاوز الاسبوعين « منح التعويض المذكور بكامله للحاكم النائب الذي يقوم عمليا « بالنيابة عن الحاكم الرسمي المتغيب. »

الفصل الثاني

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 23 من ربيع الاول 1401 (30 يناير 1981).

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير العدل ،

الامضاء : مصطفى بن العربي العلوي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

وزارة التربية الوطنية

مرسوم رقم 2.82.151 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يتمم بموجبه المرسوم رقم 2.74.589 الصادر في 14 من شعبان 1394 (2 شتنبر 1974) بتحديد مقادير وكيفيات اداء المنح ومصاريف الدراسة بالتعليم العالي.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.74.589 الصادر في 14 من شعبان 1394 (2 شتنبر 1974) بتحديد مقادير وكيفيات اداء المنح ومصاريف الدراسة بالتعليم العالي ؛

وباقتراح من وزير التربية الوطنية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يتمم المرسوم رقم 2.74.589 المشار اليه اعلاه الصادر في 14 من شعبان 1394 (2 شتنبر 1974) بفصل رابع مكرر محرر على الشكل التالي :

« الفصل الرابع المكرر. – يخول للطلبة المغاربة الممنوحين من طرف دولة أجنبية حصة تكميلية للمنحة تساوي الفرق بين المنحة المغربية والمنحة التي يتقاضونها اذا كانت قيمة هذه المنحة اقل من قيمة المنحة المغربية الممنوحة للطلبة المغاربة بالبلد المضيف. »

الفصل الثاني

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل به ابتداء من 2 ذي الحجة 1401 (فاتح اكتوبر 1981) الى وزير التربية الوطنية.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

مرسوم رقم 2.82.657 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يغير ويتمم المرسوم رقم 2.70.622 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد لمقادير التعويضات عن الساعات الاضافية الممنوحة لرجال التعليم الثانوي والتقني.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.70.622 بتاريخ 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المحدد لمقادير التعويضات عن الساعات الاضافية الممنوحة لرجال التعليم الثانوي والتقني ، حسبما وقع تغييره ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد دراسة المشروع فى المجلس الوزارى المنعقد بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

تغير وتتمم الفصول الاول والثانى والرابع والخامس من المرسوم رقم 2.70.622 بتاريخ 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المشار اليه أعلاه ، كما يلى :

« الفصل الاول. – ان رجال التعليم الثانوى المكلفين بعمل « اضافى فى التعليم ، والاشخاص الاجانب عن التعليم المعهود اليهم « كذلك بمثل هذا العمل يتقاضون بهذه الصفة تعويضات طبق « الشروط المبينة بعده. »

« الفصل الثانى. – تحدد مقادير التعويض الممنوحة عن كل « ساعة من العمل الاضافى كما يلى :

رجال التعليم الثانوى	الاشخاص الاجانب عن التعليم الثانوى	المقدار الممنوح عن كل ساعة (بالدرهم)
أساتذة السلك الثانى.	الاشخاص الحاصلون على الاقل على الاجازة أو ما يعادلها	35،20
أساتذة السلك الاول.	الاشخاص الحاملون لشهادة جامعية للدراسات الادبية أو العلمية أو ما يعادلها	22،50

« الفصل الرابع. – يمكن ان يلزم رجال التعليم الثانوى بالقاء « دروس لمدة أربع ساعات اضافية مقابل .....

« ..... »

(الباقى لا تغيير فيه).

« الفصل الخامس. – ان مدة العمل المنجزة فى التعليم فى « شكل ساعات اضافية لا يمكن ان تتجاوز ست (6) ساعات فى « الاسبوع بالنسبة لرجال التعليم المنتدبين للقيام بمهام الادارة « أو التربية وثمانى (8) ساعات بالنسبة لغيرهم. »

الفصل الثانى

يتمم المرسوم رقم 2.70.622 الصادر فى 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المشار اليه اعلاه بفصل ثان مكرر وفصل ثان مكرر مرتين كما يلى :

« الفصل 2 المكرر. – بصفة استثنائية ولمدة ثلاث سنوات « يمكن لوزير التربية الوطنية ان يرفع الحصة الاسبوعية الواجبة « بالنسبة لاساتذة السلك الثانى من 18 الى 24 ساعة مقابل تعويض « اجمالى شهرى قدره 844،80 درهم.

« كما يمكن رفع حصة أساتذة السلك الاول من 20 ساعة أسبوعية « الى 26 ساعة مقابل تعويض اجمالى شهرى قدره 540 درهما.

« ويخول هذا التعويض بمقرر لوزير التربية الوطنية سنويا « ينتهى مفعوله بانتهاء السنة الدراسية. »

« الفصل 2 المكرر مرتين. – يحدد وزير التربية الوطنية سنويا « بموجب قرار يؤشر عليه وزير المالية المواد التى يخول « بشأنها التعويض الاجمالى المشار اليه فى الفصل الثانى المكرر « المشار اليه أعلاه. »

الفصل الثالث

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من 27 من ذى الحجة 1402 (16 شتنبر 1982).

وحرر بالرباط فى 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقى.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

مرسوم رقم 2.82.658 صادر فى 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يغير المرسوم رقم 2.75.682 الصادر فى 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لموظفى التعليم المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب بمؤسسات تعليم الطور الثانى.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى المرسوم الملكى رقم 1184.66 بتاريخ 22 من شوال 1395 (2 يبراير 1967) بشأن النظام الاساسى الخاص برجال التعليم بوزارة التربية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.682 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لموظفى التعليم المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب بمؤسسات تعليم الطور الثانى ؛

وبعد دراسة المشروع بالمجلس الوزارى المنعقد بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

يغير الفصل الخامس من المرسوم رقم 2.75.682 المشار اليه اعلاه كما يلى :

« الفصل 5. – ولا يمكن ان يتقاضى مع التعويض عن الاعباء « الادارية ومنحة التعليم وحق السكن او منحة السكن ان اقتضى « الحال أى تعويض آخر او مكافأة او امتياز كيفما كان نوعه « باستثناء التعويض عن الساعات الاضافية والتعويضات العائلية « والتعويضات عن المصاريف.

« ويؤدى التعويض ..... »

(الباقى لا تغيير فيه).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من 27 من ذي الحجة 1402 (16 شتنبر 1982).

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

مرسوم رقم 2.82.659 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتغيير المرسوم رقم 2.75.683 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لرجال التعليم والتفتيش المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب بالمدارس الاقليمية ومراكز استكمال الخبرة التربوية.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.683 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لرجال التعليم والتفتيش المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب بالمدارس الاقليمية ومراكز استكمال الخبرة التربوية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يغير الفصل الرابع من المرسوم رقم 2.75.683 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) المشار اليه اعلاه كما يلي :

« الفصل الرابع. — لا يمكن ان يتقاضى مع التعويض عن الاعباء « الادارية ومنحة التعليم وحق السكن او عند عدمه منحة السكن . « اي تعويض آخر او مكافأة او امتياز كيفما كان نوعه ، باستثناء « التعويضات العائلية والتعويضات عن المصاريف والتعويضات عن « الساعات الاضافية.

« وتؤدى ..... »

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من تاريخ 27 من ذي الحجة 1402 (16 شتنبر 1982).

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

مرسوم رقم 2.82.660 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يغير المرسوم رقم 2.75.684 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لرجال التعليم والتفتيش المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب في المراكز التربوية الاقليمية.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.684 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) بشأن التعويضات الممنوحة لرجال التعليم والتفتيش المنتدبين للقيام بمهام مدير ومرب للمراكز التربوية الاقليمية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يغير الفصل الرابع من المرسوم رقم 2.75.684 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) المشار اليه اعلاه كما يلي :

« الفصل الرابع. — لا يمكن ان يتقاضى مع التعويض عن الاعباء « الادارية ومنحة التعليم وحق السكن او عند عدمه منحة السكن ، « أي تعويض آخر او مكافأة او امتياز كيفما كان نوعه ، باستثناء « التعويضات العائلية والتعويضات عن المصاريف والتعويضات عن « الساعة الاضافية.

« وتؤدى ..... »

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل الثاني

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من 27 من ذي الحجة 1402 (16 شتنبر 1982).

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1464.82 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.665 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في التعليم العالي ولاسيما الفصل 26 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على محضر اللجنة المكلفة بمنح المعادلات بين الشهادات بتاريخ 8 نونبر 1982 ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يقبل لمعادلة دبلوم الدراسات العليا قصد ولوج سلك الاساتذة المساعدين :

L'agrégation de philosophie de l'académie de Paris assortie de :
— diplôme d'études supérieures de philosophie de l'Université de Paris ;
— diplôme d'études approfondies de l'Université de Paris VII ;
— maîtrise ès sciences mathématiques de l'Université de Paris VII ;
— la licence ès lettres de l'Université de Paris.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من 15 شتنبر 1982.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1465 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم رقم 75.665.2 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في التعليم العالي ولاسيما الفصل 20 منه ؛

وبناء على محضر اللجنة المكلفة بمنح المعادلات بين الشهادات بتاريخ 8 نونبر 1982 ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يقبل لمعادلة دكتوراة الدولة قصد ولوج سلك الاساتذة المحاضرين الشهادة التالية :

« Docteur Rerum Naturalium » de l'Université de Fribourg-en-Brisgau, République Fédérale d'Allemagne.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من 16 شتنبر 1982.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1466 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 66.1184 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبراير 1967) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم بوزارة التربية الوطنية حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بالمرسوم رقم 78.608.2 الصادر في 26 من صفر 1399 (25 يناير 1979) ؛

وبناء على محضر اللجنة المكلفة بمنح المعادلات بين الشهادات بتاريخ 8 نونبر 1982 ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يقبل لمعادلة الشهادات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من الفصل 19 للمرسوم رقم 66.1184 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبراير 1967) المشار اليه أعلاه :

Le diplôme d'agrégé de l'enseignement secondaire inférieur, délivré par l'école normale Charles Buls de Bruxelles en Bélgique.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من 16 شتنبر 1982.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1467 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم رقم 75.665.2 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في التعليم العالي ولاسيما الفصل 20 منه ؛

وبناء على محضر اللجنة المكلفة بمنح المعادلات بين الشهادات بتاريخ 8 نونبر 1982 ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يقبل لمعادلة دكتوراة الدولة قصد ولوج سلك الاساتذة المحاضرين الشهادات التالية :

« Philosophiae Doctor » de l'Université de Wales en Grande Bretagne, assorti du master of arts, délivré par la même Université.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من 16 شتنبر 1981.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1469 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم رقم 75.665.2 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بمثابة النظام الاساسي الخاص برجال التعليم الباحثين في التعليم العالي ولاسيما الفصل 26 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على محضر اللجنة المكلفة بمنح المعادلات بين الشهادات بتاريخ 8 نونبر 1982 ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يقبل لمعادلة دبلوم الدراسات العليا قصد ولوج سلك الاساتذة المساعدين درجة دكتور في الاقتصاد.

« Grad doctor esconomicae », délivré par l'École technique supérieure de chimie « Carl Shorlemmer de Leuna, Merseburg, République Démocratique Allemande.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من 16 شتنبر 1981.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1460 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف خمسة (5) أعوان للخدمة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 67.401 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على القرار الملكي رقم 67.213.3 الصادر في 11 اكتوبر 1967 بتنظيم المباراة الخاصة بولوج سلك أعوان الخدمة ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تنظم كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط مباراة لتوظيف خمسة (5) اعوان للخدمة ابتداء من 13 يبراير 1983.

ويحتفظ بمنصب واحد (1) للمرشحين من قدماء المقاومين.

الفصل الثاني

يجب ان تصل طلبات الترشيح الى كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط قبل 3 يبراير 1983.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

عن وزير التربية الوطنية :

الكاتب العام ،

الامضاء : جمال الدين الكراوي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1461 صادر في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف خمسة (5) اعوان عموميين من الصنف الثاني بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 67.401 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 68.216 بتاريخ 21 ابريل 1968 بترتيب المناصب المشتركة لدى الاعوان العموميين ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 70.127 الصادر في 21 يبراير 1970 بتنظيم المباريات والامتحانات الخاصة بولوج مختلف اصناف سلك الاعوان العموميين ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تنظم كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط مباراة لتوظيف خمسة (5) اعوان عموميين من الصنف الثاني ابتداء من 20 يبراير 1983.

ويحتفظ بمنصب واحد (1) للمرشحين من قدماء المقاومين.

الفصل الثاني

يجب ان تصل طلبات التسجيل الى كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط قبل 10 يبراير 1983.

وحرر بالرباط في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982).

عن وزير التربية الوطنية :

الكاتب العام ،

الامضاء : جمال الدين الكراوي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 82.1462 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف عون واحد (1) للخدمة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 67.401 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على القرار الملكي رقم 67.218.3 الصادر في 11 اكتوبر 1967 بتنظيم المباراة الخاصة بولوج سلك أعوان الخدمة ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش مباراة لتوظيف عون واحد (1) للخدمة ابتداء من 28 مارس 1983.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني

يجب ان تصل طلبات الترشيح الى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش قبل 18 مارس 1983.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982)

عن وزير التربية الوطنية :
الكاتب العام ،
الامضاء : جمال الدين الكراوي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1463.82 صادر في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982) باجراء مباراة لتوظيف كاتب واحد (1) للادارة العمومية (فرع الادارة) بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

ان وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار الوزير الاول رقم 3.250.81 بتاريخ 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 مايو 1981) بتحديد نظام المباراة الخاصة بولوج سلك كتاب الادارات العمومية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش مباراة لتوظيف كاتب واحد (1) للادارات العمومية (فرع الادارة) ابتداء من 28 مارس 1983.

الفصل الثاني

يجب ان تصل طلبات الترشيح الى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش قبل 18 مارس 1983.

وحرر بالرباط في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982).

عن وزير التربية الوطنية :
الكاتب العام ،
الامضاء : جمال الدين الكراوي.

كتابة الدولة في الشبيبة والرياضة

مرسوم رقم 2.82.661 صادر في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يتعلق باقتناء ملابس العمل لبعض الموظفين والاعوان التابعين لكتابة الدولة في الشبيبة والرياضة.

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.75.838 الصادر في 24 من محرم 1396 (26 يناير 1976) بشأن اختصاصات وتنظيم كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشبيبة والرياضة ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.56.102 بتاريخ 11 من شعبان 1375 (24 مارس 1956) ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح محرم 1373 (10 شتنبر 1953) المتعلق بوضعية سائقي سيارات الموظفين الساميين بالادارات العمومية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 8 صفر 1403 (24 نونبر 1982) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يمكن لبعض الموظفين والاعوان التابعين لكتابة الدولة في الشبيبة والرياضة الاستفادة من ملابس العمل بالمجان ، وذلك في حدود الاعتمادات المقيدة لهذا الغرض في ميزانية كتابة الدولة في الشبيبة والرياضة.

الفصل الثاني

تقتصر الاستفادة من هذا الامتياز على الموظفين والاعوان الذين يزاولون مهام :

- سائقين ؛
- ميكانيكيين ؛
- مكلفين بأشغال البناء والترميم واصلاح الادوات والمنشآت وصيانتها ؛
- بستانيين ؛
- طباخين ؛
- تقنيي الوسائل السمعية والبصرية ؛
- مكلفين بالطباعة ؛
- مرشدين مهنيين ؛
- مؤطرات حملات التطوع.

الفصل الثالث

لا يمكن للسائقين الجمع بين الامتياز المخول بمقتضى هذا المرسوم والتعويضات المنصوص عليها بالمرسوم رقم 2.56.102 بتاريخ 11 من شعبان 1375 (24 مارس 1956) وبالقرار الوزيري الصادر في فاتح محرم 1373 (10 شتنبر 1953) المشار اليهما اعلاه.

الفصل الرابع

يلزم الموظفون والاعوان المشار اليهم في الفصل الثاني اعلاه بارتداء الالبسة الممنوحة لهم بمقتضى هذا المرسوم أثناء مزاولتهم لمهامهم وبالاعتناء بها.

الفصل الخامس

تحدد شروط منح البسة العمل المخصصة لكل صنف من الموظفين والاعوان المشار اليهم في الفصل الثاني اعلاه وكذا نوعيتها بقرار تتخذه السلطة الحكومية المكلفة بالشبيبة والرياضة ويؤشر عليه وزير المالية والسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل السادس

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الاعلام والشبيبة والرياضة ،

الامضاء : عبد الواحد بلعزيز.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية

قرار لكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 82.1405 صادر في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982) يقضي بترتيب المعهد الوطني للبريد والمواصلات قصد منح التعويض عن مزاولة المهام.

ان كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ،

بناء على المرسوم رقم 2.80.616 الصادر في 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981) بتمديد احكام المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) بشأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا في مختلف الوزارات الى بعض موظفي الجامعات والمؤسسات الجامعية ومؤسسات تكوين الاطر العليا والاحياء الجامعية ولاسيما الفصل 5 منه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.76.165 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1397 (8 أبريل 1977) المتعلق باختصاصات وتنظيم وزارة البريد والمواصلات ؛

وبعد تأشيرة وزير المالية ووزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يرتب المعهد الوطني للبريد والمواصلات في الصنف « أ » المنصوص عليه في الفصل الرابع من المرسوم رقم 2.80.616 الصادر في 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981) المذكور أعلاه ، قصد منح التعويض عن مزاولة المهام.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من 24 اكتوبر 1979 . ويلغى ابتداء من نفس التاريخ ، قرار وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات رقم 1158.78 الصادر في 16 من رمضان 1398 (21 غشت 1978) الذي يدخل المعهد الوطني للبريد والمواصلات في حكم قسم للادازة المركزية.

وحرر بالرباط في 17 من صفر 1403 (3 دجنبر 1982).

الامضاء : محمد التوكاني.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات

وزارة الدولة المكلفة بالتعاون

نتائج مباراة لتوظيف أعوان عموميين من الصنف الثالث

(دورة 7 و 8 غشت 1982)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

الاعوان العموميين من الصنف الثالث (الاختصاص : ميكانيكي)

لائحة (أ) : لا أحد.
لائحة (ب) : لا أحد.
لائحة (ج) : الادريسي رشيد مولاي التهامي.

الاعوان العموميين من الصنف الثالث (سائق)

لائحة (أ) : كرونة احميدة.
لائحة (ب) : لا أحد.
لائحة (ج) : العبسي الشريف ، كرومبي الجلالي ، يوسفي مولاي الكناني ، موماد محمد ، أكمبون نور الدين وأوباحة محمد.

الاعوان العموميين من الصنف الثالث (كهربائي)

لائحة (أ) : لا أحد.
لائحة (ب) : لا أحد.
لائحة (ج) : بوموماي احماد.

الاعوان العموميين من الصنف الثالث (نجار)

لائحة (أ) : الراية عبد العزيز.
لائحة (ب) : لا أحد.
لائحة (ج) : لا أحد.

الاعوان العموميين من الصنف الثالث (رصاص)

لائحة (أ) : عقيلي مصطفى.
لائحة (ب) : لا أحد.
لائحة (ج) : لا أحد.

وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

نتائج مباراة لتوظيف متصرفين مساعدين

(دورة 10 اكتوبر 1982)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

اللائحة (أ) : رشيد المغازلي ، نجاة تاشفين والعربي البويهي.
اللائحة (ب) : لا أحد.
اللائحة (ج) : لا أحد.

وزارة التربية الوطنية

نتائج مباراة لتوظيف أعوان التنفيذ واحد (فرع الضرب على الآلة الكاتبة) بكلية الآداب والعلوم الانسانية بمراكش

(دورة 16 اكتوبر 1982)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

اللائحة (أ) : الصايوتي العزيزة.
اللائحة (ب) : لا أحد.
اللائحة (ج) : لا أحد.

نتائج مباراة لتوظيف محضر واحد بالمختبرات المدرسية الجامعية بالمدرسة العليا للاساتذة بالرباط

(دورة 20 شتنبر 1982)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

اللائحة (أ) : خديجة بلحسن.
اللائحة (ب) : لا أحد.
اللائحة (ج) : لا أحد.

استدراك بالجريدة الرسمية عدد 3638 بتاريخ 29 من رمضان 1402 (21 يوليوز 1982) صفحة 904

نتائج مباراة لتعيين مساعدين بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط

(دورة 17 ابريل 1982)

شعبة اللغة العربية وآدابها :

بدلا من : جاري محمد ومولاي احمد بن عبد الغني ؛
يقرأ : جاري محمد ومولاي احمد بنعبد الغني
(الباقي بدون تغيير).

استدراك بالجريدة الرسمية عدد 3648 بتاريخ 11 من ذي الحجة 1402 (29 شتنبر 1982) صفحة 1176

نتائج مباراة لتعيين متصرفين مساعدين بكلية العلوم بفاس

(دورة 20 يوليوز 1982)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

اللائحة الثانية :

بدلا من : أوطاعد لحسن ؛
يقرأ : أوطاهر لحسن.
(الباقي بدون تغيير).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزارة الاعلام والشبيبة والرياضة
(الاذاعة والتلفزة المغربية)

نتائج مباراة ولوج سلك العازفين

(دورة 27 شتنبر 1981)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

لائحة (ا) : عامري فؤاد ، كركيش عبد الواحد ، الطنطاوي نور الدين ، لمغير عبد القادر ، بوزوبع توفيق وأكدى عبد السلام.
لائحة (ب) : لا أحد.
لائحة (ج) : لا أحد.

نتائج امتحان للكفاءة المهنية لولوج درجة رئيس ركن

(دورة 3 أكتوبر 1982)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

احرميم احمد ، خير الدين محمد وخفاجة ادريس.

رواتب التقاعد العسكرية.

مرسوم رقم 2.82.817 بتاريخ 27 من صفر 1403 (13 دجنبر 1982) يقضي بتحويل وتصحيح رواتب التقاعد الممنوحة لعسكري الحرس الملكي :

الاسم العائلي والشخصي	الادارة والرتبة	رقم المعاش	النسبة المائوية	عدد الاولاد	تاريخ التمتع بالمعاش	الملاحظات
السيدة يطو بنت علال ، ارملة المرحوم الجبوري عبد الله.	الحرس الملكي ، المقدم الكبير سابقا ، السلم الاول ، رتم الاتخراط : 1450 ، الرقم الاستدلالي : 136.	80.880	3/56	—	فاتح مارس 1982	لتحويل المعاش رقم 80.659 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2382.
	استدراك					
بدلا من : السيد بلقاسم اوحدو.	الحرس الملكي ، الحارس سابقا ، من الطبقة 2 السلم الاول ، رقم الاتخراط : 3177.	80.730	30 ٪	—	فاتح دجنبر 1962	
اقرأ : السيد لخضر بلقاسم.	الحرس الملكي ، الحارس سابقا ، من الطبقة 2 السلم الاول ، رقم الاتخراط : 3177.	80.730	30 ٪	—	فاتح دجنبر 1962	

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اعلانات وبلاغات

القائمة التكميلية عن سنة 1982 لمهندسي القطاع الخاص ومقاولات مسح الاراضي الحاصلين على الرخصة الموقتة أو النهائية المنصوص عليهما في الفصلين 7 و 8 من المرسوم رقم 2.73.371 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 دجنبر 1975) بتحديد شروط قبول ومراقبة مهندسي القطاع الخاص والشركات الذين يقومون بأشغال مسح الاراضي لحساب الادارات العامة وبعض الاشخاص.

الرخصة الموقتة

القنيطرة :

السيد احمد بنهيبة ، زنقة محمد كرد علي ، رقم 2 ؛

السيد بيد زينسكي فيطولد ، الزنقة 82 ، رقم 5 – C.E.F.

خريبكة :

السيد محمد العلوي القادري ، زنقة مولاي عبد الرحمان رقم 3.

مكناس :

السيد الحسن العلوي الحسني ، شارع ادريس الثاني ، رقم 25 ؛

شركة مكناس لمسح الاراضي (السيدان مرشد والتازي) عمارة صندوق البريد – الوطنية ، شارع علال بن عبد الله ، رقم 37.

آسفي :

السيد أحمد القصري ، عمارة انافيل ، الشقة رقم 6 ، شارع الزرقطوني.

الرخصة النهائية

الدار البيضاء :

السيد العربي العيساوي ، مكتب « C.E.T.T » ، زنقة بروفانس المستشفيات ، رقم 17 ؛

السيد العراقي الحسيني ، زنقة عمر السلاوي ، رقم 22 ؛

السيد راموس انطوان ، عمارة نيويورك ، شارع الزرقطوني ؛

شركة اينجمار (السيد كريستيان) ، شارع آنفا ، رقم 126.

الرباط :

السيد عبد المالك بنعبد الله ، زنقة دمشق ، العمارة رقم 1 ، الشقة رقم 14 ؛

السيد مصطفى بنوري ، شارع أبي رقراق ، رقم 8 ؛

السيد أحمد المراكشي ، حديقة الطائف ، رقم 1 ، شارع محمد الخامس ، عمارة البنك المغربي للتجارة والصناعة ؛

السيد عبد الرحمان مقريني ، زنقة طليطلة ، العمارة رقم 4 ، حي المحيط ؛

شركة تيكنو اكسبورسروا (السيد كوريف) زنقة مولاي سليمان ، رقم 4.

القائمة التكميلية عن سنة 1982 لمهندسي القطاع الخاص ومقاولات مسح الاراضي المسحوبة منهم الرخصة المؤقتة طبقا للفصل 18 من المرسوم رقم 2.73.371 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 دجنبر 1975) بتحديد شروط قبول ومراقبة مهندسي القطاع الخاص والشركات الذين يقومون بأشغال مسح الاراضي لحساب الادارات العامة وبعض الاشخاص.

I. – سحب الرخصة المؤقتة مدة سنة

مكناس :

السيد الحسين مرشد ، شارع الجيش الملكي ، رقم 5.

II. – سحب الرخصة المؤقتة نهائيا

الدار البيضاء :

شركة كونسبتروكروب (السيد رافان) شارع عبد الله ابن ياسين ، رقم 5 ؛

شركة مافروطوبو (السيد بواسونا) ، زنقة شارل لوبران ، رقم 24.

الرباط :

السيد سيسو يانوطان ، زنقة تافراوت ، رقم 14.

III. – سحب الرخصة النهائية مدة سنة

أكادير :

السيد جورج كريستيان ، زنقة مدريد ، رقم 10 ، صندوق البريد رقم 16.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اضافة إلى القائمة التكميلية عن سنة 1982 لمهندسي القطاع الخاص ومقاولات مسح الاراضي الحاصلين عن الرخصة النهائية أو المؤقتة المنصوص عليهما في الفصلين 7 و 8 من المرسوم رقم 2.73.371 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 دجنبر 1975).

الرخصة النهائية

اكادير :

السيد بزين ايف ، عمارة اودود ، ساحة المسيرة ؛

السيد دوباسكيبي فانسان ، المسلك رقم 3 ؛

السيد لوزينجر جان جاك « مكتب زراف » الحي السويسري ، رقم 55 ، صندوق البريد رقم 263 ؛

شركة ريشار جورج وشركائه (السيد ريشار ، السيد ابراش) ، شارع الحسن الثاني.

الدار البيضاء :

..... (دون تغيير) .....

جيو طوبو المغرب ..... (دون تغيير) .....

انجمار « شركة الدراسات الهندسية والمسح التصويري بالمغرب » ، شارع آنفا ، رقم 126 ؛

شركة « المغرب طوبو » ..... (دون تغيير) .....

.....

الرخصة المؤقتة

.....

المطبعة الرسمية – الرباط

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.